البنك الدولي والمانحون

المانحون والمادحون

دراسة في تبعية واعادة تثقيف الفلسطينيين

تاليف

دكتور عادل سمارة

صدر عن

مؤسسة المشرق ــ العامل، للدراسات الثقافية والتنموية

رام الله

تلفاكس: 9957215 (2) 972 00

اواسط تشرين ثاني 1997

محتويات الكتاب

الفصل الاول:
ما هو البنك الدولي:خلفية تاريخية
متى اقيم البنك؟
عضوية الصندوق وتوسيعها
الامم المتحدة مسؤولية شكلية
آلية عمل البنك والصندوق في المحيط
المديونية...البداية والتأزم
سياسة التصحيح(التجليس)
سلوك البنك الدولي متحيز
العلاقة بالاستعمار
تعاطي عنصري مع الفقر
الفصل الثاني:
الباب الاول:
البلدان المدينة ضحايا وصفات البنك الدولي: حالات فشل عينية
غانا
كينيا
المغرب
مصر... ما زال الخلاف محتدما
الباب الثاني:
لا نمور بعد النمور: النمو ودور الدولة في جنوب شرق آسيا.
النمور: مدرسة، مدرستان ام مزيج
المدرسة اليابانية
هكذا تصرفت الدولة في كوريا وتايوان
دور اكبر للدولة
هل بدأت معركة الاختبار الفعلي لهذا النمط من النمو؟
الفصل الثالث:
الباب الاول:
وصفات البنك الدولي والحكم الذاتي
استمرار لنفس سياسة الاحتلال
اجندة العمل التي وضعها البنك الدولي

الباب الثاني:
تنمية ام اعادة تثقيف
الاولوية للقطاع الخاص
تهميش الزراعة
المساعدات الفنية
الباب الثالث:
اتفاق التسوية وحصار السلام.
الفصل الرابع: المانحون
المساعدات الامريكية للضفة والقطاع
مقدمة
الورقة الاولى: الاستراتيجية الامريكية للضفة والقطاع 1996-2000 (شباط 1996)
الورقة الثانية: برنامج المساعدات الامريكية للضفة والقطاع 1997.
الورقة الثالثة: الدليل التجاري للضفة والقطاع للسنة المالية 1996
الفصل الخامس:
المادحون :**الاكاديميا في خدمة إغواء البنك الدولي**
نقد ورقة إدموند عصفور
نقد ورقة محمد مصطفى
نقد ورقة ركس بريان
نقد ورقة مصطفى دباغ
نقد ورقة عبد الفتاح ابو شكر

تقدير

هذا الكتاب مهدى الى زوجتي عناية التي تعمل اكثر مني للحفاظ على نموذج المنتج المستقل الذي يثبت ان بوسع الانسان العيش دون ان يبيع، للانظمة او المنظمات غير الحكومية او الحكومات غير الحكومية، قلمه اوضميره القومي او الطبقي او الثقافي. والى ابنتي وابني اللذين اقتطع من قوتهما كي اكتب واطبع ما اكتب. وهو مهدى باعجاب وتواضع الى القارىء الذي لم تهزمه ايديولوجيا "استدخال الهزيمة" فلم يكفر بالثقافة. هذا القارىء هو جيب المقاومة الاخير، لكنه المتنامي ايضا.

أقدم شكري الى محمد جرادات على الجهد الذي بذله في ترتيب الكتاب وللصديق الشاعر فوزي البكري على مراجعة الكتاب لغويا.

تقديم

دخل اسم البنك الدولي حديثا الى الادبيات الصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وربما يعود هذا الى زعم هاتين المؤسستين الماليتين بانهما لا تتعاملان إلا مع الحكومات، أي مع الدول المستقلة. واذا صحّ هذا الزعم، فانه يصبح امرا جديرا بالتفكير بمعنى: لماذا تقرر إدارة البنك الدولي التعامل مع مناطق الحكم الذاتي ولّما تصبح بعد دولة مستقلة؟. وبالطبع، قد يجد هذا الامر جوابه في التدقيق في علاقة البنك الدولي باقطاب التسوية، ولا سيما الامبريالية الامريكية من جهة، وبموقف ادارة هذا البنك من التسوية من جهة ثانية. وبعبارة اخرى، فان عدم تعامل البنك مع الشعوب المغلوبة من قبل الاستعمار والامبريالية من جهة، وتحوله المفاجيء للتعامل مع مناطق الحكم الذاتي بتوجيه امريكي من جهة ثانية، يعنيان ان البنك مؤسسة اقتصادية "مفترضة" ليس إلا، بينما هو في الحقيقة اداة سياسية.

وعليه، فان بعض هذا الكتاب نقاش لطبيعة البنك الدولي وآليات عمله وعلاقته بالمركز الامبريالي، وعلاقة مجمل هذا الامر بالتسوية نفسها. وهذا يدفعنا باتجاه تناول اكثر جديّة لموضوع البنك الدولي، وهو كيفية تناول الادبيات الفلسطينية لدور هذا البنك.

وفي الحقيقة، انه باستثناء السنوات التي تلت اتفاقات اوسلو فان اسم البنك الدولي قلما ورد في الادبيات السياسية والاقتصادية الفلسطسطينية. لكن هذا ليس بيت القصيد بعد. فالامر الاكثر اهمية هو في طبيعة التناول الفلسطيني لدور البنك الدولي وسياساته. ففي حين يتعرض البنك الدولي لسيل هائل من النقد من مختلف بلدان محيط النظام العالمي ومن التقدميين في بلدان المركز، فان هذا البنك يحظى بمديح هائل من اوساط الاكاديميا الفلسطينية. اما الاوساط السياسية الفلسطينية، فتتبنى ادبيات البنك الدولي تبنيا اعمى لدرجة انها لا تدرك ان نجاح النمو في بعض بلدان العالم ليس منسوبا كما يدعي مؤيدو البنك الى توجه البنك نفسه، ناهيك عن عدم دراسة فرص تكرار نفس شروط تجربة هذا البلد او ذاك في مناطق الحكم الذاتي رغم تغير واختلاف الظروف الداخلية والخارجية .

إضافة لما تقدم، يناقش هذا الكتاب بعضا من ادبيات البنك الدولي تجاه مناطق الحكم الذاتي سواء الاقتصادية منها او السياسية. وفي هذا التناول نحاول تفنيد هذه الادبيات من حيث كونها في خدمة التسوية وصانعيها، وليست في خدمة الشعب الفلسطيني نفسه. واقصد تحديدا "مشروع " البنك الدولي في إعادة تثقيف الشعب الفلسطيني، كشعب له تراثه الثوري، بكل ما يخدم التسوية والتبعية والمركزانية الاوروبية وسيطرة ثقافة الانجلو–امريكان. كما يتعرض الكتاب لفلسفة وسياسة الدول المانحة مبيّنا ان هذه الدول إنما تخدم مصالحها في الاساس سواء السياسية او الاقتصادية، ومصالح حليفتها اسرائيل، كي لا يظل للفلسطينيين سوى "فتات الموائد" اقتصاديا وسياسيا وثقافيا. ثم يناقش الكتاب بعضا من وجهات النظر الفلسطينية وغير الفلسطينية التي تناولت البنك الدولي ووصفاته الاقتصادية بالمديح البحت مسخّرة نفسها لتعميم الثقافة الراسمالية بما تحمله من مواقف لا ترحم ضد الطبقات الشعبية.

قد يبدو هذا الكتاب، في هذه المنطقة من العالم، وفي هذه الحقبة تحديدا، امرا خارجا عن المألوف، او عوما ضدّ تيار يوحي وينطق باستسلام الجميع امام جرافاته الايديولوجية والعسكرية والاقتصادية. ولكن اهمية الانسانية لا تكمن فقط في الاحتفال بالانتصارات، وإنما في الاساس في عدم الاحتفاء بالهزائم، أي بالمقاومة في حقبة الهزيمة وسيطرة الطغيان والاستغلال والنهب.

الفصل الاول

البنك الدولي أداة امريكية اقتصادية/سياسية
تأسيسه، التحكم فيه، وسياساته

* نشر هذا المقال في مجلة كنعان العدد 85 كانون الاول 1997

متى اقيم البنك ؟

اتضح في اعقاب الحرب الكونية الاولى ان اعادة اعمار سريع للاقتصادات الراسمالية الغربية يتطلب معونة مالية كبيرة لم يكن بوسع حي المال في لندن توفيرها. كما كان لا بد من تمويل معين لعمليات استيراد المواد الاولية والمنتجات الغذائية لهذه البلدان. كانت هذه كلها بحاجة الى قروض او هبات واردة من الولايات المتحدة، أما ترميم اسواق ما قبل الحرب وحل قضايا ميزان المدفوعات فكانت أصعب من ذلك بكثير[1]. كان **ديلاكروا**، رئيس وزراء بلجيكا ووزير ماليتها هو الاول الذي طرح فكرة البنك الدولي بحيث تتمثل فيه جميع الدول بلا استثناء وتديره لجنة تضم عددا معينا من المندوبين ويكون هدفه اصدار سندات ذهبية (اي اوراق ذهبية مالية) ذات فائدة لقاء قيم مضمونة . وقد اقترح ان تكتتب الدول الاعضاء بحصص من الذهب، مع ترك عدد الحصص المكتتب بها لمشيئة كل دولة. وتكون كل دولة عضو ممثلة اثناء انعقاد المجلس السنوي، وتحدد قدرة الاقتراع لكل دولة طبقا لعدد الحصص الذي تملكه حكومتها. ولا يحق لاي مندوب ان يمتلك اكثر من خمس الاصوات الممكنة . وستكون سلطة البنك الادارية من صلاحية مجلس للحكام له من جملة ما له، السلطات التالية: منح الهبات، والقروض والاعتمادات للدول المشتركة، قبول السيولات او السندات المقترضة من قبلها[2].
وقد تتالت مقترحات اخرى من بينها مشروع **فرانك فاندرليب** الامريكي (في العشرينات) وهو رئيس اللجنة المصرفية لغرفة التجارة في نيويورك وهو اقتراح بانشاء بنك الاحتياطي للذهب للولايات المتحدة واوروبا. ، وتبعه مشروع جيبسون 1921 ، والذي ارتكز على ان تتخلى الدول عن قسم اساسي من سيادتها النقدية. ان بنكا دوليا يملك سلطة اصدار غير محدودة ل "سندات" ذات تداول شرعي على النطاق الدولي اعتبر بانه سيكون له نفوذ كبير جدا.[3].

أقيم البنك والصندوق الدوليان في أعقاب مؤتمر عقد عام 1944 في قرية بريتون وودز بولاية هامبشاير الأمريكية وذلك من اجل إعادة بناء واعمار اوروبا في اعقاب الحرب العالمية

---

[1] سيّد احمد عبد القادر وفريق العلوم الاقتصادية الاستراتيجية، اشراف ، جورج قرم، ادارة د. احمد ملك. معهد الانماء العربي، بيرزت 1977، ص 9.

[2] نفس المصدر ، ص 10.

[3] نفس المصدر، ص 15.

الثانية ومحاولة ضبط سعر صرف العملات، اعتمادا على الدولار الامريكي فقط، لتجنب الفوضى التي حصلت في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن. يهدف صندوق النقد الدولي الى تسهيل التجارة والحيلولة دون تكرار ازمة ما قبل الحرب وذلك عن طريق تقديم قروض ذات مدى قصير للبلدان التي تواجه مشاكل قصيرة المدى في موازين مدفوعاتها. اما الاعتماد على الدولار، فقد تمّ لأن الاقتصاد الامريكي كان الوحيد الذي خرج قويا بعد الحرب. وعليه، كان لا بد من اقتصادات راسمالية اوروبية قوية لتكون شريكا تجاريا لامريكا ومشتريا قديرا لفوائض سلعها.
أمّا البنك والصندوق على حالهما الراهن فكانا وليدي افكار الاقتصادي البريطاني **جون مينارد كينز** ومساعد وزير خارجية امريكا **هاري ديكستر وايت** ولذا يطلق عليهما احيانا "توأم كينز".

عضوية الصندوق وتوسيعها

مجلس الحاكمين:

يحكم البنك من قبل مجلس حاكمين وتتمثل كل دولة عضو بحاكم واحد هو عادة وزير مالية بلده او شخص في مستواه . وهذا المجلس هو الذي ياخذ القرارات الحاسمة ويجتمع مرة سنويا . وهناك أيضا 20 مديرا تنفيذيا من بينهم خمسة معيّنون من قبل اكبر خمس مساهمين وهم الولايات المتحدة والمانيا وبريطانيا وفرنسا واليابان، اما الباقون فينتخبون من قبل الاعضاء الاصغر الاخرين.
ومن ناحية عملية فان الامر اكثر فظاظة. إن الصلاحيات في البنك موكلة الى مجلس من 24مشرفا تنفيذيا يعملون بوظائف كاملة. ان خمسة من هؤلاء المشرفين معينون من قبل البلدان الخمسة صاحبة اكبر حصص في البنك، اما الباقون فيختارون من قبل حكام البنك طبقا للمنطقة. لذا لاغرابة إن كان رئيس البنك الدولي منذ تأسيسه وحتى اليوم أمريكي الجنسية يعيّنه البيت الأبيض.

"ان رئيس البنك دائما امريكي، كما يغلب على الوظائف الفنية العليا فيه هيمنة الامريكيين وهذا متعلق بمساهمة امريكا في البنك. ان قرابة ثلثي اقتصاديي البنك هم خريجو جامعات امريكية. ان 80% من موظفيه الاساسيين هم خريجو جامعات امريكا الشمالية وبريطانيا. في عام 1991 كان من بين اعلى 495 موظفا، 290 من خريجي جامعات امريكية، و 74 من خريجي بريطانيا و 10 من كندا ولا احد من اليابان ... ان عدد المتخصصين في البنك هو 4000 شخص، اما مجموع المستخدمين بمن فيهم المؤقتين فهو 8000 مستخدم[4].

يقول **برونو فري**:

---

[4] Robert Wade, Japan vs the World Bank, in *New left Review* no 217 May/June 1996. pp.16, 31.

"يبدأ فن الحفاظ على نمط محدد لادبيات البنك الدولي من مستوى اختيار الفريق. وكما اشرنا، فان 80% من اقتصادي ي البنك هم من متدربي امريكا الشمالية او بريطانيا، وباستثناء القليل جدا، فهم يشاركون المفاهيم المعدة مسبقا من قبل الاقتصاديين الانكلو-امريكيين وهذا هو معيار قبولهم في العمل[5].

كتبت المجلة نصف الشهرية الصادرة عن صندوق النقد الدولي :
"إتجه الصندوق صوب توسيع عضويته الى النطاق العالمي في عام 1991-1992 . لذا ارتفع عدد اعضائه من 157 الى 178 عضوا حيث دخلت عضويته دول الكتلة الشرقية سابقا"[6] كما انضمت اليه البانيا ومنجوليا وناميبيا وسويسرا. وازداد حجم القروض التي يقدمها سنويا بنسبة 55% عامي 1991-92 مقارنة مع العام السابق.

ألامم المتحدة ... مسؤولية شكلية

ورغم ان مؤسسات بريتون وودز تعتبر تابعة للامم المتحدة، الا انها لا تخضع لترتيبات وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة وهي "شخص واحد-صوت واحد". اما حقيقة الامر فهو "دولار واحد- صوت واحد".
وعليه، فانه رغم توسيع العضوية إلاّ أنّ تأثير كل دولة هو بحجم مساهمتها في رأسمال البنك، وهذا ابقى على الاعتبار الأساسي للدول العشر الكبار أو الأغنياء حيث تحتكر هذه الدول اكثر من خمسين بالمائة من الأصوات. أمّا أمريكا فهي اكبر مساهم وصاحب قرار في البنك. وتظل الدول السبع الكبار هي صاحبة الكلمة الاخيرة: مثلا فالولايات المتحدة تسيطر على 17 بالمئة من الاصوات بينما كل الاقطار الافريقية تسيطر على 4 بالمئة [7].
هذا الخلل على صعيد الدور الأساسي للصندوق والبنك الدوليين هو الذي جعلهما مسخّرين في خدمة بلدان المركز الإمبريالي في استغلال بلدان العالم الثالث ولا سيما في أعقاب قرار الدول المتحكمة بالبنك والصندوق الشروع بتقديم قروض لبلدان المحيط. والحقيقة أنّ دورهما لم يقتصر على القروض بل سهّل هروب راس المال والتحويلات غير الشرعية والأرباح والحصص وترسيخ شروط تبادل لا متكافئ بين المركز والمحيط والتلاعب بأسواق المال.
تجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان عملية الاقراض نفسها هي اكثر اعمال راس المال اربحية وافظعها استغلالا. فهي مضمونة المردود سواء ربحت المشاريع التي اقيمت بها ام لا. وربما لهذا السبب اتسع دور مؤسسات بريتون وودز في إقراض العالم الثالث لدرجة تحولها الى شرطي لتحصيل الديون.

---

[5] Bruno Frey, Consensus and Dissensus Among Economists: An Empricial Inquiary. *American Economic Review*, vol. 74, no.1, p. 32 in Wade 1996 .

[6] صندوق النقد الدولي يحول عضويته الى مستوى عالمي في 1991-1992. مسح الصندوق 21 ايلول 1992 .

[7] George Susan, A FateWorst than Debt: A Radical Analsysi of the Third World Debt Crisis. Penguin Books. 1989, p. 20

ولتوضيح كم تستفيد الاحتكارات المالية الامبريالية الدولية (مثل البنك والصندوق) من القروض نورد المثال التالي: في أعقاب اتهامات من الإدارة الامريكية لمؤسسة U.N.D.P بأنّها مؤسسة اشتراكية دافعت الأخيرة عن دورها في خدمة أمريكا بقولها: إنّ كل دولار تنفقه الولايات المتحدة كقروض أو هبات يقدم بالإضافة إلى الأهداف التي يحققها دولارا ونصفا لأمريكا على شكل سلع وخدمات..."([8])

آلية عمل البنك والصندوق في المحيط

بدأت اعادة التصحيح الهيكلي لاقتصاديات محيط النظام العالمي في الخسينات والستينات من هذا القرن. وهي العملية التي تخطط لها في العادة الولايات المتحدة وتقوم بتنفيذها المؤسسات الدولية المتعددة مجندة في خدمة النظام العالمي وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد بدات هذه العملية بالتوازي مع تحول الانتاج ليكون عابرا للقوميات. (او الولادة على شكل شركات عابرة للقومية) الى جانب تطورات في وضع الدولار الامريكي الذي اصبح وحدة النقد العالمية [9]. الا ان الامور لم تقف عند هذا الحد حيث واكبت ازمة المحيط هذه ازمة في المركز نفسه. فقد دخلت علاقات راس المال العالمي حالة تنافس بين رؤوس الاموال القومية أدت الى هبوط نسبي في الانتاجية لدى الولايات المتحدة مقارنة مع اليابان والمانيا الغربية منذ الخمسينات. ان الضعف الاقتصادي الذي اصاب امريكا وجعلها الاكثر عجزا هو الضعف الانتاجي، أي تحول مراكز الانتاج الى المانيا واليابان. وهذا يعني وقوف العالم على مفترق طرق جديد هو تضعضع الامة التي تقود العالم اقتصاديا، وعدم توفر اليقين باستمرار المانيا واليابان في تمويل الهيمنة الامريكية.

كان للنضال الشعبي الفيتنامي دور تاريخي فيما يتعلق بدور الدولار كعملة يقوم عليها سعر صرف العملات الأخرى. فقد أدّت النفقات الخيالية التي أنفقتها أمريكا على حربها العدوانية في فيتنام إلى تحول أمريكا إلى دولة مدينة مما اثر كثيرا على قوة الدولار نفسه. وهو ما أرغم الرئيس الأمريكي **نيكسون** آنذاك على إلغاء النظام النقدي الذي تولد عن اتفاقية بريتون وودز المشار إليها أعلاه ووضع نهاية لأسعار الصرف الثابتة. وهذا يعني بالطبع تدهورا في الهيمنة الأمريكية. لكن إلغاء اتفاقية بريتون وودز نفسها لم يلغ بالطبع المؤسسات التي اقيمت بموجب ذلك ولا سيما البنك والصندوق؟

وعليه، كان حقا ما قاله الزعيم الفيتنامي **هوتشي منه**، أنّ تدمير هذا النظام كان ببطولة شعب فيتنام رغم أنّ هذا الانتصار كان بثمن قدره مليون ونصف مليون ضحية من بلدان جنوب شرقي آسيا. والحقيقة أنّ الدولار قد استمر في تدهوره منذ ذلك الحين. فبعد أن كان كل دولار يساوي 350 ينا يابانيا عام 1950 اصبح ما يساويه الدولار الواحد اليوم هو 90 يناً يابانياً فقط.([10])

---

[8] *Left Business Review*, 3 April 1993

[9] Arrighi G, A Crisis of Hegemony, in Dynamics of Global Crisis, Samir Amin. et el.. New York: Monthly Review Publications, 1982. And Kindelberger C.P International Money. London: Allende & Unwin, 1981.

[10] *Third World Resergence* no 49 p 15

تمظهر هذا في تدهور انتاجية الولايات المتحدة (اي حصتها) من الانتاج العالمي من (47,8% عام1970 الى 37,8% عام 1979، وفي التجارة الدولية من 18.8% عام 1950 الى 15,5% عام 1970 [11]. يبدو من الناحية الشكلية الرسمية أن مداخل المؤسستين الاثنتين مختلفة عن بعضها البعض حيث ان صندوق النقد الدولي في سياساته للاستقرار (التثبيت) تركّز على -ادارة الطلب- من اجل الوصول الى ميزان مدفوعات متوازن، فان سياسات البنك الدولي في التصحيح الهيكلي تركز على "جانب العرض" من المشكلة بواسطة التركيز على اصلاحات مؤسساتية بهدف الوصول الى نمو في الانتاج وخاصة فيما يتعلق بالتصدير.إلا ان كلتا المؤسستين تكمل سياسة الواحدة منهما الاخرى كما كان قد تبين من قبل البنك الدولي في تقريره لعام 1982، والذي نصّ على ان برامجه وبرامج صندوق النقد الدولي متكاملة ويقوي احدها الآخر بشكل متبادل لا سيما ان البنك الدولي يقدم تسهيلات لا يمكنها ان تعمل في بلد معين الا بعد ان يوافق هذا البلد على اتفاقية -تحت الطلب- مع الصندوق الدولي.

في تكامل سياستيهما، فانهما، البنك والصندوق، يصوغان تلك السياسة بما يتوافق مع متطلبات مصالح الولايات المتحدة. فقد شرع صندوق النقد الدولي في توسيع نشاطاته بالترافق مع ازمة امريكا، ففي السابق كان ثلثا قروضه ممنوحين للدول الصناعية المتقدمة وحدها. لذلك ربما تصح تسمية البنك والصندوق بـ "حراس" النظام العالمي[12]. يتضح هذا من طبيعة الدور الامريكي" في افريقيا منذ بدء الستينات "لحماية" المستعمرات البريطانية السابقة من "الشيوعية". وكانت ادواتها الاساسية هي المساعدات العسكرية وتطوير دور المؤسسات المالية المتعددة الجوانب مثل الصندوق والبنك الدوليان[13] . يصف **سمير امين** تدخل امريكا في الوضع العربي بـ "التدخل المتجدد بواسطة "قوة التدخل السريع" الغربية والتي لا يوجد على اجندتها شيء آخر سوى "اعادة التصحيح" والتي يشرف عليها الصندوق والبنك الدوليين[14]. ولا يخفى بالطبع، ان هذا القول يصبح اكثر دقة وتطابقا مع الواقع بعد العدوان

---

[11] Peters Dussel Enrique, The Brady Initiative: A Way Out of the Global Crisis, in *Review of Radical Political Economics*, vol.25(1) 78-107. 1993, p. 102.

[12] Pastor M. Deynsky & Gray A. Debt Crisis and Class Conflict in Latin America, in *Review of Radical Political Economy*, vol 22(1)155-178. 1990, p.155.

[13] Mandaza Ibbo, Perspectives on Economic Cooperation and Autonomous Development in Southern Africa, cited in Samir Amin, Derrick Chitala and Ibbo Mandaza (editors) 1987, p.214.

[14] Amin Samir Delinking:Towards a Polycentric World. Zed Books, 1990.

الثلاثيني على العراق، وبعد اتفاقات التسوية مع الحكم الذاتي الفلسطيني ومع الاردن، حيث يتم تسيير التسوية عبر الاشراف الاقتصادي للصندوق والبنك الدوليين، وحيث ان دخول هذه العناصر الجديدة في التسوية قد سهل على الصندوق والبنك فرض مضايقات على مصر التي "تمتعت" بمساعدات معينة عندما كانت حكومتها هي الوحيدة من بين الحكومات العربية التي اقامت علاقات دبلوماسية مع اسرائيل (انظر لاحقا).

المديونية.... البداية والتأزم:

قادت الازمة المتراكمة لمنظمة البلدان الصناعية المتقدمة، وخاصة ازمة هيمنة الولايات المتحدة الى امكانية القيام بعرض كمي مالي هائل. في هذا السياق التاريخي تحديدا نشأ النظام البنكي العابر للقوميات في المناطق البنكية الحرة (او اسواق البترودولار) وهو النظام الذي حصل على دور اساسي في تحريك رأس المال النقدي في بحثه عن اقراض مربح[15].

تكمن في هذا التطور فورة الاقراض لبلدان المحيط ولا سيما في السبعينيات، وهو الاقراض الذي ترافق مع برامج التصحيح البنيوي والاستقرار اللذين وضعهما البنك والصندوق لتلك البلدان. وهي الوصفات التي ملخصها صياغة وتشكيل اقتصادات بلدان المحيط طبقا لمتطلبات اقتصادات المركز (أنظر لاحقا) . فعلى سبيل المثال، اقتضت الخطة الخمسية في الهند لفترتي 1951-1956 و 1956-1961 زيادة كبيرة في الاستثمارات الصناعية، وهذا قلل حصة الزراعة. الا ان البلدان الصناعية والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي اعتبرت هذه الاستراتيجية اكثر من طموحة. وبناء على معارضة هذه الاطراف، كان من الصعب حصول الهند على مساعدات دولية[16]. وبالمقابل، فان ما يتسنى لامريكا من دفوقات مالية من الخارج لا يتسنى لبلدان المحيط[17] (انظر لاحقا).

ربما يعتبر تمظهر ازمة المديونية في امريكا اللاتينية هو المثال الابرز على ازمة المديونية العالمية. فقد تمظهرت ازمة النظام الرأسمالي العالمي في امريكا اللاتينية في تزايد مديونيتها الخارجية وفي عجزها عن تسديد خدمات الديون (الاقساط والفوائد). اما تجلي هذه الازمة بعد 1982 فكان على النحو التالي: تدهور حاد في معامل الاستثمار (الاستثمارات الثابتة/ الانتاج الاهلي الاجمالي) والذي هبط من 22,7% عام 1980 الى 16,2% عام 1985، ونقص دخل الفرد الذي كان عام 1985 هو نفس ما كان عليه عام 1977، وزيادة

---

[15] Peters,1993 opcit, p. 39.

[16] Nyong'o P. Anyong and Couglin PeterIndustrialization in the African Bay.: African Experiences. Published by Academy Science Publishers, Nairobi-Kenya 1991, p.103

[17] William Tabb, Globalization is an Issue, The Issue is the Power of Capital, in *Monthly Review* vol. 49, no 2 June 1997.

البطالة والتدهور الحاد في الاجور والتي كانت عام 1948 كما كانت عليه عام 1975 اضافة الى تضخم غير مسيطر عليه والذي وصل الى 440% عام 1985[18]

وعلى العموم، فما ان حل عقد الثمانينات حتى تبدى عجز المحيط عن دفع خدمات الديون، مما قاد الى توقف الدفوقات عليه، ودفع بعض بلدان المحيط لرد عاجل هو التوقف عن دفع الديون. ففي اعقاب اندلاع ازمة الديون عام 1982 توقفت المكسيك والبرازيل وتشيلي عن دفع اعباء ديونها، مما اثار ذعرا ماليا بين الدائنين وخاصة البنوك التجارية دولية النشاط... لهذا لم يكن غريبا ان يسارع البنك والصندوق وبنك التسويات الدولية وحكومة الولايات المتحدة الى احتواء الازمة من خلال اعادة جدولة ديون هذه الدول ومنحها بعض القروض الميسرة. وهذا يبين بوضوح العلاقة القوية والضرورية بين حكومة الولايات المتحدة وهذه المؤسسات الدولية.

ثم تقدمت امريكا عام 1985 باستراتيجية دين جديدة على يد وزير خزانتها **بيكر**، وتبناها البنك والصندوق، والتي تنص على ربط مشكلة الديون مباشرة مع النمو الاقتصادي في البلدان ذات المديونية العالية في محاولة لتجاوز الازمة بواسطة تحرير التجارة الدولية وتطبيق سياسة التخصيص في هذه البلدان، وتحديد جدول زمني لدفع خدمات الديون.

وحيث فشلت مبادرة بيكر، خرجت امريكا بمبادرة **برادي** التي ادركت واعترفت بفشل خطة بيكر في برنامج التصحيح الذي تبنته المؤسسات المتعددة، واقترحت مبادرة اخرى مفادها مواجهة ازمة المديونية العالية في المحيط، مشيرة الى ان حل الازمة يتطلب اقتسام الخسائر بين المؤسسات المتعددة والدائنين الخاصين. على ان يكون ذلك عبر تقليص فعلي لخدمات الديون المطلوبة من الدول المدينة، شريطة ان لا تحظى بهذه الاعفاءات الا الدول التي طبقت برنامج التقشف الذي وضعه الصندوق والبنك[19].

تعني مبادرة **برادي** تعميم خسائر القروض على المجتمع، وقد تم هذا التعميم على مستوى عالمي.... وهذا عمليا عبارة عن تخصيص الارباح وتوزيع خسائر البنوك عابرة القومية على المجتمع في البلدان الصناعية المتقدمة. لا بل ان انظمة امريكا اللاتينية قد قامت بتوزيع كلف ديونها الخارجية على المجتمع منذ بدء الثمانينات وكذلك عبر تأميم البنوك والشركات الكبرى ذات المديونية العالية (وما قامت به من تخصيص، باستثناء الديون الخارجية) وعملية "الدمقرطة" في الارجنتين والبرازيل وتشيلي والسلفادور وغواتيمالا والفلبين... الخ. كما ان الديون الخارجية التي قدمت للانظمة العسكرية والطبقات المهيمنة اجتماعيا قد تم "تأميمها"

---

[18] ECLAC (Economic Commission of latin America and the Caribian), 1990.

[19] Peters, opcit 1993.

[20]. وكانت محطة التجريب لمبادرة **برادي** هي المكسيك. وهي البلد الذي كان توجه امريكا مسبقا نحو ادخاله في (نافتا) ثم كندا وكوستاريكا والفلبين.

سياسة التصحيح (التجليس)

التصحيح، او "التصحيح الهيكلي" هو الاصطلاح الرسمي لصندوق النقد الدولي والذي يفسر البرامج المصممة لمعالجة مديونية العالم الثالث، والتي يسميها الجميع من ناحية عملية، برامج التقشف Austerity.

وصفة او سياسة التصحيح هي التي تضع الحصول على عائدات التصدير فوق مختلف الاهداف على ان تذهب هذه العائدات مباشرة الى البنوك. يصر البنك والصندوق على ان البلدان التي تعاني المديونية لا مناص لها من اتباع سياسة التصحيح. ولذا، سارت الامور على نسق: تصحيح، فاقتراض، فعجز تصديري، فاضطرار لاقتراض آخر... وهكذا..

تقدم قروض الصندوق على شكل عملة مركّبة تسمى حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights . ففي عام 1991-92 اقرض 8,7 بليون وحدة سحب خاص أي 12,5 بليون دولار. وقد بدأ البنك اول قرض في نطاق التصحيح الهيكلي عام 1980 . قام صندوق النقد الدولي بتقديم وصفته الى 100 بلد مدين وهي تحرير التجارة والخصخصة حيث طبقت مختلف هذه البلدان تلك الوصفة في نفس الوقت [21].

وبينما يقوم التخفيض باطلاق العنان للتضخم والى -دولرة- الاسعار المحلية، فان صندوق النقد يجبر الحكومة على تبني ما يسمى البرنامج المضاد للتضخم. ويقوم هذا على تقلص في الطلب اداته فصل اعداد كبيرة من موظفي القطاع العام وتقليصات حادة في برامج القطاع الاجتماعي، وعدم وضع مؤشر للاجور. ولكي يحقق هذه لا بد من منع الاضرابات واعتقال القادة النقابيين. وعليه فان مستوى الاجور في البلدان المدينة يصل الى اقل ب سبعين مرة من اجورعمال البلدان الصناعية المتقدمة.

تعمل هاتان المؤسستان في البلدان الفقيرة التي تتقدم بطلبات قروض. ويجري اللجوء إلى هاتين المؤسستين بسبب تأزّم اقتصادات البلدان المستدينة. هنا يصر الصندوق على أمرين: الأول؛ ان يقوم ذلك البلد بإجراء "إصلاحات" أساسية قبل التفاوض على القرض. والثاني؛ ان

---

[20] بنفس النهج تعهدت حكومة نلسون مانديللا بتسديد الديون التي كانت قد تراكمت على نظام الابرتهايد. فقد تحولت هذه الديون من كونها مستحقة على البرجوازية العنصرية البيضاء لتسددها الطبقات الشعبية من السود والملونين. واليوم تحمل الطبقات الشعبية الفلسطينية عبء تسديد قرابة مليار دولار من الديون التي تحملها السلطة الفلسطينية دون ان تستثمرها في قطاعات انتاجية. لمعرفة افضل بما يدور في جنوب افريقيا اليوم انظر كتاب:

The New South Africa and the Socialist Vision by Thomas K. Ranuga 1996, Humanities Press.

هناك مراجعة للكتاب في مجلة كنعان، العدد 87، اكتوبر 1997.

[21] *Third World Ressurgence*, no 49 p17

تثبت الحكومة المقترضة أنّها ملتزمة جدا بالإصلاح الاقتصادي وهو ما يسمى "خطاب النوايا" حيث يقدم للصندوق مبينا التوجّه الأساسي للحكومة على أنّه في نطاق الاقتصاد الكلي وإدارة الدين. وكل هذه تندرج في ما يسمى "برنامج الظل" وهي تعليمات ونصائح لا تقترن بتقديم الأموال ولا سيما للدول التي يعتقد الصندوق أنّها لا تلتزم في تطبيقها للإصلاح بوصفات البنك والصندوق.
فبموجبه يقدم الصندوق خطوطا عامة لسياسته واستشارات فنية الى الحكومة المعنية بدون ان يقدم دعما اقراضيا رسميا. لقد طبق برنامج الظل هذا على البلدان التي تعتبر اصلاحاتها الاقتصادية بعيدة عن المجرى المطلوب، (مثلا، بيرو تحت حكم **البرتو فوجيموري** 1990-91، او البرازيل تحت حكم **فرناندو كولور دي ميلو، و ايتمار فرانكو**. " [22]

أمّا في حالة القرض فيمر البلد بمرحلتين: الاولى؛ استقرار الاقتصاد الكلي وتتضمن تطبيق تخفيض العملة المحلية، وتحرير الأسعار واعتماد ميزانية تقشفية. وتتكون الثانية التي تليها من مجموعة أو حزمة من الإصلاحات البنيوية ملخصها الاستقرار الاقتصادي. ويمكن تسمية العملية بمجملها سياسة الإصلاح البنيوي.
وسياسة الإصلاح البنيوي هذه يعتمدها البنك والصندوق في أيّة بلد يعملان فيه بغض النظر عن اختلافات اوضاعه الداخلية. وهذا يثبت أنّ البنك والصندوق يطبقان سياسة طبقا لشروط أخرى تتوافق ومصالح مركز النظام العالمي، حيث يشمل التصحيح البنيوي تصفية القطاع العام في بلدان العالم الثالث، أو ما تسمى بالخصخصة، رغم أنّ هذا القطاع يقوم بتثبيت النظام الاقتصادي في هذه البلدان من مدخلين: الأوّل؛ توظيف عدد كبير من قوة العمل الذي بدونه تصبح جزءا من جيش العمل الاحتياطي. والثاني؛ توفير دخل للحكومة مما يقلل من لجوئها إلى فرض ضرائب اكثر إيلاما على الطبقات الفقيرة.
كما يشمل الانفتاح الاقتصادي فتح أسواق البلد لمختلف المنتجات الأجنبية لتنافس الإنتاج المحلي. وإذا عرفنا أنّه ما من بلد لجأ إلى هذه المؤسسات الدولية للاقتراض إلاّ لأنّه في مأزق اقتصادي ولأنّه فقير، فهذا يعني انّ منتجاته عاجزة ،على الاغلب، عن المنافسة مع الإنتاج الغزير القادم من الخارج. ولذا، كانت النتيجة في مختلف الحالات التي دخل فيها البنك الدولي والصندوق في هذه البلدان هي تدهورا حادا في اقتصادات تلك البلدان وفشل عملية الإصلاح هذه.
وتشمل العملية كذلك، رفع الدعم الذي تقدمه الدولة على المنتجات الأساسية باعتبار أنّ هذا يرفع جزءا من معاناة الطبقات الفقيرة. وهذا الرفع يعني تحرير الأسعار وارتفاع كلفة المعيشة وزيادة عدم المساواة الاجتماعية وتعميق الفقر، كما يشمل البرنامج إلغاء دعم الأجور وإلغاء سلّم الأجور أيضا.
" ولأن البلدان مدينة، فان الصندوق والبنك يصبحان قادرين على ارغام هذه البلدان من خلال ما تسمى الاشتراطات المرفقة باتفاقات القروض بان تعيد توجيه سياساتها الاقتصادية الكلية بما يناسب المقرضين الدوليين"[23].

---

[22] *Third World Resurgence* no 49 p19
[23]7 *Third World Resurgence*, no 49,p 19

لقد تخلى البنك لاول مرة عن خطة **مارشال** التي اقيم بموجبها واصبح اهتمامه اليوم "بالتنمية" في البلدان ذات دخل الفرد المنخفض من الانتاج القومي الاجمالي. فبانتهاء عام 1993، اقرض البنك 235 بليون دولار لاكثر من 300 مشروع منفرد. ومنذ عام 1990، بلغت قروضه 16 بليون دولار سنويا[24].

" يجب ان يكون دور صندوق النقد الدولي محصورا في تزويد المساعدات الفنية كالسياسة النقدية والمالية وتحريك راس المال وتخفيف الدين المطلوب لدعم اكمال تلك المشاريع."[25].

الا ان الركض وراء النقود السهلة (القروض ما قبل الثمانينات) كان امرا قصير العمر. ففي السنوات الخمس والعشرين المنصرمة، "... استبدلت القيمة المضافة المستخلصة من المواد الخام المستوردة من بلدان الجنوب، بطلب طفيلي على الدفعات نقدا على شكل فوائد[26]. فمنذ 1975 ارتفعت الفوائد (من 6-17% في فترة لم تزد عن خمس سنوات)، وظلت عالية جدا حتى بداية الثمانينات. اما الركود العالمي فلم يكن يعني الا ان البديل الوحيد هو الافلاس الشامل للبلدان المدينة اذا لم تحصل على مزيد من القروض من البنك والصندوق[27] لكن الامر لم يكن سهلا، فقد حصل تغير في علاقة وآليات ومصادر تحويل الفائض من المحيط الى المركز وليس في اتجاه سير هذا الفائض بالطبع، أي تدفقه للمركز.

حصلت في الفترة ما بين 1982 و 1984 ثلاثة تطورات اساسية في النظام العالمي:

- أخضع 66 بلدا من المحيط "للتصحيح البنيوي" وبرامج التثبيت للبنك الدولي والصندوق، ولكن في الفترة نفسها ابدى الدين الكلي الخارجي للمحيط نموا سنويا بـ 12% (وخاصة من خلال رسملة واعادة جدولة الديون) حيث انه منذ 1984 اصبحت الدول ذات المديونية العالية مصدرا صافيا لرأس المال، فمثلا انتقل صافي التحويلات الى امريكا اللاتينية من تدفق ايجابي متوسطه 15,1 بليون دولار ما بين 1978-1981 الى تدفق الى الخارج سلبي متوسطه 24,2 بليون في الفترة 1982-1988 أي تحول بحجم 5,3 بالمئة من الانتاج الاهلي الاجمالي [28].

كما تواكب مع هذا تطور سالب آخر، هو ان القروض الممنوحة للبلدان عالية المديونية من قبل المؤسسات المتعددة قد هبطت من 8.2 بليون دولار عام 1983 الى 2.3

---

[24] George Susan, 1989 opcit, 20.

[25] *Third World Resurgence* no 49, p35

[26] George S and John Bennett, The Hunger Machine, Polity press 1987, p. 40.

[27] Ibid.

[28] Pastor and Dinesky, 1990, p. 155.

بليون دولار عام 1985 [29] ، أي ان تدوير رأس المال على صعيد عالمي قد اخذ اتجاها رئيسيا واحدا هو باتجاه المركز فقط، وهذا ينسجم مع اتجاه تحويل الفائض كما ذكرنا سالفا.
وهكذا، فقد تعزز الاتجاه الجواني لاستثمارات بلدان المركز. لننظر اللوحة التالية:

اتجاه الاستثمارات الامريكية

	في بلدان المركز (الصناعية المتقدمة	في محيط امريكا مكسيك، برازيل (وباقي امريكا).	في المحيط عامة
1950	48	38.8	7
1980	76	17.9	7
1990	79	10.9	10

المصدر: (Richard Mc lntyre, 1990:144)

وبالمقابل، فان استثمارات البلدان المتطورة صناعيا تتركز وتزداد تركزا في الولايات المتحدة، مما يعزز التوجه الجواني لاستثمارات المركز. ففي حين كانت استثمارات هذه البلدان في امريكا 74,701 مليار دولار عام 1993 اصبحت 96,897 مليار دولار عام 1995.[30]

وعلاوة على ذلك، فبينما طبق الكثير من بلدان المحيط وصفات البنك الدولي، فان العديد منها يسقط في منافسة مع الاخر، لان منتجات هذه البلدان الموجهة للتصدير متماثلة، مما يجعل اسعارها متدنية وجذابة للمشترين الدوليين، كما ينجم عن هذا تنافس هذه البلدان للابقاء على اجور العمال فيها متدنية. وهذه هي ميزتها المقارنة، وبالتالي يحصل معظم الفلاحين على دخل متدن ايضا لقاء منتوجاتهم. وهذه الدول محكومة بالطبع بكونها مضطرة لتحرير التجارة الدولية والتوجه للتصدير. وبالطبع تحصل هذه البلدان على كميات اقل واقل لقاء تصدير محاصيلها التصديرية.

"يقدر البنك الدولي انه اذا ما قلصت الدول الصناعية التعرفة الزراعية بنسبة النصف، فان بوسع المصدرين الجنوبيين ان يربحوا 5.9 بليون دولار من جراء زيادة مبيع منتجاتهم، لكن البنك الدولي ما زال يلح على ان تصدر هذه البلدان مزيدا من المحاصيل الحقلية. وحيث تشجع هذه الوصفات الاستثمار في المحاصيل التصديرية يحصل بالمقابل نقص في رأس المال اللازم للاستثمار لانتاج الحاجات الاساسية في بلدان الجنوب، علما بأن

---

[29] The World Bank Report on World Development, 1986.

[30] جريدة القدس 12-101-1996. انظر كذلك وليام تاب في الفصل الثاني الباب الثاني من هذا الكتاب.

اكثرية المجتمع تعتمد على الاقتصاد المحلي لتدبير حياتها، اما المفارقة، فتكمن في انه في حالة قررت السوق العالمية عدم شراء منتجات هذا البلد من الملابس القطنية مثلا، فانه لا بد ان يواجه الكارثة.

"اشترت الولايات المتحدة من البرازيل في عام 1975 سكرا بما قيمته مئة مليون دولار، اما في السنة التالية فلم تشتر شيئا، مفضلة ان تشتري ثلاثة اضعاف الحصة من الفلبين [31]، علما بأن الولايات المتحدة هي نفسها التي كانت وراء تمويل مشروع السكر في البرازيل، حيث ساهمت الولايات المتحدة بحوالي 5 مليار دولار في مشروع السكر في البرازيل[32]. وهذا امر مشابه الى حد كبير لما حصل للصناعات البتروكيماوية في بلدان الخليج العربي، حيث ان مختلف الشركات هناك هي شركات بنات لشركات غربية، الا ان دول المركز ترفض استيراد منتجات الخليج مخافة ان يشكل هذا "خطرا" على تسويق منتجاتها.

ان الدور المتحكم الذي يتمتع به الصندوق والبنك قد تركز على تعديلات سعر صرف العملات مصحوبة بمعايير في التغيير البنيوي تقود الى هذا الهدف.

ان الاداة الوحيدة المستخدمة في انجاز هذا التعديل تدور حول مسألة اسعار الصرف في بلدان العالم الثالث من خلال التوجه نحو تقليل الانفاق العام وزيادة الدور الوسيط للبنوك التجارية.

ان لدى الصندوق والبنك اهدافا عامة للوصول الى التوازن في البلدان التي يواجه القطاع الخارجي فيها متاعب معينة وذلك عبر تحويل المصادر الى النقاط التي تحتاج اليها. وتدور هذه حول تقليص النمو النقدي المحلي والطلب على الموازين الاجنبية من خلال تعديل سعر الصرف، بهدف تشجيع عرض الصادرات والاستفادة من ميزان الادخار الاجنبي من اجل احلال الواردات والماكينات عبر زيادة الاسعار النسبية وتحقيق اربحية اعلى. وهذا ما يمكن ان يشار اليه من خلال الميول العملية في اقتصاديات البلدان المتطورة . ومن اجل انجاز هذه الاهداف الاساسية تم تبني آليات تصحيح اسعار الصرف كما اشرنا سابقا، مما يعني ان تخفيض عملة البلد المعني امر لا بد منه. ويتبع هذا تأثير مباشر على الاسعار المحلية المرتفعة للعملات الاجنبية مما يجعل لهذه العملات الاجنبية قوة شرائية عالية على المصادر المحلية. ولكن طالما ان المورد المحلي الاساسي في هذه البلدان هو قوة العمل الفلاحية والتي تشكل 80% من السكان وهم الذين ينتجون السلعة الموجهة للتصدير الى جانب العمال في الشركات والمناجم والمصانع وانظمة النقد، فان التخفيض يعني ان بوسع رأس المال الاجنبي الآن ان يشتري قوة عملهم بسعر ارخص من خلال العملة المحلية المخفضة[33]. وهذا يصب في صالح

---

[31] George and Bennet, 1987 opcit, p. 36/

[32] Ibid p. 165

[33] Nabudere, 1989, opcit

الشركات عابرة القومية. ولا يخفى ان التخفيض هو علاج يمكن ان يجدي في البلدان الصناعية المتقدمة، أي التي لديها منتجات وعليها طلب في السوق العالمية، حيث يزيد التخفيض صادراتها لانه يجعلها ارخص (انظر الفصل الثاني، الباب الاول: حالة مصر)
ولكن بنفس المنطق فان الاسعار المحلية للسلع المستوردة وبشكل خاص السلع الرأسمالية" تزداد.. وهذا يمكّن الاحتكارات المستوردة من تحقيق ارباح عالية من خلال بيع سلعها سواء كانت استهلاكية او انتاجية. وحيث ان الهدف الحقيقي لرأس المال هذا هو استغلال قوة العمل، فان رأس المال ما زال يقف بثبات لكي يحصل على ربح مضاعف عندما يطبّق على الانتاج، وهذا سبب آخر يوضح لماذا من الضروري تخفيض الاجور عندما يحصل تخفيض العملة[34].
لا سيما ان هذا التخفيض هو الالية الاساسية لجذب مستوردين للمنتجات المحلية التي اصبحت بسبب تخفيض الاجور ذات قدرة تنافسية في الخارج، وقل الطلب المحلي الفعلي عليها، باعتباره الهدف الاساسي للتخفيض.

يصر الصندوق على ان يحرر البلد المعني تجارته مع الشركات الاجنبية وان يترافق هذا بحيث يحصل ضمن فترة طويلة لكي يساعد الاجانب على زيادة وارداتهم عبر تقديم تسهيلات للحصول على الصادرات الرخيصة. لكن هذا لم يحصل بالطبع، كما سنبين لاحقا. "وبالطبع تلقي فرق البنك والصندوق اللوم فيما يخص الازمة الافريقية على انحرافات السوق". كما ان البنك والصندوق لا يريا، او يرفضا رؤية، ان السبب في هذا الفشل هو "... الضغط الذي يمارسانه ومحادثاتهما مع المانحين والتغيرات الداخلية في بنية الدولة، هذه جميعا هي التي قادت الى تبني واسع لوصفاتهما الارثوذكسية في افريقيا. والتي بموجبها اطلق العنان لقوى السوق، وبولغ في تقييم العملة، كما خفضت ايضا، والغي الدعم على الاغذية، وجرى حل الاحتكارات المضادة التي تشرف عليها الدولة"[35].
تتركز سياسة الصندوق والبنك في ازاحة مختلف اشكال الدعم والتعرفة والتي هدفها تحسين صادرات البلد من خلال اسعار اعلى ولحماية الاسواق المحلية في مواجهة الواردات التي يجلبها المنافسون الاحتكاريون الاقوياء من الخارج. وبالرغم من ان هذا المستوى البسيط من الحماية لا يقاوم الاحتكارات الاجنبية، فانه ليس محبذا من قبل رأس المال المالي الدولي وبشكل خاص في الظروف الحساسة الحالية. ان التعرفة العالية التي يتم استخدامها تجاه الاحتكارات التي لها فوائد عندما تكون السياسة السائدة هي احلال الواردات، تعتبر اليوم برأي الصندوق والبنك قديمة. (انظر الفصل الثاني، الباب الثاني).
وفي الحقيقة فان تأثيرات محاولات التثبيت ومعايير التصحيح البنيوي هذه تعطي غالبا مفاعيل عكسية، باستثناء تلك التي ترتبط باجور متدنية لقوة العمل. ان الزيادة في اسعار المنتجين هي

---

[34] Ibid

[35] Nyong'o P. Anyong and Coughlin Peter, 1991, pp. 145-147.

دائما خطوة تأتي في اعقاب الزيادة في اسعار المستهلك الاساسية. وبعكس هذا، فان التخفيض قد لا يعطي نتائج محبذة. وهذا ما لاحظه اقتصادي يعمل في بنك التنمية الافريقي حيث قال:
"هناك نتيجة ثالثة لتعديل سعر الصرف متعلقة بزيادة الاسعار. ولكن هذا التأثير لا بد ان يعتمد الى حد كبير على سياسات دعم الاجور. ان الهدف الاساسي للتخفيض هو تقليص الطلب الفعلي على الموارد وتحويل موارد الادخار الى الاسواق الخارجية. واذا ما سمحت السياسات للطلب المحلي الفعلي بأن يظل بدون تغيير او زيادة، فان تعديل سعر الصرف سوف يأخذ منحى معاكسا، وعليه، فان زيادة جزئية تعويضية في الاجور سوف تصبح ممكنة"[36].

وهكذا ، فان اية زيادة في اسعار المنتج وفي الاجور (التي تحصل في حالة عدم حدوث تغير في الطلب الاستهلاكي، او حالة زيادته) فانها سوف تقوض عملية التخفيض. لا بد من تقليص الزيادة في اسعار واجور المنتج، لكي نحصل على تقليص الطلب المحلي. وهذا ليس بالامر المدهش، ذلك ان جرعات صندوق النقد الدولي الحادة من اجل التثبيت وجرعات البنك الدولي من اجل التصحيح قادتا الى زيادة الفقر الريفي والمديني وزيادة الهجرات الريفية الى المدينة، وهو الامر الذي حول كلا من النساء والشباب الريفيين وقوة العمل المدينية الى مجرد عمال عبيد في بلادهم (انظر لاحقا).
والحقيقة، ان قليلا من الدراسات خصصت لتأثير هذه السياسات على التصنيع، وما هو متوفر هو اما دراسات منحازة الى الوصفات "الايجابية" للصندوق والبنك، او تقارير صحفية عن الشركات التي "نجحت" فيها الخصخصة والتي تعتمد غالبا على ملخصات صادرة عن مكاتب الشركات نفسها "[37] . الا ان اخفاقات سياسة الصندوق والبنك لم تعودا خافيتين على العالم بعد. وتكفي الاشارة الى ان بعضا ممن عملوا في البنك اخذوا بنقد سياسته. ينتقد ستانلي فيشر النائب السابق لرئيس البنك الدولي ثقافة السرية The Culture of Secrecy في البنك والصندوق:
"... وبأنهما يعملان في الكثير من البلدان بالقليل من المراجعة والتدقيق، وانه لا بد من تقييم حذر لسجلات التمويل حيث يندر وجود تقييمات جدية.

---

[36] Bathia A. The Exchange Rate Policy in African Countries. In Monetary Management in Africa, African Center for Monetary Studies, May 1985, p. 238, cited in Nadubere, 1989, p. 145.

[37] Noyong'o P. Anyong and Coughlin Peter, Industrialization in the Bay: African Experiences. Published by Academy Publishers, Nairobi, Kenya 1991, p. 147.

ان سياسة البنك الجديدة فيما يخص المعلومات، والتي بدلا من ان تجعل المعلومات متوفرة للجمهور، فانها قد اسست نظاما جديدا للمعلومات والوثائق لكل مشروع بحيث يمكنه اخفاء الحقائق والتحليلات المهمة"[38].

يقول **بيير جالاند** في رسالة استقالته من البنك الدولي: "ان العلاجات التي يقدمها البنك الدولي للتنمية هي علاجات مسمومة حيث تسرع عملية المرض، ورغبة مني في تبرئة وتنقية ضميري فانني اود ان اقول لكم كفى"[39].

سلوك البنك الدولي متحيّز:
على ضوء الاهداف التي أقيم من اجلها، وطبيعة التحكم الراسمالي (الامريكي والاوروبي الغربي) فيه، فان البنك الدولي ليس مجرد مؤسسة متحيزة لدول المركز هذه، بل هو في الحقيقة اداة في خدمتها، تماما كما كانت قد بدأت فكرة إنشائه. فهذا البنك هو الذي قدم إلى هولندا قرضا عام 1947 بقيمة 195 مليون دولار حيث استخدمته في محاولة لكسب الحرب ضد الثوار الإندونيسيين. وهو الذي رفض إعطاء مصر قرضا عام 1956 لإقامة السد العالي خلال العهد الناصري. وهو الذي قدم لجنوب إفريقيا (العنصرية آنذاك) 20 مليون دولار وللبرتغال 10 ملايين دولار عام 1966 لدعمهما في محاولة تقويض الثورة في بلدان أفريقيا الجنوبية، غينيا بيساو وموزمبيق وأنجولا... رغم معارضة الأمم المتحدة لذلك.
وقد انسحبت كوبا ايضا من عضويته عام 1960 واندونيسيا عام 1965 اثناء حكم سوكارنو وعادت عام 1967 بعد الانقلاب الدموي الذي حصل ضده على يد الجنرال **سوهارتو** الذي ما زال في الحكم. كما منعت الولايات المتحدة تقديم قروض الى حكومة **الليندي** في تشيلي، بينما حاولت تقديم قروض الى الحكومة التابعة في سلفادور رغم المعارضة الاوروبية واستطاعت فرض رغباتها على البنك الدولي، بما في ذلك ايقاف الاقراض لتشيلي وفيتنام وافغانستان 1979[40]...وعندما أسقط نظام **الليندي** في تشيلي يوم 11 ايلول 1973، قرر البنك بسرعة اقراض الحكومة العسكرية لانقاذها من ازمتها الاقتصادية [41].

وفي عام 1979 قدم قروضا للدكتاتوريات العسكرية في تشيلي والأرجنتين والفليبين وأورجواي. وفي نفس هذا العام، حصلت خمس عشرة دولة تحكمها دكتاتوريات قمعية على ثلث ما قدّمه البنك من قروض.

العلاقة بالاستعمار
اصبح البنك ملاذا للضباط الاستعماريين القدامى الذين لم يعودوا راغبين او قادرين على الاستمرار في وظائفهم القديمة، كما قدم قروضا للقوى الاستعمارية لتستخدمها في المناطق

---

38 *Third World Resurgence*, no 49:32

39 *International View Point*, no 261, November 1994, p. 3.

40 Cheryl Payer, The World Bank. Monthly Review, 1982, p. 380.

41 Ibid, p. 68.

التي تستعمرها. منها استراليا ضد باباو غينيا الجديدة، وبريطانيا ضد كينيا وبلجيكا للاستثمار في الكونغو البلجيكية[42].

"ساعد البنك الحكومة الاستعمارية في كينيا في مشروعها من اجل تحويل الملكية المشاعية الى ملكية فردية خاصة في قلب منطقة كيكويو وذلك خلال ثورة الماو ماو، وساعد حكومة روديسيا العنصرية للسيطرة على كل اراضي ذلك البلد . وفي الحالتين كان دور البنك مضادا للثورة بوضوح ، حيث صممت الخطة في روديسيا لتزود الصناعيين البيض بقوة عمل أسيرة حيث منع العمال المهاجرون من العودة الى اراضيهم في المنعزلات[43].

لقد وقف البنك ضد التاميم في بلدان العالم الثالث فقد "ارغم اليونان على التوبة والتعويض" [44]، واضطر غواتيمالا خصوصا على تسديد ثمن سندات تعود الى عام 1829. واعتمد سياسة تقوم بعدم منح أي قرض للدول التي تنزع ملكية الاموال الخاصة دون تسويات تتيح تعويضا ملائما. وقد عانت الجزائر طوال عشرة اعوام من هذه التجربة المرة. وبالاضافة الى الجزائر، حرمت اندونيسيا في عهد سوكارنو ومصر والكونغو برازافيل على هذا الاساس من أي تمويل. وفي عام 1970 عند تاميم املاك شركة تصنيع المعادن الدولية في بوليفيا، وعام 1971 تاميم Demerara Bauuxite Co في غويانا، حال البنك دون افادة هذين البلدين من تسهيلات المجموعة[45].

ولأن امريكا هي اكبر مساهم في البنك فان بوسعها التحكم في عملية الاقراض. فحتى في سنوات التاسيس عندما طرح تقديم قروض لبولندا وتشيكوسلوفاكيا قالت الولايات المتحدة بوضوح لادارة البنك انها سوف تستخدم حق النقض الفيتو ضد ذلك. وعليه علقت المفاوضات حول الامر. ولذا، انسحبت الدولتان من العضوية.

تعاط عنصري مع الفقر

كانت المرة الاولى التي تحدث فيها **مكنامارا** ، وزير الحربية الامريكي الاسبق، والرئيس الاسبق للبنك الدولي عن الفقراء عام 1972 عندما قال إن الفقراء فقراء لانهم اهملوا او تركوا وراء عملية التقدم في بلادهم. مع ان الحقيقة انهم فقراء لانهم ضحايا ذلك **"التقدم"**[46].

"يقدّر البنك الدولي نسبة الفقر في بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي بانها 19%، من السكان فقراء. ولا شك ان هذا تحريف بالجملة اذا عرفنا على سبيل المثال ان مكتب الاحصاء في الولايات المتحدة (التي يصل فيها معدل دخل الفرد سنويا الى 20,000 دولار) يعتبر أن واحدا من كل خمسة امريكيين يعيش تحت خط الفقر"[47]. لا بل ان البنك والصندوق يقيمان

---

[42] Ibid, p. 24

[43] Ibid, p. 239.

[44] المرجع: بيان صحفي للبنك الدولي للانشاء والتعمير (16 تموز 1964)

[45] سيد احمد، 1977، ص 62.

[46] Payer 1982, 57.

[47] *Third World Resurgence*, no 49:19

فهمهما للفقر على أساس عنصري ملحوظ اذا نظرنا الى كيفية تعاطيهما مع المركز والمحيط. وهو ما يتضح من طريقة حسابهما لمسالة الفقر:

"تقول دراسة أُجريت من قبل البنك الدولي ومؤسسة جوسكوموستات في روسيا أنّ ما فوق خط الفقر هو الدخل المطلوب لضمان استهلاك طعام كاف للحفاظ على وزن عادي لجسم الإنسان وعلى مستوى نشاط متوسط" [48]. واضح ان قياس الامور بهذا المقياس، لا يفترض انه يتعامل مع بشر بل مع اشياء!.

"ان تعيين **جيمس ولفنسون** كرئيس جديد للبنك الدولي وهو المنصب المحجوز دائما لمواطن امريكي يجري اختياره من قبل الحكومة الامريكية وخاضع لموافقة مجلس حكام البنك ...يقول **جولييت ماجوت** رئيس تحرير (*بانك شيك*) ان تعيين **وولفنسون** هو امر مثير للاهتمام على ضوء الرغبة في الغاء المواد التي تنص على حصر قروض البنك في الحكومات وليس لشركات خاصة." [49].

مع تأزّم وضع البلدان المدينة في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، اصبح البنك والصندوق شرطيين لصالح الدول الغربية وبنوكها التجارية، لتحصيل ما لها من ديون. وبهذا كشف البنك تحديدا عن حقيقة وجهه كمؤسسة تبيع وتشتري القروض وتحصل الديون، بإعطاء ديون أخرى طمعا في ان يقود الدين الجديد إلى تسهيل دفع الدين القديم، وليس كمؤسسة تنموية.

وحيث نجح البنك والصندوق إلى حد كبير في تصفية القطاع العام في العديد من بلدان العالم الثالث، وتحويل الحكومات هناك إلى جهاز لسلخ الفائض من بلدانها وتحويلها إلى بلدان المركز، وحيث لم تعد هذه الحكومات قادرة على التهام قروض جديدة ولا سيما لعجزها عن التسديد، فقد قرر البنك الدولي اللجوء إلى تقديم القروض إلى القطاع الخاص وليس الحكومات فقط. إنّ مجيء **جيمس وولفنسون** الأمريكي الجنسية إلى رئاسة البنك الدولي كان خصيصا لهذا الغرض. وهو أمر سوف يقود إلى ربط القطاع الخاص بشكل مباشر بالسوق الخارجية وتقويته محليا لتصفية الملكيات الصغيرة والاقتصاد الاكتفائي ولكي يصبح الإنتاج المحلي موجّها بمجمله للتصدير.

ولا يقتصر دور البنك الدولي على الانتقال إلى إقراض القطاع الخاص، فهو يلعب دورا أساسيا في تسهيل تداخل الأموال الشرعية وغير الشرعية مما يعطي فرصة لمهربي الأموال غير الشرعية وغير المسجلة لتتدفق من المحيط إلى المركز لكي تحمى هناك، كما حصل بأموال ديكتاتور الفلبين المخلوع **ماركوس** وزوجته **اميلدا ماركوس** من بعده [...]

وماذا عن هنا؟

أودّ الإشارة إلى بضع ملاحظات في هذا الصدد. فمنذ مؤتمر مدريد يقوم البنك الدولي بدراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الضفة والقطاع ولكن على أرضية سياسية. أي أنّ هدف البنك الدولي لم يكن اقتصاديا، فما بالك بتنموي. لذا، لا غرابة أنّ مختلف الأوراق التي قدمها البنك عن هذه المناطق كانت تبدأ بالعبارة المعروفة: "إنّه لكي يقبل الفلسطينيون بالتسوية، فإنّ على الدول المانحة ان تقدم لهم المساعدات التالية..."

---

[48] *New left Review* no 213:12.

[49] *Left Business Review* 4 March 1996.

يلاحظ من يقرأ أوراق البنك الدولي أنّ برنامجه في الإيقاع بالشعب الفلسطيني بقبول التسوية لا ينحصر فقط في الجانب السياسي، وإنّما أيضا وأساسا في إعادة تثقيف هذا الشعب بثقافة الخنوع. فطالما أنّ برنامج النظام العالمي في المنطقة هو إنهاء التوترات والحروب من اجل تسهيل عملية تحرير التجارة الدولية، فإنّ إنجاز هذا الهدف يشترط بلا موارية تغير مفاهيم وقيم الشعب الفلسطيني كمفاهيم وقيم ثورية وتحويله إلى شعب مدجّن سهل الانقياد مفرغ من روح المقاومة. ولا يتسنى هذا إلاّ عبر هجوم أيديولوجي معمق ضد مختلف قيمه(انظر الفصل الثالث، الباب الثاني).

الفصل الثاني

البنك الدولي: ضحايا ونمور

الباب الاول

البلدان المدينة ضحايا وصفات البنك الدولي
فشل حالات عينية

* نشر هذا المقال في مجلة كنعان /العدد 68 ايلول/ 1995

تنبأت النشرة السنوية للصندوق الدولي *World Economic Outlook* بأن مديونية العالم الثالث سوف ترتفع من 943 الى 990 بليون دولار عام 1987[50]. اما تقرير البنك الدولي للعام 1994 فيقول : **"مع نهاية عام 1992، وصل دين البلدان النامية 1.662 بليون دولار أي بزيادة قدرها 56 بليون دولار - بنسبة 3.5% - في الدين غير المدفوع منذ عام 1991، وقد وصل المبلغ الى 1.770 بليون دولار عام 1993، أي بزيادة بنسبة 6.5% وقدرها 108 بليون دولار"**[51]. وهذا يعني ان الرقم قد تضاعف تقريبا في فترة خمس سنوات.

هناك تركيز ملحوظ من البنك الدولي على افريقيا حيث يوجه نقدا متواصلا لاداء الحكومات هناك، لدرجة ان البنك يصدر تقريرا كبيرا كل ثمانية عشر شهرا عن افريقيا، فقد اصبح اصدار تقارير عن افريقيا جزءا مستقلا من صناعة البنك الدولي. ولكن حقيقة الامر ان البنك يخفي من وراء هذا النقد محاولة لاضفاء الشرعية على القطاع الخاص على حساب الدولة حيث يقول: "ان بيد القطاع الخاص مفاتيح مستقبل النمو الصناعي، ولكن البنك لا يملك مصادر تمويل القطاع الخاص، ولذا، يفضل ان يناط الامر بالسوق الحرة".

يقول **ابوداولي باثيلي**[52] **"عندما قرأت تقرير البنك الدولي، تذكرت جيدا السياسة الاستعمارية. أي يجب حث التعليم الاولي، اما التعليم العالي والبحث العلمي فلا مبرر لهما، ولكن كيف يمكن التطور بدون هذين الامرين؟ "**[53].وتكتمل الصورة بموقف البنك الدولي من المرأة. تقول ايما سيجانجا: **"لا استطيع التصور كيف عجزت اللجان التي اعدت تقرير فريزر (احد تقارير البنك الدولي) عن العثور على امرأة واحدة في كامل القارة الافريقية للتحدث باسم النساء.... يعني تبني هذا التقرير انه يقول للنساء، ان دوركن هو استغلال الارض، لا لزوم لوصولكن الجامعة. يكفيكن التعليم الاولي، وبعدها عليكن الذهاب حيث يقول لكن البنك الدولي"** [54].

امام هذه التطورات وجد المحيط انه امام واحد من خيارين، فاما مغادرة نموذج التطور الرأسمالي او الاستمرار في هذا النموذج وبالتالي تطويل الازمة البنيوية للاستراتيجية التصنيعية. يتطلب الخيار الثاني بالطبع رأس مال جديدا من خلال تمويل خارجي وتحول

---

[50] Ninsisn Kwame, Ghana Under the PNDC: Declining or Structural Adjustment? 131-156, in (ed) Azzam Mahgoub, Adjustment or Declining?, The African Experience. Zed Books, London 1990.

[51] A World Bank Book: World Debt 1993-94, p. 3.

[52] Abdoulaye Bathily, The Strategic Agenda for the 1990's. In Ominode, The African Response, 1992 opcit.

[53] Ibid, p. 62.

[54] Emy Siganga, The LTPS (The World Bank Long Term Perspective Study and the Role of Women. In Onimode, The African Response, 1992 opcit.

تدريجي الى اقتصاد موجه برانيا. كما يتطلب قيام الانظمة السلطوية بقمع التململ الاجتماعي، ولعل هذا ما ادى في النهاية الى عدم انهيار الحكومات. وهذا ينطبق على امريكا اللاتينية بشكل خاص، اما افريقيا فقد تواكب القمع السلطوي الممثل في النظم العسكرية مع سلسلة من الحروب الاهلية القائمة على اسس اثنية او طائفية او قبائلية، واحيانا حروب حدودية، وهذه جميعا تزيح بعيدا مبررات الصراع الاجتماعي.

لقد تناقضت السياسات الداخلية لدول الوحدة الافريقية القائمة على توسيع الطلب المحلي مع توصيات البنك والصندوق في تحرير التجارة حيث اغرقت السوق المحلية بالسلع الصناعية الاجنبية [55]. والمهم ان نتائج وصفات البنك الدولي كانت تدهور افريقيا السوداء لدرجة ان جزءا كبيرا منها اصبح خارج التاريخ. "خلال العقد المنصرم تضاعف عبء المديونية على بلدان شبه الصحراء الافريقية ثلاث مرات. ففي معظم هذه البلدان، فاق تحول الفوائد الى رأس مال، المنافع المتأتية عن المسامحة بالديون [56].

غانا

على الرغم من ان غانا لم تحرز أي تقدم من خلال تطبيقها برنامج الصندوق والبنك في التصحيح الهيكلي عام 1966، فان النظام الحالي يصر على تطبيق "طبعة جديدة" لهذه الوصفة.[57]

تم في غانا تبني اختراعات مدهشة للتعامل مع حالة مستعصية على الادارة. فقد تمخضت الحقبة الاولى من عملية التثبيت (حسب وصفات البنك) ما بين 1983-1986 عن حالة من اتفاقات تحت الطلب بقيمة ثلاثة بلايين دولار. كان الهدف هو مواجهة هبوط قطاعات الانتاج والوصول الى نظام نقدي وسياسة مالية حكومية مستقرة واعادة تأهيل البنية التحتية للاقتصاد والمجتمع. لقد شهدت هذه المرحلة تخفيضا في العملة، فبعد ان كان الدولار يساوي من 2.75% (سيدي Cede) عام 1983 ارتفع الى 181 (سيدي) لكل دولار عام 1988. ورغم الادعاء بأن الصادرات سوف تزداد طبقا لتصريحات الصندوق الدولي في عامي 1987 و 1988 فان كلفتها على الاقتصاد ككل كانت مدمرة. لقد تراكم على غانا دين خارجي بمبلغ غير متوقع وهو 2.4 بليون دولار أي ما يساوي 75% من عائدات التصدير عام 1988 والتي خُصصت لخدمة الديون. ولانجاز هذا الانعطاف البائس في الاقتصاد فقد تم تسريح 81000 مُستخدم من القطاع العام وافقار الملايين في الريف والمدينة[58].

---

[55] Salim A. Salim Openning Address, in Bade Onimode: The African Response, opcit. p. 11.

[56] A World Bank Book : World Debt Tables, Vol I, 1993- 94:3.

[57] Ninsin, opcit, 1990, 150.

[58] Nabudere, opcit 1989, p. 146.

وبحلول عام 1987 عانت غانا من اعراض جانبية لبرنامج التصحيح، ومن اجل تخفيف معاناة السكان، ارغمت حكومة غانا على العمل بسياسة معاكسة لبرنامج صندوق النقد الدولي والتي أُسميت البرنامج العملي للتخلص من الكلفة الاجتماعية لبرنامج التصحيح، وهي السياسة التي مُولت على أي حال من مانحين جدد. كان هدف هذه السياسة اعادة خلق 40000 وظيفة في القطاع العام ودعم المشاريع التي تُشغل عمالا في الارياف والمدن بما فيها مشاريع عامة مثل الاسكان والانتاج الغذائي. كان هدفها جذب السكان من المدن الى الارياف وايقاف تدفقهم الى المدينة كما تم التركيز على مشاريع "الغذاء مقابل العمل" والتي أُستعملت كبديل لبرامج (المساعدات الغذائية) من المانحين الاجانب. جذب هذا البرنامج 85 مليون دولار خلال مؤتمر في جنيف الذي اعلن فيه عن وجود فقر شامل وازمة اقتصادية لمجموعات كثيرة من الشعب هناك، وكلها نتيجة لسياسة الاشفاء الاقتصادي التي ربما حالت هي نفسها دون ان يكون البرنامج ناجحا.

ويستنتج (نينسين) ان سياسات وبرامج التصحيح الهيكلي التي اشرف عليها الصندوق وطبقتها حكومة غانا قد انتهت الى تخليد اسس الاستعمار الجديد لاقتصادها[59]. ولكن، لماذا تصر حكومات بلدان المحيط على التمسك بوصفات البنك والصندوق؟ "لان هذه الانظمة تريد الاستمرار في دفع ديونها لتجنب التردي الى حالة يكون الفشل فيها عامل تأثير على التجارة مع شركائها التقليديين وتقود ايضا الى قطع تدفق "رأس المال الصافي" الذي يحتاجونه ويتوقعونه للمستقبل[60]. وكل هذا اثبات واضح على فشل سياسات التثبيت للصندوق الدولي والتعديل للبنك الدولي حيث حولت افريقيا الى منطقة فقيرة.

كينيا

وضعت كينيا تحت رقابة الصندوق منذ عام 1975، اذ عين الصندوق مقيما رسميا يراقب الامور هناك، يجلس في مكتب في البنك المركزي الكيني ويراقب قرارات الحكومة بشأن الخزانة. ورغم ان معظم الخزينة كانت تنفق على القوات المسلحة الا ان الصندوق لم يتدخل، علما بان هذا مناف لشروط الصندوق التي لم تطبق. هذا اضافة الى ان حاشية الرئيس **دانييل ارب موي** وحراسه ومصاريف اتباعه وصلت الى 23 مليون دولار سنويا (عام 1986).

كانت خطة الصندوق حسب وثيقة سرية عام 1983، هي "نموفي الانتاج الزراعي لتوفير تزويد غذائي كاف والتمكن من تصدير اكبر من المنتجات الزراعية" وهذا قاد الى ارتفاع اسعار المنتج في الزراعة والثروة الحيوانية، فارتفع السكر من كانون ثان - شباط

---

[59] Ninsin, opcit, p. 154

[60] Fishlow A. The Debt Crisis: Round Two Ahead, in Azzam Mahgoub, (ed) Adgustment or Delinking?, The African Experience, 1990, opcit, p. 154.

1983 بنسبة الثلث ، والذرة بـ 35% والقطن بـ 13% وسلع مثل الحليب واللحوم والارز بـ 12-17%.

لم تشتمل خطة التنمية لفترة 1984-1988 على أي حفز للتطوير التكنولوجي. وابعد من هذا، فان دراسة البنك الدولي الصادرة عام 1975 (كينيا في العقد القادم) والتي حكمت الكثير من سياسات كينيا في السبعينات لا تحتوي حتى على مجرد ذكر كلمة تكنولوجيا في فهرسها او لائحة المحتويات[61].

كما ان وصفات البنك لم تحو ايا من التركيز على حماية الصناعات، بل بالعكس ركزت على تحرير التجارة لتشجيع الاستيراد. ففي عام 1975، نصح البنك كينيا بأن تتبنى: "..... التحول من احلال الواردات الى الصناعات التي تقوم مواردها على التصدير، وان تتحول من التركيز على الحماية واحلال الواردات الى الانتاجية وتحفيز التصدير، مضيفا ان من الافضل لكينيا ان لا تنتقل الى المرحلة الثانية من احلال الواردات (حماية السلع الوسيطة)، مع ضرائب اضافية على بقية الاقتصاد". لقد وضع البنك الدولي كلا من زيادة اللبرالية تجاه الواردات، وتخفيض الاسعار كشرط لتمويل كينيا[62].

لعل من الطريف الاشارة الى ان البنك قد اضطر للاعتراف:

"... بأن نصائحه الاولى لكينيا كانت خطأ جزئيا على الاقل. فقد اورد ان 64% من النمو الصناعي الكيني ما بين 1976 و 1983 كان بسبب تزايد احلال الواردات، الى جانب 41% من زيادة الطلب الداخلي، وسالب 5% من الصادرات "[63].

وغني عن القول، ان دول الموجة الثانية من دول المركز الامبريالي (امريكا، اليابان، المانيا وكندا) قد اعتمدت الحماية او التمحور على الذات حتى اقامت اقتصادات قوية قبل ان تدخل المنافسة الخارجية. والامر نفسه فيما يخص الدول الاقل تطورا مثل البرازيل والهند ومصر وحتى تايوان وكوريا(انظر الباب الثاني). في حين لا يزال البنك الدولي يعتمد على عدم جدوى الحماية لبلدان العالم الثالث....!

ويضيف التقرير: **"لم تكن هذه انباء جيدة للفلاحين فقد وضعت الحكومة سياسة شملت مستهلكي مختلف كلف الانتاج والاستيراد، وبناء عليها فان تعديل الاسعار الزراعية سوف ينعكس في ارتفاع في اسعار الاستهلاك. لقد انتهى وضع الفلاحين الى اسوأ مما كان عليه قبل سياسة التصحيح الهيكلي رغم ان تقارير الصندوق تتغاضى عن هذا. وبالطبع، فان البنك الدولي يضع زيادة تحرير الواردات وتخفيض الرقابة السعرية كشرط لاستمرار التمويل لكينيا"** [64]. ورغم ان الصندوق قال ان نتائج سياسته سوف تكون محايدة تجاه الطبقات

---

[61] Noyong'o and Coughlin, 1991, opcit, p. 4.

[62] Ibid, p. 8.

[63] Ibid, p. 8.

[64] Ibid, p. 8.

الاجتماعية، الا ان ترديا اكبر اصاب المستهلكين المدينيين وخاصة الفقراء، كما ادعى الصندوق ان الطبقات الغنية سوف تتضرر اكثر من غيرها، (لكن المهم ان تقاريره تبقى سرية).

ورغم ان الارقام تتحدث عن ارتفاع في القيمة الاسمية للاجور الا ان متوسط الاجور الفعلية هبط بنسبة 20% ما بين 1981-1983 وحتى اقل بقليل عما كان عليه عام 1964، فعندما جاء الصندوق الى كينيا، كان الاجر الادنى الفعلي للاكثر فقرا اعلى بنسبة 42% عما كان عليه عام 1984[65].

بينما كان الانفاق على الصحة والتعليم ينمو بـ 15% سنويا ما بين 1964-1973، اصبح نمو الانفاق على الدفاع وفوائد الديون 11.7 و 13.7% سنويا بينما الصحة والتعليم 3% اما على الرفاه العام فتوقف نمو الانفاق[66].

كانت نسبة الاطفال الذين يعانون من نمو بطيء ما دون خمس سنوات 24% عام 1977 ثم اصبحت 28% عام 1982، وكشف التقرير ان 45.5% من الاطفال مرضى منذ الاسبوعين الاولين لولادتهم [67].

لعل اطرف ما يمكن قوله هنا، هو ان احد اكبر كتاب كينيا **علي المزروعي** ينادي باعادة الاستعمار الى افريقيا كحل لازمتها التي استحكمت في المرحلة التي تلت التحرر الوطني. اما وجه الطرافة والغرابة هنا فهي ان هذا الكاتب لم يرعلى ما يبدو شيئا مما فعله البنك والصندوق ناهيك عن الامبريالية نفسها مباشرة.

المغرب

بدأت قصة المغرب مع البنك والصندوق منذ متنصف الستينات. حيث عانت من مشاكل مالية في اعقاب الاستقلال فطلبت الى هاتين المؤسستين المساعدة. وكانت توصيات الخبراء هي اتباع سياسة تنمية وطنية كانت فكرتها الاساسية هي ان المغرب لديه ميزات مقارنة في الزراعة وان عليه ان يستغلها الى اقصى حد ممكن، وذلك عبر تحديث نظامه الزراعي وان يوجهه باتجاه تصدير المحاصيل كالحمضيات والفواكه الطازجه. اما كلف التحديث فتدفع من دخل الصادرات. وخلال التجربة العملية فان التحديث يعني في الغالب الري (اي بناء السدود).

لقد اسموها سياسة بناء السدود، وكان من المفترض ان تروي مليون هكتار أي 2.5 مليون اكر في عام الفين. لقد استنزفت سياسة التحديث ما بين ربع وثلث اجمالي الاستثمار العام وثلثي اجمالي الاستثمار في الزراعة. وحيث ان هذه الاستراتيجية المكلفة متركزة في اقل من

---

[65] Susan George, A Fate Worse Than Debt, Penguin, 1989:96.

[66] Opcit, p 96

[67] Opcit, p 96

عشرة بالمئة من الارض، فان الموارد التي ظلت للتسعين بالمئة المتبقية كانت تافهة، لا بل ان اربعة اخماس المناطق الريفية المعتمدة على الارض ظلت غير متطورة. لقد استفادت من الري فئة قليلة هي كبار ملاك الارض وهم القادرون على شراء التراكتورات والمخصبات وبذور الثورة الخضراء بنسبة اقل ب 20-35% بالمئة من الكلفة الحقيقية. ورغم ان الماء بيع بهذه التخفيضات الا انه في الواقع مجاني كما ان القروض قد حُصرت في المنتجين الكبار بشكل استثنائي.

وهكذا حملت الدولة العبء المالي للتحديث في حين ان المصالح الكبيرة الخاصة هي التي جنت الربح.

كانت الضريبة على القطاع التصديري المزدهر منخفضة جدا الى درجة عدم وجودها ولم تشكل اكثر من واحد بالمئة من مداخيل الدولة، كما اعلن الملك **الحسن** عام 1984 انه بسبب الجفاف لن تكون هناك ضرائب حتى العام الفين. وحيث ان سياسة الدولة تشجع تصدير المحاصيل، فقد اصبح المغرب مستوردا للغذاء بشكل تطوعي.

تمكن المغرب من تغطية وارداته من اجل التحديث خلال الستينات، لكن تزايدها في السبعينات ارغمه على الاعتماد على مصادر مالية اجنبية بنسبة 23 بالمئة لتمويل مشاريعه التي ليست الري وحده. ومع منتصف السبعينات ازداد الاعتماد على الخارج في الغذاء ومدخلات الزراعة التي ارتفعت اسعارها بشكل رهيب مما اوصل حصة الارصدة الخارجية في كلف التحديث الى خمسين بالمئة. كما قفزت عام 1984 الى 76 بالمئة مما يعني زيادة ضخمة في الدين القومي.

بلغ الدين عام 1970 نسبة 18 بالمئة من الانتاج الاهلي الاجمالي ووصل الى 110 بالمئة عام 1984. كان احد عوامل انفجار الدين هو تدهور سعر الفوسفات عالميا وهو احد اهم صادرات المغرب[68]. ومما زاد الامر تفاقما ان المغرب كان يفرغ شحنات فائض قوة العمل المتراكمة لديه عبر الهجرات الى فرنسا، لكن هذه الظاهرة توقفت منذ 1979.

ان المغرب نموذج على البلد النامي الذي فعل فيه موديل البنك والصندوق فعله فاوصله الى نتائج مميتة.

يقول الاقتصادي المغربي **نجيب اكسبيي**:

"لقد انتهى المغرب الى انتاج فائض مما لا يستهلكه وان يستهلك كثيرا مما لا ينتجه**"**. وعليه توضح تجربة المغرب كيف انه باتباع نصيحة البنك والصندوق فانه في اقل من عشرين سنة قد نحا منحى من موديل التصنيع الموجه للتصدير الى البطالة المتزايدة وسوء التغذية والفقر المطلق لشريحة واسعة جدا من المجتمع والتي نتجت عنها انتفاضة شعبية عام 1981 تفجرت في اعقاب الارتفاع المفاجيء في اسعار المواد الاساسية.**"** [69].

---

[68] George S. 1989, pp. 80-2.

[69] Ibid, pp. 97-8

لقد اثبتت الاحداث الاجتماعية التي حصلت في المغرب ان الموديل الموجه للخارج قد افلس. ولكن ليس صحيحا القول ان ما حصل كان بسبب هذا الارتفاع وحده بل كان هذا نتيجة لسلسلة من التطورات كما تقول زكية داود:

"من بين 21 مليون مغربي هناك 56 بالمئة تحت سن عشرين سنة و 46 بالمئة تحت سن خمس عشرة سنة. وعلى الاقل فان ربع الذين تحت سن خمس عشرة سنة هائمون في الشوارع لانهم لم يذهبوا الى المدارس او طردوا منها. ففي الدار البيضاء وحدها التي كانت فيها اعنف انتفاضة والتي فيها ثلاثماية الف ولد اعمارهم بين 15-20 سنة منهم 200 الف لا يجدون ما يعملونه حيث لا مكان في المدرسة ولا **شغل"** [70] امام هذه الاوضاع الاجتماعية لجأت السلطة هناك الى صندوق النقد الدولي الذي اوصى برفع اسعار المواد الغذائية. مما عنى ان على العاطلين عن العمل ان يدفعوا فجأة اربعين بالمئة زيادة على الطحين والسكر، وخمسين بالمئة زيادة على زيت الطبخ. وكان هذا قد حصل في اعقاب ارتفاعات سبقتها بثمانية اشهر فقط: وعليه، فانه في الفترة ما بين نيسان 1979 وايار 1981 عانى المغرب من زيادات اسعار بنسبة 86 بالمئة في الطحين و 97 بالمئة في السكر و 75 بالمئة في الزيت ولا يقل عن مئة بالمئة في الحليب.

في عام 1979 كان متوسط كلفة الاربع سلع الاساسية لسلة العائلة (الطحين والسكر وزيت الطبخ والحليب) قد ارتفع بنسبة 133 بالمئة في حين ان الاجور لم تتحسن الا بنسبة 53 بالمئة، ولصالح الفئة القليلة هي المحظوظون، في حين تدفقت الاكثرية الى الشوارع[71].

تجدر الاشارة الى ان المغرب الذي كان مزودا اساسيا لفرنسا بالحبوب انحط الان الى مستورد لـ ثلاثة ملايين طن من القمح سنويا في حين ان حمضياته وبندورته غير المرغوب بهما هي اما في الحقول او على متن السفن.

كان معدل انتاجية الفرد من القمح عام 1984 اقل من نصف معدل انتاجه عام 1955 بل واقل منه عام 1930 والامر نفسه بالنسبة لزيت الزيتون. لقد تم التعاقد على ان تخصص الديون الخارجية من اجل تمويل الموديل الموجه للتصدير، وهو الدين الذي وصل الى 16 بليون دولار[72].

ان ما كانت تقوم به هذه الحكومة هو دعم الشركات المحلية وعابرة الجنسية. وان دعم الغذاء بدلا من دفع اجور اعلى يبقي على اسعار السلع المصدرة منخفضة وهذا دعم للشركات الاجنبية.

وحيث طلب البنك الدولي الغاء الدعم عن الغذاء لكي يقلل الانفاق العام فانه قد ناقض نفسه. فالصندوق هو داعم اساسي لسياسة التوجه للتصدير، وهي نفس السياسة التي

---

[70] George, 1989, p. 79

[71] Ibid, p. 80.

[72] Ibid, p. 80.

قادت ضحاياه الى تثبيت هذا الدعم. فاذا كان لا بد من اقتصاد سوق حرة فيجب ازالة الدعم ولكن يجب في نفس الوقت ان يسمح للاجور بالارتفاع كتعويض عن ذلك. لكنه تجاهل هذا الامر وتوقع ان يقل استهلاك الفقراء نظرا لتدني مستويات الدخل وهو التدني الناجم عادة عن سياسة التخفيض التي تركز على تقليل اجور العمال.

رغم التجربة المرة للمغرب مع البنك والصندوق، الا انه ممعن في نفس المسار. فقد استضاف مؤخرا في الدار البيضاء مؤتمرا دوليا متعلقا (بالشرق الاوسط وشمال افريقيا). لقد انعقد المؤتمر تحت شعار "تحرير التجارة الدولية". واحد اهم اهداف المؤتمر هو تمويل متطلبات "التنمية" لدول المنطقة من داخل المنطقة نفسها، وهو الامر الذي تدور حول جدواه شكوك كبيرة! بل ان الشكوك تدور حول مجرد البدء به. فقد اعلنت السعودية ان بنك تنمية للشرق الاوسط وشمال افريقيا لا لزوم له لان هناك مؤسسات كثيرة مشابهة. وبالطبع، فان دول الخليج غير قادرة الان على تمويل نشاطات من هذا القبيل، لا سيما انها قد اخذت في التقليص العملي لخدماتها الداخلية نظرا لفواتير حرب الخليج العالية.

مصر...ما زال الخلاف محتدما

يعارض صندوق النقد الدولي الطريقة التي تتبعها مصر لادخال الاصلاحات التي ينص عليها الاتفاق الموقع بين الطرفين في العام 1991، فقد رفض في تموز الماضي الموافقة على شطب اربعة مليارات دولار من الديون المصرية كانت الدول الدائنة في نادي باريس بصدد القيام به ما لم تقم مصر بتخفيض عملتها.

تعتبر مصادر اقتصادية غربية ان مصر تتجه نحو الكارثة اذا لم تنخفض سريعا قيمة عملتها كما يطالب صندوق النقد الدولي. وقد استأنفت مصر وصندوق النقد الدولي مؤخرا الحوار بينهما خلال زيارة قام بها الى القاهرة المساعد الاول للمدير العام للصندوق **ستانلي فيشر**. وافاد موظف دولي رفيع المستوى رفض الكشف عن اسمه ان فريقا من صندوق النقد الدولي سيزور القاهرة، لكن لم يتم تحديد موعد لهذه الزيارة بعد، مضيفا ان "خلافات جوهرية لا تزال قائمة لا سيما حول سعر الصرف".

وكانت المحادثات توقفت منذ زيارة المدير العام لصندوق النقد الدولي **ميشيل كامدوسو**الى القاهرة في ايلول لعام 1995 على هامش مؤتمر الامم المتحدة للسكان والتنمية.

وافاد خبير غربي فضل عدم الكشف عن اسمه ان صندوق النقد الدولي يقترح تخفيض قيمة العملة المصرية ما بين 20-25 بالمئة على الفور او تدريجيا على 12-18 شهرا. وقد اتخذ النقاش منحى سياسيا منذ ان تعهد الرئيس المصري **حسني مبارك** في صيف

عام 1994 بعدم المساس بالعملة المصرية، الا ان **كامدوسو** عاد مؤخرا الى القاهرة وحاول الضغط على الرئيس المصري لكي يقبل بالتخفيض بنسبة 30% لكن الاخير لم يوافق [73].

واضاف الخبير نفسه الذي استند الى دراسة قام بها البنك والصندوق الدوليان في آب الماضي ان قدرة مصر على التنافس تراجعت منذ العام 1991 بنسبة تتراوح ما بين 25-40 بالمئة وفق السلع، ولا يزال الفرق في نسبة التضخم مع الدول المتطور كبيرا على الرغم من تراجعه. وقد بلغ 3,9 بالمئة مع الولايات المتحدة.

وتابع هذا "ان مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الناتج المحلي تشكل اكثر بقليل من 4 بالمئة في حين كانت تبلغ 6 بالمئة في العام المالي 1993-1994".

وفي العام 1991 توقع صندوق النقد الدولي ان تصل الصادرات المصرية الى 2.98 مليار دولار للعام المالي 1993-1994، لكن قيمة هذه الصادرات لم تتجاوز 1.61 مليار دولار، أي اقل من القيمة التي وصلت اليها قبل بدء الاصلاحات في 1990 - 1991 (1.98 مليار دولار) وشدد الخبير على ان "مصر اذا ما استثنينا الصادرات النفطية لا تصدر اكثر بكثير من سوريا حيث اجمالي الناتج المحلي اقل باربع مرات. وتصدر مصر اقل بمرتين من تونس وبعشر مرات من تركيا.

واعتبر ان "مصر تلحق الضرر الكبير بصورتها في الخارج وستتمكن اذا ما ابرمت اتفاقا مع صندوق النقد الدولي من ان تحسن صورتها" التي تقلق المستثمرين. وستسجل قيمة هذه الاستثمارات المباشرة في مصر هذا العام اقل من 400 مليون دولار أي اقل بمرتين عن هذه الاستثمارات في التشيلي وست مرات اقل عن اندونيسيا.

بالمقابل يرى **رمزي زكي**، ان الارتفاع بمعدل الاستثمار الى المستوى المطلوب لمضاعفة الدخل القومي سيتطلب ضرورة اعادة النظر في مجمل السياسات الانكماشية التي تطبق حاليا واستبدالها بمجموعة بديلة من السياسات الحافزة على الاستثمار ودفع قوى النمو للامام. ومن هذه السياسات المطلوبة نذكر هنا على سبيل المثال، خفض معدلات الضغط الضريبي، وخفض سعر الفائدة، وزيادة الانفاق العام الاستثماري وحماية الانتاج المحلي وضبط بوابة التجارة الخارجية، وزيادة التوظيف والاجور ونصيب العمل، عموما، من الدخل القومي حتى تزداد قوى الطلب المحلي والقضاء على حالة الركود التي تعاني منها السوق المصرية. لقد ظننا في الماضي. ان التمويل الاجنبي (بما فيه القروض الخارجية) يمكن ان يكون بديلا عن جهد الادخار المحلي، وان ما يحصل عليه الاقتصاد المصري من موارد خارجية يمكن سداده مستقبلا دون حدوث متاعب في السداد، توهمنا بأن النمو الاقتصادي سيكون اسرع من نمو عبء الديون، بينما جاءت الاحداث والوقائع في العقدين الماضيين لتؤكد عكس هذا الوهم.

---

[73] انظر محمود المراغي:اسرار معركة تخفيض الجنيه. جريدة العربي المصرية، 28-11-1994.

ليس المهم اذن هو الجري وراء معدلات مرتفعة من نمو التمول بموارد خارجية وبحيث تنساب ثمار هذا النمو للخارج، وانما الاهم من ذلك بكثير هو السعي لتحقيق اعلى معدلات ممكنة للنمو الممول بمصادر تمويلنا المحلية حتى تبقى ثمار النمو داخل حدود بلدنا.

خذ هنا على سبيل المثال ايضا، تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي والابتعاد المتسارع للحكومة عن التدخل في مجالات الانتاج والتوزيع والتسعير والتوظف. خذ هنا الغاء الدعم وزيادة اسعار السلع والخدمات الضرورية وزيادة الضرائب غير المباشرة والرسوم الطفيلية، خذ هنا ايضا رضوخ الحكومة لعمليات الخصخصة والقضاء على الملكية العامة للمشروعات والقلاع الصناعية والتجارية الهامة وتسريح العمال منها وتهديد مستقبل ملايين العمال والموظفين العاملين بها.... لقد هبط نصيب الاجور من الدخل القومي المصري من حوالي 48 بالمئة عام 1972 الى حوالي 28 بالمئة في الاونة الاخيرة" [74].

اما الصندوق فيصر على زيادة هذه السلبيات، اذ ينتقد باستمرار تدخل البنك المركزي المصري من اجل استقرار الجنيه، حيث يرى الصندوق ان هذا التدخل مناقض لاتفاق خطاب النوايا الذي اصدرته الحكومة المصرية[75].

يقف جلال امين نفس موقف زكي في ان سياسات التصحيح الهيكلي:

"قد تأتي بعوامل قد لا تساعد على تخفيض عبء الديون الخارجية او على حل مشاكل الاقتصاد المصري. فمن ناحية يكون تحرير الاستيراد وتعريض المجتمع لمستويات الاستهلاك الاجنبية جزءا اساسيا من برنامج التصحيح الهيكلي. وليس من الضروري ان يكون اثر هذا على ميزان المدفوعات ايجابيا" [76].

كما يتقاطع حديث وزير الاقتصاد المصري مع كل من زكي وامين حيث يؤكد ان التخفيض لن يفيد الاقتصاد المصري حاليا وذلك لانه لا توجد منتجات مصرية قادرة على جذب مستوردين اجانب، مما يهدد بتخفيض الجنيه دون تعويض ذلك بتدفق عملة صعبة.

تهدد ادارة الصندوق بانها لن تشطب بقية الديون المتفق عليها مع مصر وهي 4 مليار دولار. ولكن ما ستخسره مصر اذا قبلت قرار الصندوق هو خمسين مليار دولار تذهب لحساب الاجانب[77].

---

[74] انظر د. رمزي زكي: لا للمضاعفة على طريقة صندوق النقد، جريدة الاهالي المصرية، 17-11-1994.

[75] المراغي، مصدر سبق ذكره.

[76] نفس المصدر.

[77] مقابلة مع وزير الاقتصاد المصري، اذاعة لندن، 20-11-1994.

الباب الثاني

لا نمور في مناطق الحكم الذاتي
النمو ودور الدولة في جنوب شرق آسيا

أخضعت تجربة بلدان جنوب شرق آسيا، كوريا وهونج كونج وسنغافورة وتايوان، للعديد من الدراسات وبالتالي الاستنتاجات حول نجاح نموذجها في النمو الراسمالي. ورغم اطلاق صفة النمور الاربعة لتشملها جميعا، ورغم توسيع الوصف لاحقا ليشمل بلدانا اخرى لحقت بها، إلا ان من الصعب الاجماع على وجود اسباب موحدة كليا تقف وراء نجاح هذه البلدان جميعا، علاوة على ان هذا النجاح نفسه هو قيد النقاش من حيث حدود انسانيته، وحدود حقيقيته، وحدود استمراريته وحدود كونه "لحاقا" حقيقيا بمستوى تطور المركز، وتحوله الى مولّد للديناميات الذاتية لتطوره، والاهم حدود نقله كما هو الى مناطق اخرى في العالم ، أي امكانية النقل بناء على ظروف تلك البلدان من جهة، وبناء على تغيرات بنية النظام العالمي من جهة ثانية.

تعرف كوريا الجنوبية على انها قصة نجاح اقتصادي. لكن عددا قليلا جدا من المعلقين هو الذي تنبه الى حقيقة ان هذا النجاح لم يحصل إلا بسبب وجود استغلال اقصى وبشع للطبقة

العاملة الكورية، مثل اطول ساعات عمل، واعلى نسبة إصابات عمل في العالم. ان ضعف الطبقة العاملة وغياب الثقافة السياسية الطبقية هي التي سمحت بهذا الاستغلال الاقصى... لم يقم اتحاد عمال مستقل في كوريا الا عام 1995، وهو الذي خاض أوّل إضراب عمالي في كوريا في ذلك العام...كانت كلمة الحركات العمالية مرادفة هناك للشيوعية، وكلمة "طبقة" كانت حتى وقت قريب ممنوعة حتى في العالم الاكاديمي. [78]

من السمات الاساسية لبلدان جنوب شرق آسيا، وخاصة كوريا وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، انها جميعا بدون موارد طبيعية مناسبة. كما يتوفر في معظمها راس المال البشري بشكل كبير ومناسب. ومن بينها تمتعت كل من كوريا وتايوان (خاصة) بمساعدات اجنبية كبيرة (انظر لاحقا). وتمتعت جميعا باستقرار في الاقتصاد الكلي، وتحفيز التصدير والاستثمار والموارد البشرية والانفتاح الاستيرادي باستثناء كوريا. لقد طبقت جميعا، سياسات صناعية استيرادية وائتمان موجه كما ان المشروعات موجهة من قبل الدولة باستثناء هونغ كونغ، التي لم تكن وزارة الاقتصاد فيها ذات دور بروقراطي مقارنة بالاخريات[79].
ينسب البنك الدولي، وبعض الكتاب **(ليبزيجر وثوماس)** نجاح هذه التجربة الى "وجود قوة عاملة منضبطة وقابلة للتكيف "... ويبدو ان هذه الحتمية السياسية مقترنة بانضباط في العمل في مجتمعات كوريا وسنغافورة وتايوان الصينية، قد حولت ظروف الضعف الاولية الى مزايا الى حد نادرا ما نراه في مكان آخر ... وكان الحافز الوطني لتحقيق النجاح هو محرك اخلاقيات العمل فيها على نحو ما نتبينه من متوسط ساعات العمل البالغ 55 ساعة في الاسبوع[80].
ولا شك ان في هذا الحديث خطابية عالية. فهناك فارق كبير بين الانتماء الوطني او توفر الروح العملية وبين التبرع بالحقوق الطبقية من اية طبقة لصالح اخرى، فقط بناء على عوامل وطنية عامة. لعل ما يفسر "تواضع" المطالب العمالية هو الانظمة غير الديمقراطية في تلك البلدان وبالطبع ضعف البنية النقابية والنضالية عامة للطبقة العاملة.
على ان **ليبزيجر وثوماس** من اكثر الذين يقرون بدور المساعدات الاجنبية في نمو هذه البلدان. "شكلت المعونة الاجنبية ما يصل الى 50% من الاستثمارات الثابتة في بعض السنوات الاولى وعلى مدى ثلاثة عقود. فقد قدمت الولايات المتحدة وحدها لكوريا 500

---

[78] Hochul Sonn, The "Late Blooming" of the South Korean labour Movement. *Monthly Review, no 3 vol 40*July August 1997 pp. 116.

[79]The Lessons of East Asia: An Overview of Country Experience. Danny M.Leipziger & Vinod Thomas 1995, p. 7.

[80] Ibid, p. 12.

مليون دولار للفرد (بالاسعار الجارية) في شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية ، وبلغت المعونة المقدمة الى تايوان الصينية 435 دولارا للفرد [81].

رأى الكثير من الاقتصاديين ان النجاح الذي حققته جنوب شرق آسيا في السبعينات والثمانينات مرده تدخل الدولة القائم على تشجيع الصادرات واطفاء فشل السوق. أي ان الدولة كانت تحفز على الوصول الى حالة سوق مثالية وان دور الحكومة هو التعاون مع راسمال الخاص حيث تضع اسسا تؤثر على اتخاذ القرار دون ان تتخذه بنفسها. وقد رأى البعض ان السبب هو الانفتاح الاقتصادي وصغر حجم الحكومة، الى جانب اسعار داخلية تعكس الندرة الفعلية. كما التزمت الدولة بثبات في موقعها وتدفقت الموارد بسهولة الى مكانها. وتم تجاوز محدودية السوق المحلية من خلال الانفتاح التصديري للسلع المصنعة باسعار تنافسية. بالمقابل رأى البعض الآخر ان السبب هو العقلية الكنفوشية والحرص المالي في تحديد اولويات الاستهلاك ونجاح المستحدثين في الحراك من موقع مجز الى آخر. ورأى آخرون ان الاساس هو توفير تراكم راسمالي حصلت عليه عبر المساعدات الامبريالية ولا سيما الامريكية، نظرا لان هذه البلدان وضعت في مواجهة الشيوعية، وما زال البعض ينسب الامر الى تكنيك خاص في العمل الاداري.
ولكن كل هذه الآراء على اهميتها لا توصل بعد الى الاقتناع بأن هناك وصفات او حلولا معينة ومحددة تمكننا من القول ان هذه هي الوصفة المطلوبة وحدها، وانه بالتالي اذا ما اتبعت في أي بلد، فانها ستحقق نتائج مبهرة؟. ومع ذلك، ليس هذا هو هدف هذا الباب من البحث. ان القضية الاساسية التي نعرض لها هنا هي ان دور الدولة كان عاليا في هذه التجربة تحديدا، وفي حقبة محددة من تطور النظام العالمي هي التي جعلت نموها ممكنا ومتواكبا مع تدخل عال للدولة. اما اليوم، فقد اختلفت شروط ومحددات وحتى إملاءات النظام العالمي، وهذا يعني ان الفلسطينيين الذين حاججوا منذ فترة ولا يزالون بانهم سوف يخلقون "نمرا" فلسطينيا، إنما يتحدثون عن ماض لا يرد ولا يعاد. سوف نركز هنا على دور الدولة، وهذا لا يعني عدم التعرض جزئيا لجوانب اخرى من تجربة النمور وكل ذلك بما يخدم اثبات الحقيقة التي نؤمن بها، وهي ان تكرار التجربة غير وارد.

النمور: مدرسة ... مدرستان ام مزيج ؟

1-المدرسة الانجلو-اميركية او البنك الدول

---

[81] Ibid, p. 14.

لا شك ان تجربة النمور تقع ضمن مدرسة النمو الراسمالي ولا سيما مدرسة "اللحاق" الذي ينشده المحيط في محاولة اعادة صياغة اقتصاده على شاكلة المركز، ومحاولة المركز صياغة المحيط على شاكلته الخاصة. وليس شرطا ان تتطابق نتائج المحاولتين لان الاهداف تظل متفارقة وربما مختلفة عن بعضها البعض. لكن الامر لا يتوقف عند هذا الحد، بمعنى انه مركّب بدرجة اكبر من تبسيطه الى محاولة "اللحاق" او اعادة خلق الآخر على شاكلة الذات. تحمل تجربة النمور بصمات المدرستين الاساسيتين في الراسمالية، المدرسة الانجلو-امريكية معبرة عن ذاتها بموقف وفلسفة ودور البنك الدولي ولا سيما من حيث التركيز على المشروع الخاص باقل دور للدولة، او بدور يقرره المشروع الخاص، والمدرسة اليابانية ولا سيما من حيث اشراف الدولة على إنجاح المشروع الخاص. في هذا السياق يقول **روبرت ويد**:

"تأتي التجارة قبل التصنيع في عمل البنك الدولي. ويرى الاقتصاديون الانجلو-امريكان ان التجارة وحرية التجارة هي محرك التصنيع، بينما يرى الاقتصاديون اليابانيون ان التجارة والسياسة التجارية المقادة عامل ثانوي يتبع التصنيع والاستراتيجية الصناعية[82].

على ان حدود تدخل الدولة امر منوط بطبيعة تطورات النظام العالمي بدءا بالمركز، ومن ثم تطبيقا على المحيط. ومن هنا، فان مجرد البدء من المركز اولا، يعني ان العلاقة بين المركز والمحيط ليست علاقة "لحاق" بقدر ما هي في الاساس علاقة قائمة او محكومة بالكيفية التي يعيد بها المركز تشكيل المحيط. وعليه، فان الفرصة التي سمح بها المركز لتطور بلدان النمور الاربعة لم تعد قائمة اليوم. وبالتحديد، فان ما يطلبه المركز عبر البنك الدولي بالطبع هو تقليص اكبر لدور الدولة، وهو الدور الذي كان عاليا في تجربة النمور.
"يعكس تراجع الكينزية وهيمنة اقتصادات جانب العرض في الولايات المتحدة واجزاء من اوروبا ذلك الاجماع "إجماع واشنطن" -كما يسمى- وهو القائم على الفكرتين التوأمين بأن الدولة مزوّد بالاطار التضبيطي لمبادلات القطاع الخاص (وليس كمشرف على تنفيذ هذه التبادلات) والنظر الى الاقتصاد العالمي باعتباره مفتوحا لحركات البضائع وراس المال إن لم يكن للعمل. ان قروض البنك الدولي المخصصة لاعادة التصحيح الهيكلي تطبق هذه الشروط. وعليه، فان على المقترضين حجب دور الدولة وفتح الاقتصاد للمبادلات الدولية"[83].

---

[82] Robert Wade. Japan vs the World Bank , *New Left Review*, no 217, May-June 1996, p. 5

[83] World Bank, World Development Report 1991, The Challamge of Development, Washington D C 1991. Quated in Robert Wade, Japan vs the World Bank, *New left |review, no 216May-June 1996, p. 5*

في تبريره لتقليص دور الدولة، فان البنك الدولي ينسب الفضل في نمو بلدان من المحيط الى عوامل لا تشكل الاساس في ذلك الفشل، كما انه يغيّب او يقلل من دور العوامل التي ساعدت على النجاح، أي دور الدولة.

بالنسبة للبنك، فان مشكلة البلدان النامية تكمن اساسا في غياب البيئة المساعدة لانتعاش القطاع الخاص. وتتكون هذه البيئة من قوة عمل متعلمة جيدا، وبنية اساسية واستقرار الاقتصادات الجزئية وحرية التجارة، ودور تضبيطي يحابي استثمارات القطاع الخاص والمنافسة. وتسمى السياسات التي تضمن هذه البيئة Market-Friedly . وليس هذا المدخل هو بالضبط سياسة "دعه يعمل" فالبنك يكاد يقول ، تتدخل الحكومة في المجالات التي تفشل السوق فيها في البنية الاساسية والتعليم، أي للانفاق العام[84].

لكن طبقة عاملة ذات مستوى تعليمي لا تاتي من فراغ، ولا سيما في العالم الثالث. فهي مهمة لا تضطلع بها سوى الدولة. لقد اثبتت تجارب البلدان التي تبنت استراتيجية إحلال الواردت، ان الدولة في تلك البلدان، مصر الناصرية مثلا، قد دفعت الى سوق العمل بجيل متعلم تعليما جامعيا، وهو جيل قادر على تلبية ما يعتقد دعاة البنك الدولي انه احد الشروط الضرورية للنمو. لكن مسيرة التنمية كسرت في مصر لان النظام الذي اعقب نظام عبد الناصر قفز عن استراتيجية التنمية باحلال الوادات الى سياسة الانفتاح الاقتصادي[85].

"يحذر هذا المدخل من تدخل الولة لابعد من هذا القدر، وخاصة ضد سياسات القطاع الصناعي المصممة لخفز نمو بعض الصناعات مقابل غيرها. وعليه، فان ال -Market Friendly ليست "دعه يعمل" كاملة ولا تدخلا كامل.

ولكن ما حدود انطباق اي من الاتجاهين هنا طالما ان سياسة سلطة الحكم الذاتي هي سياسة سياسية دون بعد تنموي. ان مستوى علاقة الحكومة بالاقتصاد هنا، اقل من الحد الادنى الذي يسمح به البنك الدولي هذا اذا لم نتطرق اساسا لمسألة غياب السيادة.

المدرسة اليابانية

"قدمت OEFC وهي اكبر وكالة مساعدات يابانية في اكتوبر 1991 مسودة للتنمية ملخصها: "لكي ينجز بلد نام تنمية مستدامة فان على الحكومة: (1)ان تعتمد معايير هدفها حفز الاستثمار مباشرة، (2) ويجب ان تكون هذه المعايير جزءا من استراتيجية صناعية واضحة

---

[84] ibid. p. 6

[85] وضعت سياسة الانفتاح الاقتصادي هذه ذلك الجيل الجامعي في وضع متضاد مع النظام. فهو جيل شاب فتحت له الدولة فرص التعلّم، لكنها حرمته من فرص العمل. وهذا كان احد اسباب مشاركة الشباب في حركات الاسلام السياسي المضادة للنظام الكمبرادوري الحاكم. انظر بهذا الصدد:

Adel Samara, *Political Islam:Fundamentalism or National Struggle, a Materialist Critique.* Al-Mashriq Al-A'mel for Cultural and Development Studies, Ramallah 1995

لحفز الصناعات القائدة مستقبلا، (3) ان للاعتماد الموجه والمدعوم دورا اساسيا في حفز هذه الصناعات نظرا للفشل الذريع الذي عانته الاسواق المالية في البلدان النامية (4) ان القرارات المتعلقة بادارة الملكية بما فيها الخصخصة، يجب ان تناط بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلد المعني، وليس بالرغبة العالمية في خصخصة المشاريع العامة. (5) ربما من المفيد اخذ تجربة سياسات اليابان بالاعتبار. لقد تركزت هذه السياسات على التفضيلات الضريبية وتطوير الدور الاقراضي لمؤسسات التنمية المالية[86].

"تقر اليابان بدور الدولة في قيادة السوق للبلدان التي تتلقى مساعدات يابانية، وتبرر ذلك بالاستشهاد بالنجاحات التي حققتها اليابان وكوريا وتايوان. وبالمقابل فان اليابان تشجع المتلقين منها باستثناء امريكا على تدخل الدولة، وعلى سوق لها مرشد بما في ذلك الاسواق المالية. وان تكون الاسواق المالية مصممة لحث استراتيجية صناعية اعرض.اما البنك فيصر على ان يكون الاعتماد دوما في السوق او بمعدلات غير مدعومة"[87].
ولكن اذا كانت اليابان متبنية لثقافة تطويع القطاع المالي للقطاع الانتاجي وليس العكس، أي ليست مع ثقافة خلق المال بالمال، فهل من مصلحتها ان تطبق الدول التي تساعدها هذه الاستراتيجية؟ لانها تجعل منها منافسا بشكل او آخر لليابان نفسها، ام انها متفوقة عن هذه الدول بما لا يسمح لها باللحاق أي ان اليابان تظل ترى هذا النمو نموا تابعا في التحليل الاخير على اعتبار ان التقسيم العالمي الجديد للعمل يفرض محدودية على نمو بلدان المحيط بما فيها الدول المصنّعة حديثا؟

رغم ان حجم المساعدات اليابانية لمناطق الحكم الذاتي ليس ضئيل،ا فقد تعهدت ب 256 مليون دولار[88]، إلا انه متركز في مجالات بعيدة عن ان تأخذ اليابان دورا قياديا في رسم

---

[86] Robert Wade, 1996, p. 10.

[87] Robert Wade. Japan vs the World Bank , *New Left Review*, no 217, May-June 1996, p. 9

[88] بلغ ما تعهدت به اليابان للفترة 1994-1996 : 256.13مليون دولار، والتزمت ب 209 ملايين ووزع فعلا 192.52 مليونا. وتتركز مساعدات اليابان في البيئة والماء والتعاون الاقليمي. وعليه تندرج المساعدات اليابانية في نطاق الهدف السياسي المشترك للدول المانحة، اضافة الى ان مشاريع المياه والتعاون الاقليمي مقصود بها في نظر الدول المانحة والمؤيدة للتسوية بالطبع خلق اوسع شبكة مشتركة ممكنة من البنى التحتية تكون اسرائيل جزءا رئيسا منها، مما يجعل أي تفكيك لهذه البنية لاحقا امرا مكلفا اجتماعيا واقتصاديا لدول المنطقة. وهذا يعني بحد ذاته توريط الشعوب في شبكات من العلاقات والمصالح والتي اذا ما تفككت نظرا لحالة حرب معينة سوف تحدث قلقا وخسائر واضطرابات اجتماعية

الاستراتيجية الاقتصادية وبالتالي تطبيق افكار مدرستها في النمو، حيث احتكرت هذه المسألة بيد امريكا. ولذا، فان فرص تطبيق الفهم الياباني لدور الدولة او لعملية النمو برمتها فرص محدودة. ان دور السلطة في مناطق الحكم الذاتي منفصل عن العملية الانتاجية سواء من حيث التخطيط او الاولويات او التنفيذ. فدورها ياتي في نهاية العملية الانتاجية، وليس في بدايتها، انه دور في التجارة، دور في اخذ الفائض والعائد وتحصيل النسب والعمولات، في المحاسبة وليس في الاستثمار. وباختصار، فان هذا الدور للسلطة في مناطق الحكم الذاتي لا يؤهلها لتطبيق الاستراتيجية اليابانية التي تشكل خيارا افضل (طالما أن الخيارات محصورة في نطاق استراتيجيات النظام الراسمالي) .

ولكن بغض النظر عن طبيعة المساعدات والاستراتيجية سواء كانت الامريكية او اليابانية، فان امر المساعدات او الاستثمارات الاجنبية المباشرة غير مضمون. وهذا يؤثر حتى على البلدان التي استفادت من المساعدات الاجنبية، لكنها بقيت تعتبرها المصدر الاساسي في تمويل النمو.

هناك بلدان استفادت من المساعدات الاجنبية خلال الفترات المفصلية: سريلانكا، من المانحين الرسميين منذ 1977، تشيلي من نفس المصادر خلال الثمانينات(حيث تمكنت بالمساعدات الاجنبية ووضع الحكومة يدها على عوائد مناجم النحاس من مواجهة عبء مديونيتها مما جعل العبء اخف عليها من مختلف بلدان امريكا اللاتينية) وكذلك تايلاند وماليزيا من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان بعد منتصف العقد. في حالة سريلانكا وكذلك الاقتصادات الصغيرة التي تصدر موادّ اولية فان تدفق راس المال في نطاق 10-20% من الانتاج المحلي الاجمالي قد وظف لخدمة معدلات نمو المخرجات المحتمل والذي كان حوالي 5%. ولكن الى أي مدى يمكن لهذه التحويلات (الى جانب قدرة تسديد الديون المتدنية نظرا لضعف النمو) ان تكون مجدية سياسيا. ان نفس الشكوك تحيط بالبلدان الاسيوية التي اعتمدت على الاستثمار الاجنبي المباشر لاعتباره مصدر تمويل غير مضمون[89].

بسبب ذلك. وهذا بالتالي لا يخرج اليابان خارج نطاق المساهم الحقيقي في تقوية التسوية **وتثبيت اندماج اسرائيل بشكل مهيمن في الوطن العربي**. (انظر الفصل الرابع، الباب الثاني).

89 Lance Taylor, 1993 The Rocky Road to Reform in The Rocky Road Reform: Adjustment, Income, Distribution, and Growth in Developing World, edithed by Lance Taylor The MIT Press, Cambridge, Massachusetts London England., p .4)

كشفت تجارب الشعوب ان اعتماد تنمية بلدان المحيط على التمويل الاجنبي اعتمادا اساسيا ليس اكثر من وهم، سواء من حيث توفره او ديمومة توفره، ام من حيث دوره ايضا. لقد ورّط هذا الوهم بلدان المحيط في مأزق فتح ابوابها لراس المال الاجنبي وللتسابق على تقديم التسهيلات له الى درجة حاصرت هذه البلدان معها صناعاتها ومواقع انتاجها الخاص بها. ومع ذلك، فان هذه التسهيلات غير العادية بل الخطيرة لم تؤثر بشكل ملموس على التوجه الاستثماري لراس المال المالي العالمي[90]. فقد استمر تركز استثمارات المركز فيما بين بلدانه على الرغم من حمى التسهيلات التي اصابت حكومات بلدان المحيط.

"ان ثلاثة ارباع الاستثمار والانتاج الذي تقوم به الولايات المتحدة في الخارج متركزة في اوروبا الغربية وكندا، والبلدان الاخرى التي تعرض اجورا عالية. كما ان معظم هذه الاستثمارات هي من اجل خدمة هذه الاسواق من مواقع انتاج محلية. وفيما يخص راس المال الذي يغادر الولايات المتحدة، من المهم الملاحظة انه منذ عام 1990، كانت الولايات المتحدة مستوردا صافيا للاستثمارات الاجنبية المباشرة، حيث ان الشركات متعددة الجنسية التابعة للبلدان الاخرى قد ارست انتاجها هناك وشغلت بذلك عمال الولايات المتحدة نفسها. ان العجز الرهيب لميزان المدفوعات الامريكي هو الى حد كبير نتيجة للاستعارة، كما ان دور الولايات المتحدة هو دور المستهلك في النهاية. والسوق التي لا تستوعب الواردات مدفوع عنها، لكي تتمكن من الاستيعاب، على شكل النقود المستعارة هذه. تقوم الولايات المتحدة باستيعاب ما يقارب نصف السلع المصدرة من البلدان التي لا تزال تسمى من قبيل المفارقة"العالم الثالث. لقد استفادت الشركات الامريكية متعددة الجنسيات من هذه السياسات ومن الارتباك الشعبي الذي يصيب المواطنين اثناء محاولاتهم تحسين احوالهم امام منافسة الشركات الامريكية الموجودة في بلادهم[91].

والامر ليس مختلفا في حالة المجموعة الاوروبية. "ن درجة انفتاح هذه المجموعة على الاقتصاد العالمي محدودة نسبيا ومشابهة بالتالي لما هو الوضع في الولايات المتحدة واليابان، وهذا يعني ان عولمة التجارة تؤثر فقط على جزء صغير من اقتصاد المجموعة.

---

[90] حول التسهيلات التي يقدمها قانون الاستثمار الفلسطيني انظر:

Adel Samara, Globalization, the Palestinian Economy and the Peace Process: A Marxist Analysis. A paper will be published by the Middle East Research Center at the University of Harvard in an edited book by Sara Roy on the regional economics after the peace process

[91] William K.Tabb, Globalization is an Issue, The Power of Capital is the Issue. *Monthly Review*, vol 49 no, 2 June 1997 pp. 20-30

فالاحصائيات الصادرة عن المجموعة الاوروبية تظهر انها غالبا ذات اقتصاد مغلق...ان عددا قليلا من الشركات متعددة الجنسية في المجموعة الاوروبية قد تمت عولمتها، بينما الاكثرية الساحقة ذات مستوى اقليمي، علما أن حصة المجموعة الاوروبية من اكبر 200 شركة متعددة الجنسية تفوق حصة كل من الولايات المتحدة واليابان. ، وان 265 شركة من بين اكبر 1000 شركة في العالم هي للمجموعة الاوروبية... تشير المجموعة الى ان متاجرتها مع البلدان التي تعرض اجورا متدنية هي جزء صغير من مجمل تجارتها، ان واردات المجموعة الاضافية من البلدان ذات الاجور المتدنية هي اقل ب 3% من الانتاج المحلي الاجمالي للمجموعة حاليا، وان متاجرة المجموعة مع هذه الاقتصادات في حالة متوازنة. وفي حين ان المتاجرة مع بقية العالم مستقرة او في تراجع هناك زيادة حادة في الاستثمار الاجنبي المباشر بين بلدان المجموعة... حيث ارتفع من 20% عام 1983 الى 59% عام 1994 [92]".

لا يتوقف دور الولايات المتحدة ومجمل بلدان المركز الامبريالي عند التحكم باستثماراتها الخارجية، بل تقوم في حالات معينة، بتخريب التوجهات التنموية لدى البلدان التي لم تسيطر فيها شريحة الكمبرادور على نظم الحكم بعد.
كانت نيكاراغوا قد تعرضت لعدم استقرار حاد بسبب غزو الكونترا في الثمانينات وكذلك بسبب مشاريع الاستثمار الطموحة جدا والتي حصلت مبالغة في تقييمها. فرغم الغزو استمر الانفاق الحكومي في الازدياد حيث وصل الى 50 و 60% من الانتاج الاهلي الاجمالي بينما لم يكن بالامكان دفش ما يتحصل من الضرائب لاكثر من 30%(وهذا انجاز كبير في قطر فقير)، اما النتيجة فكانت اطلاق العنان للتضخم الحلزوني. اما الحكومة الجديدة فقد حاولت استعادة سياسة اقتصادية متوازنة من خلال الدعم الاجنبي، ولكن والبلد على هذا الحال، فان هذا يمكن ان يواجه مشاكل اساسية تجد جذورها في التناقضات الطبقية وهي نفسها التي اتت بالانتصار الثوري للساندينست بالدرجة الاولى[93].
لعل الملفت للنظر في هذا الصدد ان امريكا تعيد نيكاراغوا، والكثير من بلدان العالم التي فرضت عليها الخصخصة وتحرير الاقتصاد الى حافة الانفجار الاجتماعي. وهذا يعني ان راس المال في سعيه لرفع معدل الربح لا يتورع عن خلق نقيضه. على ان الامر لن يكون بهذه البساطة، فلا شك ان امريكا حريصة على دعم اجهزة القمع الضرورية للحيلولة دون

---

[92] For a Different Europe, in *International Viewpoint*, no 290 p. 6 (the whole issue prepared by the Fourth International with a contribution of several writers).
[93] Ibid, p p 9-190.

انتصار الانفجارات الاجتماعية في البلدان التي تعاني من الوصفات الجديدة للبنك الدولي. ولعل مثال امريكا اللاتينية هو الافضل في هذا الصدد[94].

كانت الثورة في نيكاراغوا عام 1979 عبارة عن ازدهار ثقافي الى جانب كونها ازدهارا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. وبالنتيجة، فان نيكاراغوا الثورية ليست مجرد اعادة انتاج جميلة للرسومات التي انتجت في فترة 1979-1992، ولكنه عمل وضعها في سياقها الطبيعي... قام ديفيد كونزلي في مقدمته الطويلة باعادة تقييم المشاكل التي واجهت الثورة الساندينستية بشكل متزايد على مدار الثمانينات: أي ما قامت به واشنطن من توفير النقود لاشعال حرب الكونترا وتغذيتها بشكل متواصل مما دفع الثورة للدفاع عن نفسها بتحويل كل شيء للمجهود الحربي. ومع ذلك، فانه مع نهاية 1988 كانت نيكاراغوا تنفق 57 دولارا على الشخص الواحد للعناية الصحية. اما تحت حكومة شامورو التي دعمتها الولايات المتحدة، فان الرقم الذي تنفقه الحكومة على الصحة قد هبط الى 17 دولارا"[95].

لعل الدرس المستفاد حقيقة هو ان بلدان المركز هي التي تمسك بصمام امان الاستثمار الاجنبي حيث تسمح بتدفقه متى شاءت وتعيقه متى شاءت، وهذا يجعل أي نمو فيها نموا تابعا.

"وفيما يخص العديد من الاقتصادات النامية، فان المقيدات النقدية والمحددات المالية والتبادل الاجنبي قد اعتصرت الى حد كبير خلال الثمانينات بناء على الصدمات المتتالية للنفط والديون وشروط التجارة. وفي عام 1990، فان النمو الحقيقي للانتاج الاهلي الاجمالي في الاقتصادات النموذجية في ثلاث من اربع مناطق من تصنيفات البنك الدولي للعالم قد استمرت في اعطاء مؤشرات محبطة على مدار العقد. فقد وصل معدل نمو البلد الواحد في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (L AC) الى صفر % واوروبا والشرق الاوسط وشمال افريقيا (EMENXA) -1,0% وافريقيا شبه الصحراوية (SSA)1,5% وآسيا 5,5%."[96]

هكذا تصرفت الدولة في: كوريا وتايوان

---

[94] فيما يخص النظم اللبرالية الجديدة واساليب القمع المستحدثة التي تمارسها، ورد فعل الطبقات الشعبية في امريكا اللاتينية انظر:كنعان العدد 87، تشرين الاول 1997 . James Petras, The Peasants Strikes Back: Latin America, the Resurgence of the Left. *New left Review* no 223 May/June 1977, pp. 17-48.

[95] انظر ديفيد كونزلي: جد*اريات نيكاراغوا الثورية* 1979-1992 تقديم ميجويل د.إسكوبار (منشورات جامعة بيركلي، مطابع كولومبيا، 1995).

[96] Ibid, p 12

يؤكد التطور الاقتصادي في كوريا وتايوان على ان دور الدولة كان اساسيا في النمو المعجل الذي شهده البلدان، وهذا مخالف للتفضيلات التي يطرحها البنك الدولي والمدرسة الانجلو-امريكية. وعلى الرغم من ان بعض ادبيات البنك الدولي قد اخذت تقر، ولو بشكل محدود، بدور الدولة في هذه البلدان، إلا انها لا تزال تنصح، وتشترط عكس ذلك، أي تحرير الاقتصاد وتقليص دور الدولة. يقول **روبرت ويد** في هذا الصدد:

يتعاطي مدخل الاقتصاد السياسي مع تراكم راس المال على انه القوة الاساسية العامة للنمو الاقتصادي. انه يفسر النجاح في جنوب شرق آسيا باعتباره نتيجة للمستوى الاعلى وللمكون المختلف للاستثمار مقارنة بالبلدان ذات النمو الادنى. ان الاختلاف في الاستثمار منسوب الى اعمال الحكومة لكي تضبط وتعجل عملية المنافسة. وقد تمت هذه الاعمال على يد دولة سلطوية وتجمع بيدها صلاحيات ضخمة. هذا ما نسميه السوق المحكومة (GM) نظرية النجاح الاقتصادي لشرق آسيا"[97].

"ساهمت عملية دمج صلاحيات سياسية في النمو السريع لشرق آسيا مباشرة او لا مباشرة. وبالمقارنة مع الانظمة الاكثر تعددية، فان هذه الانظمة قد ساعدت على الحد من التناقض بين مصالح المجموعات الاقتصادية الاساسية وحثّت استمرار الاشكال المؤسساتية، التي ساعد كلا منها على الحفاظ على مستويات اعلى من الاستثمار. كما ساعدت من خلال الصلاحيات التي اعطيت للدولة بان تحكم السوق، وخاصة من خلال حماية البيروقراطية المركزية من مختلف ولكن اقوى المجموعات الضاغطة...

ينسب النجاح في دول شرق آسيا الى الدولة لانها اقامت ادعاءها (اكثر من اية دولة اخرى) على الدعم الشعبي الذي مكنها من الاشراف على النجاح الاقتصادي. .. كانت الحكومة هناك تستشير رجال الاعمال بهدف معرفة ما الذي يرى القطاع الخاص ان المراهنة عليه جيدة (وذلك بدل ان تمارس دورا قياديا). وبعد ذلك تضع الحكومة بعض مصادرها وراء ما يراهن عليه القطاع الخاص"[98].

ان ما يسمى بالدعم الشعبي في بلدان النمور الاربعة، امر يحتاج الى الكثير من التدقيق. فقد عاشت هذه البلدان معظم الفترة منذ الخمسينات وحتى التسعينات اما تحت انظمة حكم عسكرية قمعية، او حتى بدون انتخابات نيابية. فلم تحصل انتخابات نيابية في تايوان الا بعد 43 سنة على اقامتها، لا بل ان غياب الديمقراطية كان احد اهم عوامل تمكين الدولة من التدخل بالطريقة التي تراها لصالح القطاع الخاص. ان عدم قدرة الطبقات الشعبية على الاعتراض وعدم قدرتها على تحصيل اجور اعلى، هو الامر الذي زاد هامش ربح راس المال وهذه لا

---

[97] Robert Wade, Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrializatrion. Princton University press. Princton, New Jersy, p 297.

[98] Ibid , p 298.

يعني ان العمال يحجمون عن الاحتجاج والمطالب عن رغبة منهم في دعم راس المال. بل لطالما استخدمت هذه البلدان كنموذج على فرص تحقيق الشركات الكبرى للارباح العالية نظرا للتدني الشديد في اجور العمال.

"ان ضمان الحكومة لبعض مراهنات القطاع الخاص هو نتيجة مفاوضات بين وكالات الحكومة والشركات التي من خلالها تقوم الشركة بدعوة الحكومة كي تساعد، ولكن بوسعها ان تمنع الحكومة من ارغامها على القيام باشياء لا تريد هي نفسها القيام بها"[99].

ربما يوضح هذا الطبيعة الحقيقية للدعم الشعبي الذي حظيت به سياسة الحكومة تجاه القطاع الخاص. هنا لا تقتصر السلطة على النخبة السياسية الحاكمة، وإنما تتسع قاعدتها لتشمل راس المال الخاص الذي تضع السلطة نفسها في خدمته. وبهذا، تتسع القاعدة الاجتماعية للسلطة لتصبح اوسع من كونها مجرد زمرة عسكرية او عائلة ملكية[100].

"وعلى سبيل المثال فان المنتجين من اجل التصدير قد تمتعوا بشروط تقارب حرية المتاجرة، ويعود الفضل في هذا الى برنامج الاعفاء من الجمارك وتسهيل العوائق الجمركية. كانت سوق العمل حرة، وقلما تاثرت بالاتحادات العمالية، او تشريعات الاجور الدنيا، او سياسة الدفع للقطاع العام والشركات متعددة الجنسية، او جمعيات المستخدمين... ان السياسات الصناعية الوظيفية للحكومة لدعم التعليم المهني قد حسنت فرص وصول اصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على الاعتمادات ودعم البحث والتطوير[101]".

وفيما يخص تايوان :

"وباختصار، فانه بمنع الطبقات غير الصناعية من حيازة الثروة والقوة السياسية فان الحكومة قد ساعدت على تشكيل طبقة من الراسماليين الصناعيين وتاكدت بانها تهيمن على اولئك الذين يملكون الارض، والعقارات والموجودات المالية. هذه المجهودات الحكومية لصياغة المبنى الاجتماعي للاستثمار قد اثرت لامباشرة حتى على نموذج التشكل الحر للاسعار. وثانيا، فان الحكومة قد اثرت على الاسعار النسبية بطريقة تشجع ارباح الصناعيين وبالنهاية تشجع على الاستثمار. كما ثبتت الاسعار الزراعية المتدنية في الخمسينات والستينات حيث عوضت المزارعين بتخفيض اسعار المدخلات ودعمهم لمولجهة المخاطر مما سمح للاجور الصناعية بان تبقى اقل، مما يزيد ارباح واستثمارات الصناعيين. لقد اصرت على ان لا تكون اجور العمال مقودة بقوة الاتحادات العمالية. وقد

---

[99] Ibid, p 299.

[100] على هذا الاساس، دفعت الولايات المتحدة في مؤتمر تنمية الشرق الاوسط في الدار البيضاء في تشرين الاول 1995 باتجاه توسيع القاعدة الاجتماعية للنخبة الحاكمة في الوطن العربي وذلك باقامة شراكة بين راس المال والسلطة.

[101] Ibid, p 300.

حمت بعض الصناعات المحلية، بما يحقق لها اسعارا عالية. لقد استخدمت حوافز للاستثمارات المالية وتسهيلات اقراضية لتقليص كلف الانتاج وبناء على ذلك شجعت الاستثمار اولا في الصناعات الكيماوية والثقيلة. وفي الفترات القريبة الماضية في الالكترونيات وصناعات الماكينات. لقد قلصت كلفة الصناعات التصديرية بواسطة الدعم وتقليص المكوس.

وثالثا، استخدمت الحكومة اكثر من نموذج مباشر لتشكيل نمط الاستثمار، وهذا هو الاوضح في حالة مشروعات القطاع العام، وهو من اكبر القطاعات في العالم غير الشيوعي. ان الرقابة على الاستثمارات الاجنبية المباشرة القادمة والمغادرة هو مثال آخر. كما مارست الحكومة ايضا تاثيرا مباشرا على التوزيع القطاعي لارصدة الاستثمار من خلال امتلاكها للنظام البنكي ورقابتها على الصرف الاجنبي.

ومن شبه المؤكد ان بعضا من صناعات وصادرات تايوان ما كان لها ان تكون مربحة بدون دعم الحكومة...وتملك تايوان نظام دعم هو ثاني اعلى واكثر فاعلية بين الاقطار الستة... تؤكد الشواهد ان الحكومة كانت تقود وليس بالاحرى تتبع اولويات عملاء السوق الخاص، في الصناعات الثقيلة والكيماوية
[102]".

من المفيد الاشارة الى ان مناخ "اللحاق" الذي توفر في فترة نمو هذه البلدان لم يعد قائما على ضوء العولمة التي تميز النظام الراسمالي العالمي حاليا. لم تكن الشركات متعددة الجنسية قد هيمنت آنذاك، ولم تكن الدولة الوطنية قد استنفذت دورها، فهي الدول التي اخضعت في كثير من الاحيان الشركات الاجنبية لمقتضيات تطور الاقتصاد الوطني.

"ان الاحكام التي كانت تنظم دخول الاستثمار الاجنبي المباشر -للصناعة، ونقل التكنولوجيا، المكونات المحلية، والصادرات- قد مكنت الحكومة من استخدام الاستثمار الاجنبي المباشر كوسيلة اخرى، اضافة الى المشروع العام، لخلق حوافز وضغوطات النمو الاضافي للشركات والصناعات المحلية التي ترغب الحكومة في تشجيعها. وقد اظهرت الشواهد ان الحكومة كانت ناجحة لدرجة جيدة في توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر الى الصناعات التي لديها امكانية عالية للترابط كسلسلة[103]".

كوريا:

---

[103] Ibid , p304

" ما ورد اعلاه عن تايوان ينطبق على كوريا. ان مؤسساتها السياسية هي بالاحرى سلطوية وليست ديمقراطية، وهي مندمجات دولة وليست مندمجات اجتماعية او تعددية... قامت الحكومة الكورية باعادة تشكيل مبنى الاستثمار من خلال الاصلاح الزراعي واقامة نظام بنكي مملوك ملكية عامة مما خلق منطقة مأمونة لاستقرار نسبي لقرارات استثمار المدى الطويل من خلال ضبط مفاتيحها الاساسية (سعر صرف العملات الاجنبية) اسعار الفائدة، وتراكم الطلب: تعديل طريقة عمل الاقتصاد امام ضغوط المنافسة العالمية على السوق المحلي، وتحديد نشاطات الشركات الاجنبية في كوريا لتظل القيادة بايدي كورية، وتحفيز الصادرات بشكل تنافسي حاد وممارسة القيادة في صناعات مختارة . ظلت ملكية البنوك عامة حتى 1980-1983، باعتبارها اداة مركزية لارشاد السوق. وهي في هذا المجال اكثر من تايوان (Jones and Sakong)، وحتى بعد إلغاء التأميم فقد استمرت لتظل اقرب الى رقابة الحكومة ولا تزال تستخدم من اجل استهدافات صناعية. لقد حافظت كوريا مثل تايوان على مستويات استثمار عالية 26,5% من الانتاج الاهلي الاجمالي بين 1965-1980 مقارنة بتايوان التي كانت النسبة فيها 28,4% [104]

دور اكبر للدولة:

لعبت الدولة في كوريا دورا اساسيا في تحديد الصناعات التي تحظى بالاولوية وفي تحديد سبل دعمها.

فقد حددت الحكومة الحجمين الادنى والاقصى لمحركات السيارات وكان لها حق اقرار خطط الشركات. كما وضعت الحكومة عام 1974 خطة تحضير لاجزاء ومكونات الصناعة. وقد طلبت الحكومة من المنتجين الثلاثة الاساسيين تلبية برنامج يشمل المتطلبات المحلية، وطلبت منهم التعاون في انتاج القطع والمكونات بقياس موحد (وهذا ما فشلت في انجازه حكومة تايوان) كما خولت وزارة الصناعة والتجارة اختيار بنود معينة وتحديد منتجيها لتقديم محفزات خاصة لهم، مع منع كامل لاستيراد هذا المنتج حالما تختاره الحكومة[105].

" ان مفهوم صهر مصالح الحكومة وشركات القطاع الخاص قد ساعد في الحفاظ على سياسة متطورة بشكل نسبي بين البيروقراطية الاقتصادية وهذه الشركات. يمكن في هذا المناخ ان تتطور علاقات تبادل على المدى الطويل حيث تقدم خلالها الحكومة مساعدات مقابل انجاز محدد تقوم به الشركات. وفي هذا السياق، برزت بشكل خاص الشركات الكورية باعتبارها ابطالا قوميين[106].

---

[104] هاملتزون 1986 في ويبد ص 307.

[105] نفس المصدر، ص 10.

[106] نفس المصدر ، ص 322.

تبرز في هذا الصدد الملاحظتين التاليتين، الاولى، وهي ان هذا النموذج من العلاقة بين الشركة والحكومة غير متوفر في الوطن العربي، ولا توجد بوادر على توفره في مناطق الحكم الذاتي. والثانية، ان بروز الشركات "كابطال قوميين" فيه مبالغة وخطابية سياسية، تظهر هذه الشركات وكأنها تضع الهدف الاساس خدمة المصالح القومية وليس حافز الربح الاقصى وهذا مناقض للقانون الاساسي لراس المال.

كما اقترب دور الدولة من مستوى التخطيط الامري اذا ما عرفنا انها قد طلبت في اعقاب صدمة اسعار النفط الثانية من الشركات الثلاث الاساسية ان تختار كل واحدة مجالا محددا منها من اجل القدرة على المنافسة. لذا طلبت من احداها الخروج من السوق، وبناء على ذلك اختارت هونداي انتاج السيارات[107].

وباختصار، فانه في صناعة السيارات والاتصالات والبتروكيماويات وصناعات كورية اخرى كانت تقوم الحكومة الكورية بين وقت وآخر باعادة تشكيل انشطة الشركات (الخاصة). كانت تأمرها احيانا، بالقيام باشياء محددة. وكانت سياساتها تقوي في الوقت نفسه بعض هذه الشركات مما يساعد على خلق مندمجات ضخمة يصبح بوسعها لاحقا تقليص دور الحكومة. إضافة الى هذا، فان التحرير الجزئي للنظام المالي في السنوات الاول وحتى منتصف الثمانينات جعل من الصعب على الحكومة استخدام الاعتماد الذي تهدف اليه كاداة قيادة ، كما ادى تحرير الاستيراد الى تقليص قدرة الحكومة على المساومة مع الشركات الكبرى. لذا يقول جونز وساكونج ان دور الدولة في كوريا كان مساويا لدورها في بلدان النموذج الاشتراكي[108].

بين الخمسينات والنصف الثاني من الثمانينات، حصلت متغيرات في النظام الراسمالي العالمي غيرت بدورها في طبيعة العلاقة بين دول النمور "(مدرسة اللحاق) وبين بلدان المركز الامبريالي. فقد فرضت الازمة في جانب العرض التي تعني فيما تعنيه دخول بلدان من العالم الثالث كمنافس منتج في السوق العالمي، فرضت هذه الحقيقة ان يقوم المركز بالضغط على كوريا الجنوبية بان تفتح اسواقها للمنتجات الاجنبية. لعل الحكم هنا هي ان ما سمح به من حماية لهذه البلدان في السابق، لم يعد امرا مريحا لدول المركز نفسها، لذا:
"عملت الحكومة في اواسط الثمانينات على ضمان بقاء السيطرة في ايدي كورية من اجل الجمع بين اهداف المنافسة العالمية ومحتوى محلي عالي. وهذا عكس حكومة تايوان التي فتحت المجال لحفز الصادرات على حساب السوق المحلي. وقد استمرت السوق الكورية

---

[107] نفس المصدر ص ص 310-11.

[108] نفس المصدر ص 312.

محمية جدا لكنها تعرضت الى ضغوط من الحكومة الامريكية لتحرير سوق السيارات مما اضطرها للقيام بذلك تجاه السيارات الصغيرة. ومع ذلك فرضت ضرائب بنسبة 200%، خفضت لاحقا الى 100%، وقد استطاعت بهذه الطريقة الحفاظ على الحماية[109].

اذا كانت شروط النمو الاساسية ،المشار اليها اعلاه، التي توفرت لكوريا خاصة ومختلف بلدان النمور غير متوفرة الآن لمناطق الحكم الذاتي، فهل الشروط الاضافية متوفرة في هذه المناطق ام لا؟. هذا من جهة، ولو توفرت هذه الشروط الجانبية فهل هي كافية للسير في طريق النمو من جهة ثانية؟.

"ان الاساس الاجتماعي لبيروقراطية مستقلة وماهرة قد اتى من التقاليد العريقة للكنفوشوسية في الحكم بواسطة نخبة الماندرين. ففي اليابان كنت بيروقراطية آل ميجي تشكل 2-3% من السكان الذين توسعوا عبر ابنائهم وتزايد فرص التعليم... ان البيروقراطية في تايوان هي في الاساس مهاجرون من الوطن الام، وقد نظروا لانفسهم ونظر السكان المحليين اليهم باعتبارهم قوة غريبة. وعليه، لم يكن لهم بدا من التماثل المصلحي مع الدولة، باعتبارها حاميهم، وهذا خلق حالة من الاندماج المصلحي غير العادي بين حكام الدولة والرسميين المحيطين بهم[110].
ليس من السهولة بمكان وصف الفلسطينيين القادمين من الخارج او مماثلتهم مع التايوانيين القادمين من الوطن الام. فالتايوانيين القادمين من الخارج هم "طبقة او شريحة" بروقراطية مؤهلة ومثقفة راساماليا. وبالتالي فان لهم توجه استحداثي. وهذا ما جعل تماثلهم مع الدولة تماثلا عمليا، أي تماثل يقوم على تقسيم عمل بين حليفين بحيث تقوم السلطة بتسهيل مهمتهم الاستثمارية، ويقوموا هم بالاستثمار طبقا لاولويات الاقتصاد القومي. اما في حالة الفلسطينيين، فان القادمين من الخارج هم جزء محدود جدا من الفلسطينيين المشتتين في الخارج. هم بنية الحكم، وليس الاستحداث والاستثمار. ولذا، فان دورهم انحصر في الادارة والحكم وتحصيل الضرائب والعمولات، وليس في التأسيس الانتاجي. وبالطبع بقيت اكثرية الشعب الفلسطيني في الخارج بقاء قسريا، ولم تقدم التسهيلات إلا للراسماليين اذا قرروا القدوم الى مناطق الحكم الذاتي، الا انهم لم يفعلوا بدورهم المتوخى منهم. وحتى على مستوى الماندرين، فان البنية الادارية الفلسطينية التي قدمت من الخارج ليست مؤهلة مثل الماندرين او آل ميجي في اليابان.

هناك اسبابا سياسية وراء اختيار كوريا بشكل اساسي للقطاع الخاص كاداة للدفعة الكبرى للنمو، حيث تدخلت الدولة لتمكين جزء من هذا القطاع ليقوم بترتيب انشطته بشكل جيد، في

---

[109] نفس المصدر، ص 311.

[110] نفس المصدر ص ص 338039

حين جرت التضحية ببعض الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي من اجل مصلحة التحول الصناعي. لم يكن التكنوقراط فيها متحمس ضد فلسفة راس المال الكبير، كما كان الحال في تايوان في معظم حقبة ما بعد الحرب. كما لم تواجه كوريا مشاكل اثنية بين القادمين من الخارج ورجال الاعمال المحليين. فقد وحّدت كوريا فترة 45 سنة من الخضوع للاحتلال الياباني مما جعل كل سكان كوريا الجنوبية موحدين قوميا في مواجهة سائر العالم[111].ولكن على اية حال، لا توجد خلافات اثنية بين الفلسطينين القادمين من الخارج، وبين الموجودين في مناطق الحكم الذاتي.

"ترافق كامل حقبة إحلال الواردات مع تدخل حكومي إضافي. وكانت اليابان هي مرجعية تايوان وكوريا لا سيما في اعادة توزيع واصلاح الارض، كما حصلت نفس الترتيبات لعوامل قيادة السوق وسوق الملكية لما بعد الاصلاح، وتقييد المؤسسات المالية ومراقبة سعر الصرف، ونظام مالي بنكي قادر على الاحتفاظ بحصص متساوية من الدين العالي. والحماية ورقابة مباشرة على الاستثمار الاجنبي وحفز التصدير وقيادة حكومية انتقائية للاستثمار والتكنولوجيا[112]".

يبين لنا هذا الامر ان الفرصة التي اتيحت لهذه البلدان كي تطبق المدرسة الراسمالية اليابانية لن تتوفر لمناطق الحكم الذاتي التي تتعرض لاملاءات البنك الدولي التي تصل الى مستوى إعادة تثقيف الشعب الفلسطيني من جديد، ثقافة تخلع ثقافته في المقاومة والعمل الجماعي، وتعمق بالتالي الفردية وتعفي الحكومة من اية التزامات تجاه المواطنين، والاستسلام لقوانين السوق التي لا ترحم.

اضافة الى طبيعة السلطة الفلسطينية وثقافتها اللبرالية الانجلو-امريكية، واضافة الى تقلص هامش المناورة في اختيار السياسة الاقتصادية من قبل هذه السلطة، فان الفقرة اعلاه توضح الوضع المميز الذي مرت به كوريا وتايوان وتوضح ايضا غيابه عن مناطق الحكم الذاتي، والمقصود هو فرصة الانتقاء من المدرستين الامريكية واليابانية.

ان هونج كونج صغيرة بسكانها الخمسة ملايين مقارنة مع 18 مليونا في تايوان، كما انها تفتقر الى قطاع زراعي هام. ولم تواجه إغراء اقامة صناعات ثقيلة وكيماوية...ان البنوك والشركات التجارية الكبيرة تدار من قبل القادمين من الخارج ...لم يقتصر الامر على كون الاقتصاد يدار من خارج المؤسسات الرسمية في تايوان، أي من قبل التحالف غير الرسمي لاعلى المنظمات الاقتصادية الخاصة، ولكن على يد الحكومة نفسها التي لها ادوات غير عادية للتاثير في النشاط الصناعي. فهي تملك كل الارض، وتقوم ببيعها على اساس التأجير بهدف زيادة الدخل كي لا تعتمد على الضرائب. وتسيطر على الريع في جزء من سوق الاسكان

---

[111] نفس المصدر ، ص 322.

[112] نفس المصدر ص 326.

الخاص وتقدم دعما للاسكان العام لقرابة نصف سكان البلاد، وبهذا تبقى كلفة العمل منخفضة. كما ان قدرتها على تقليل او زيادة عدد العمال القادمين من الصين قد اعطاها فرصة للتاثير في كلفة قوة العمل"[113].

ان سكان مناطق الحكم الذاتي اقل من سكان هونج كونج، ورغم ان قطاعها الزراعي اكبر واهم من الصناعي، لكن هذا لا يعني انه قطاع فعال وقوي اذا ما أخذ بمعزل عن علاقات قطاعات اقتصادها نفسه. ولكن فيما يخص الارض، فان بوسع سلطة الحكم الذاتي ان تلعب دورا مشابها لما هو في تايوان أي استملاك الاراضي المتروكة والمهملة والفائضة واعادة تاجيرها لتحقق بذلك امرين في غاية الاهمية وهما حماية الارض بما ان لها وضعا خاصا في فلسطين، وكذلك تحصيل دخل للسلطة كي لا تعتمد فقط على سلخ الضرائب. هذا اضافة الى تفعيل هذا القطاع الهام عبر استغلال الارض المهملة.

"برز نجاح هونج كونج في اعادة الهيكلة في القطاع المالي وليس الصناعي، وهو ما قامت به البنوك. وينسجم هذا الاختلاف في الانجاز مع المحاججة بشأن السوق المحكوم بهدف التقوية المؤسساتية التي كانت اكثر قوة لراس المال المالي وليس لرأس المال الصناعي في هونج كونج[114]

ما يهمنا هنا هو الاشارة الى عدم قدرة مناطق الحكم الذاتي ان تكون مركزا ماليا في المنطقة. فهي بعكس هونج كونغ، محكومة بمعيق اساسي هو وجود اسرائيل التي تعد نفسها لتكون المركز المالي للمنطقة، ومعيق آخر هو لبنان الذي يطمح لاستعادة موقعه المالي السابق الذي تعمل اسرائيل على الحيلولة دونه.

"اشتملت الآليات المستخدمة في هونج كونج على حماية تعدّل المنافسة الدولية، وذلك بتقييد تدفق راس المال بهدف تكثيف اعادة الاستثمار ضمن الحدود القومية وحفز تصدير السلع وليس راس المال والتحكم بالمؤسسات المالية المحلية [115].

بغض النظر عن طبيعة الاستراتيجية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، فان تقييد تدفق راس المال غير وارد في حالتها، لان هذا التدفق لم يحصل بالطبع. ومع ذلك، فان سلطة الحكم الذاتي تطلق العنان للمؤسسات المالية المحلية والاجنبية مما جعل البنوك في حل من تقديم قروض وبالتالي تشجيع الاستثمار.

هل بدأت معركة الاختبار الفعلي لهذا النمط من النمو؟

---

[113] نفس المصدر، ص 322.

[114] نفس المصدر، ص 333، مقتطف من ديو 1987 وهاجارد 1986

[115] نفس المصدر، ص 334.

تعكس تطورات النظام العالمي نفسها على اقتصادات جنوب شرق آسيا. فكلما زاد طابع العولمة الذي يكتنف النظام الراسمالي العالمي، كلما تغيرت الاسس التي قام عليها مشروع "اللحاق" تغيرا يلبي متطلبات وشروط النظام العالمي نفسه. وهو التغير الذي يتجلى في تحرير الاقتصاد وفي الخصخصة، وكلاهما امراتن يعنيان تراجع ومن ثم انهاء دور الدولة. وهذا يجعل السؤال مشروعا ليس فقط فيما يخص عدم وجود فرصة لتكرار تجربة النمور كما كانت، بل لتغير في بلدان التجربة نفسها. وفي سياق هذا التغير، تتغير مقولات كون "الشركات ابطالا قوميين"، و "ان الطبقة العاملة تكتفي باجور اقل"، "والافضلية للانتاج للسوق المحلي"، "وشعار القومية الاقتصادية"...

"هناك سؤال مهم حول المستقبل، أي كيف يمكن لهذا النظام السياسي الاجتماعي الشامل والاكثر ديمقراطية ان يتناول التوتر المتزايد بين مصالح ملاّك ومدراء راس المال العالمي المتنقل من جهة، واولئك الذين يعتمدون على الصناعة المحلية في مداخيلهم من جهة ثانية. فمن وجهة نظر الجانب الاول، فان الزيادة المتنامية في مداخيل العمل هو مؤشر نجاح اقتصادي في تايوان وكوريا -تشكل مشكلة: فهي تعني زيادة الكلفة التي تأكل من الربح. بينما في الماضي، أي عندما كانوا اقل تنقلا على صعيد عالمي فقد وجدوا في القومية الاقتصادية للدولة التنموية عامل دعم لمصالحهم. وهم ربما يرونها الآن ، حيث اصبحوا اكثر ثقلا، كمعيق لمحاولتهم البحث عن الربح على صعيد عالمي، وبالتالي يجدون من الافضل لهم العمل على تغيير معين في السياسات العامة بما يخدم مصالحهم الخاصة. لقد تقوى ضغطهم الداخلي بضغط خارجي من حكومة الولايات المتحدة التي تحثهم على "فتح اسواقهم" للبضائع والخدمات الامريكية، إن لم يكن لبضائع آخرين ايضا، وان يتوقفوا عن سياساتهم التصديرية المبالغ فيها. لهذه الاسباب وغيرها فان الكثير من ادوات سياسة الدولة التنموية ، الحماية وحفز التصدير ومراقبة الاستثمار الخارجي والصرف الخارجي وغيرها قد تهمشت، بينما ادى الفائض الهائل لميزان المدفوعات الى تقويض قدرة الحكومة على توجيه الارصدة المالية نحو استثمارات انتاجية صناعية.

ربما ينطبق هذا التساؤل على العديد من بلدان العالم الثالث التي تتبع سياسة اقتصادية وطنية او التي لا تحاول التنقل على صعيد عالمي، ربما لعدم توفر القدرة على المنافسة. لكن عدم محاولة التنقل هذا، لم يترك وشأنه من قبل الولايات المتحدة التي تطالب هذه الدول بفتح اسواقها وبعدم التمسك بالسياسة التصديرية التي تبنتها. وهكذا، فان ضغط الولايات المتحدة يضع هذه البلدان في موقف حرج لان معنى الضغط المذكور هو مطالبة امريكية بحصص في اسواق هذه البلدان. واذا كانت هذه السياسة الامريكية محاولة لدك حصون الحماية، فانها، أي امريكا تحديدا، ليست معنية هذه الفترة بتسهيل تبني الفلسطينيين لسياسة حماية فعلية.

يكتسب الضغط الامريكي معنى أكثر حساسية اذا وضعنا في الاعتبار التطورات السلبية الاخيرة في كوريا، مثل تباطىء النمو الاقتصادي، وافلاس العديد من الشركات ولا سيما

الصغيرة والمتوسطة، وتباطؤ الصادرات . في الوقت نفسه زيادة العجز التجاري بشكل متسارع، لذا، بدا كما لو ان المعجزة الكورية آخذة في التبخر" [116]

ادت الثورة الالكترونية الجزئية الى تخفيض في الميزة النسبية لمواقع العمل الرخيص، أبطّات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية بشكل كبير. لقد زادت خدمات الديون على البلدان المدينة في الثمانينات، في حين ان الاقراض الطوعي الخاص بالبلدان النامية قد توقف على الاغلب (3,5 بليون دولار عام 1987، مقارنة مع 73,4 بليون عام 1980...والسبب انه كلما اصبح راس المال متنقل عالميا، يصبح المستحوذون عليه ومديروه اقل اهتماما بالاستثمار على المدى الطويل في أي اقتصاد وطني محدد، وبالتالي اهتمام اقل بالتطور العام لأي اقتصاد وطني بما فيها البلد الذي تستقر فيه[117].

اذا كانت بلدان النمور قد اخذت تواجه مشكلة من هذا النمط، رغم انها قد قطعت شوطا في النمو، فكيف سيكون الحال في حالة مناطق الحكم الذاتي التي لا تتمتع برغبة راس المال الاجنبي للاستثمار فيها، والتي لا تحصل على مساعدات المانحين إلا لاعتبارات سياسية ملخصها تحمس الامبرياليات الغربية للتخلص من عبىء القضية الفلسطينية وليس تنمية مناطق الحكم الذاتي، وكذلك الرغبة في تمكين اسرائيل من الاندماج المهيمن في الوطن العربي. وهكذا، لا الراسمال الاجنبي، ولا مديرو المؤسسات المالية راغبين في القدوم الى مناطق الحكم الذاتي، هذا علاوة على ان قوة العمل المحلية لا تتمتع بميزة نسبية هي تدني اجور العمل المطلوبة كما كان الامر في بلدان النمور في الفترة الاولى لنموها، علما بان الثورة الالكترونية قد قوضت الميزة النسبية لمواقع العمل الرخيص بوجه عام.

من النتائج الحديثة لتوليد المال بالمال تتحدث الانباء عن خسائر عالية في اسواق المال في ماليزيا واندونيسيا وتايلاند بسبب المضاربات المالية هناك، وبالتالي اضطرار حكوماتها الى تخفيض قيم عملاتها بالسماح للراسمال الاجنبي بالشراء فيها. وتتحدث عن رحيل شركات متعددة الجنسية من هناك الى بلدان اخرى في العالم. كما تقول مصادر شركات منها ان مصر قد اصبحت مكانا جذابا لاستثماراتها. وهذا يؤكد ما يلي:

الاول، ان التنقل هو السمة الاساس لهذه الشركات.

والثاني: ان نموا اقيم على اساس تواجد هذه الشركات ليس نموا موثوقا وقابلا للاستمرار.

والثالث: ان هذه الشركات مهما استثمرت في المحيط، فان قرارها الاداري وبالطبع المالي هو بيد اداراتها في المركز.

---

[116] Hochul Sonn, op.cit, 1997, p. 123.

[117] نفس المصدر ص ص 347، 351.

الفصل الثالث

الباب الاول
البنك الدولي والحكم الذاتي

***نشر هذا المقال في مجلة كنعان، العدد 70، تشرين ثان 1995**

ان جوهر التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي هو في الاساس اقتصادي. ولكنه اقتصادي بمعنى انه يخدم مصالح رأس المال العالمي ورأس المال على المستوى العربي ورأس المال القطري الفلسطيني. انه رأس المال في عملية اعادة تنظيم نفسه طبقيا ضمن انتشار عملية عولمة رأس المال، وضمن استشراس هذا الراسمال من اجل تحرير التجارة الدولية في بلدان المحيط لكي تنقذ بلدان المركز من الازمة الاقتصادية الخانقة التي تتجلى في كونها ازمة في جانب العرض أي ازمة فيض الانتاج وقلة منافذ التصريف وضعف القدرة الاستهلاكية للاسواق عامة. ولعل هذا يشكل تأكيدا على ما قاله ماركس منذ اكثر من قرن من الزمان: **ان انهيار الراسمالية لن يتأتى بسبب الندرة، ولكن بسبب الزيادة الكبيرة في العرض .**

من المعروف جيدا ان الذين صمموا التسوية السلمية قد وضعوا الشعب الفلسطيني بين قطبي تجاذب حادّين. أما الاول فهو وضع الشعب الفلسطيني تحت اربعة ضغوط اقتصادية هي: الضغط الاسرائيلي الممثل في فرض الحصار الاقتصادي ومنع العمال من الدخول الى الخط الاخضر، الى جانب عدم وجود او خلق فرص تشغيل داخل الضفة والقطاع، أي دخول الضفة والقطاع حقبة اقتصاديات الحصار، والاعلان المتواصل من قيادة الحكم الذاتي عن عجزها المالي وعدم وفاء مساعدات بلدان النفط العربية بشكل كاف كعقوبة على تأييد الفلسطينيين للعراق وتوقف الدول المانحة عن تقديم كل ما تعهدت به من مساعدات، حتى بعد توقيع اوسلو "أ" واسلو "ب" (انظر لاحقا).
والثاني ان الذين صمموا الاتفاقية وهم الحكومات الرأسمالية الغربية والبنك الدولي قد وعدوا الشعب الفلسطيني برشوة كبيرة ولكن دون تنفيذ ذلك عمليا من جهة (انظر الفصل الرابع،

الساعدات الامريكية والاوروبية). هذا اضافة الى عدم نجاعة سلطة الحكم الذاتي في استخدام هذه المساعدات وضياعها بين عدم النجاعة والفساد من جهة ثانية[118].

ليس من الصعب الفهم ان التسوية مكرسة اقتصاديا لدمج اسرائيل في البنية الاقتصادية العربية دمجا مهيمنا اخذا بالاعتبار دور اسرائيل وارتباطاتها برأس المال العالمي في المركز كجزء مباشر منه. وهذا ربما يفسر لماذا يقف البنك الدولي ذلك الموقف المتحمس لهذه التسوية ولماذا تظل نقطة البدء في موقف البنك هي دعم مشروع اوسلو.

"في اعقاب اتفاق 13 ايلول 1993 التاريخي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عقد مؤتمر للمانحين في واشنطن د.سي في الاول من اكتوبر من اجل توفير دعم عالمي اقتصاديا وتنمويا في المناطق المحتلة"[119].

وهكذا **"فان المشاركين قرروا توفير 2 بليون دولار كمساعدات مالية وطلبوا من البنك الدولي تزويدهم بتحليل لاطار العمل والاطار الفني المطلوبين استعمال هذه المساعدات بشكل فعال"**[120].

ولكن لماذا كل هذه الحماسة من البنك الدولي لاتفاق اوسلو؟ اي لماذا هذه الحماسة منذ لحظة التوقيع؟. يرتبط هذا الموقف بأن حقيقة البنك الدولي انه اداة لخدمة مواقف الحكومات وبشكل خاص الرأسمالية الغربية تحت قيادة امريكا في تثبيت مصالح هؤلاء جميعا في الوطن العربي.

هذا الموقف المسيّس جدا للبنك الدولي فيما يخص اوسلو ينسجم تماما مع موقف الولايات المتحدة الذي يقول:

" هناك حاجة ملحة للاستجابة السريعة وذلك بتلبية المتطلبات اللازمة لتقوية التزام الفلسطينيين في المناطق المحتلة باتفاقية السلام... .. ولذلك كيف يمكن ان تعطي هذه الاتفاقية نتائج هامة لصالح الاتفاق بحيث يلتزم بها الفلسطينيون في المناطق المحتلة، وهذا ما يمكن ان نلمسه عبر تحسين حياتهم في الاشهر القادمة، اي ان تحسينا سريعا لمستوى المعيشة لا بد ان يحصل ولا بد ان يكون هدفه المستوى الجماهيري بشكل خاص" [121].

من الضروري ان نلاحظ هنا أن جوهر سياسة امريكا والبلدان الراسمالية الامبريالية الاخرى في المنطقة هو فرض "مشروعية" لوجود اسرائيل في الوطن العربي، انها مهتمة جدا بالتوصل الى التسوية الحالية وليس الوصول الى سلام حقيقي او تنمية. في هذا السياق لا

---

[118] يشكو معظم سكان الضفة والقطاع من الفساد المستشري في اجهزة سلطة الحكم الذاتي لدرجة طالت معظم الوزراء فقدم 16 منهم استقالاتهم.

[119] Economic Assistance Program for the Occupied Territories 1993. A World Bank Report, p i.

[120] Ibid.

[121] Ibid

بد للتسوية ان تقدم للشعب الفلسطيني شيئا ما، ولكن هذا (الشيء ما) يجب ان لا يتطور او يرتقي الى فك ارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي ويجب ان لا يقود الى استقلال حقيقي وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الشرعية . تهدف هذه التسوية الى مواصلة احتجاز تطور الاقتصاد الفلسطيني وذلك بالحيلولة دون ارتباطه بالاقتصادات العربية. هذا ما اتضح جيدا في اتفاقات اوسلو "أ" و "ب" واتفاق باريس الاقتصادي، وعليه فان البنك الدولي ينخرط الان ،كما هو دائما، في خدمة سياسات رأس المال العالمي وليس في عملية تنمية حقيقية.

لا بل ان البنك الدولي فيما يخص المسألة الفلسطينية مسيّس جدا، علما بانه مؤسسة اقتصادية، لدرجة انه يزيف الحقائق التاريخية. يقول تقريره:

ان المناطق المحتلة المكونة من الضفة الغربية وقطاع غزة اضافة الى ما يعتبر الان اسرائيل والاردن جميعها كانت مناطق خاضعة سابقا للسلطة العثمانية حتى عام 1917. وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى حصلت بريطانيا على السيطرة على فلسطين، وفي عام 1922 وضعت المنطقة تحت الوصاية البريطانية بقرار من عصبة الامم. ونظرا لتسارع الصراع وفشل المحاولات البريطانية بين القوميين اليهود والعرب اضطرت بريطانيا الى انهاء انتدابها على فلسطين عام 1947، عندها اقترحت الامم المتحدة تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين للعرب واليهود. لقد رفض العرب والفلسطينيون هذا الاقتراح، اما دولة اسرائيل فقد اعلنت عام 1948 في اعقاب صراع عسكري، حيث وضع قطاع غزة تحت السيطرة المصرية والضفة الغربية تحت السيطرة الاردنية"[122].

يهمل البنك الدولي يهمل اساسية هي سبب الصراع العربي الاسرائيلي .

اولا: ان فلسطين التي تضم الجزء الذي احتل عام 1948 واسمي اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة كانت قد استعمرت من قبل الامبريالية البريطانية عام 1917 والتي كانت حريصة على اقامة دولة تخدم مصالحها في المنطقة. ولذا فان بريطانيا هنا هي قوة مستعمرة وليست في مهمة انسانية او خيرية كما يستشف من تقرير البنك الدولي.

ثانيا: ان دور الاستعمار البريطاني في فلسطين كان لتجهيز الارضية لاستقبال مئات الاف المستوطنين اليهود الى فلسطين. ولذلك فقد حمى الاستعمار البريطاني وسلح المستوطنين اليهود بما مكنهم من اقامة دولة على حساب الشعب الفلسطيني.

ان من كان خاضعا للحكم العثماني هم الفلسطينيون وحدهم. فقبل الاستعمار البريطاني في فلسطين عام 1917 لم يكن فيها سوى بضعة آلاف من اليهود، وعليه فان رفض الفلسطينيين للتقسيم قائم على ان مئات آلاف اليهود الاخرين كانوا مجرد مستوطنين.

تجدر الاشارة الى ان هذا التزييف في تقرير البنك الدولي يعود في جزء منه الى عدم اعتراض الفلسطينيين الذين يعملون في طواقم البنك الدولي مفضلين مصالحهم الخاصة في

---

[122] Instutional Development Objectives:Near Term Activities, A World Bank Report 13-10-1993.

الاحتفاظ بوظائفهم على تثبيت حقوق شعبهم باظهار الحقائق على طبيعتها. وهذه على العموم ظاهرة تسود معظم المحليين من مستخدمي المنظمات غير الحكومية الاجنبية والمحلية الممولة اجنبيا.

اضافة الى قيام الولايات المتحدة بصياغة تسوية تخدم مصالح الامبريالية والصهيونية في المنطقة، فهي قد نسبت في السنتين الاوليين من التسوية الى المركز الاقتصادي الفلسطيني للتنمية واعادة البناء (بكدار) دورا ضعيفا وصلاحيات محدودة على اعتبار انه يمثل البيروقراطية "العسكرية" الفلسطينية في مواجهة النخبة التكنوقراطية ذات الاتجاه الغربي. لقد افرزت سلطة الحكم الذاتي جهاز بكدار ليمثل السلطة الفلسطينية لانها هي نفسها لم تكن مقبولة بعد من المانحين.

يقول تقرير البنك الدولي :

"ان دور بكدار الاساسي هو تسهيل الاتصالات مع المانحين وتسهيل تطبيق ومراقبة برنامج والسياسة الاقتصادية. اما التطبيق الفعلي للبرنامج فيجب ان يتم على يد البلديات والادارة المدنية الاسرائيلية والمنظمات غير الحكومية (المحلية والاجنبية) ومنظمات الامم المتحدة الاخرى بما فيها الانروا ، UNDP & UNICEF. وعليه سوف تحتفظ وكالة الغوث والمنظمات غير الحكومية بدورها والترتيبات التي تقوم بها حاليا، على ان تبلغ بكدار باعمالها. وعند تأسيس بكدار وخاصة عندما يأخذ بالعمل بشكل فعلي فهو ربما يقوم بمحاولة تحسين عملية التنسيق..... وفي النهاية فان دور المانحين هو التنسيق عبر سكرتاريا خاصة بتنسيق المساعدات الى المناطق المحتلة والتي اقيمت مؤخرا بمساعدة البنك الدولي والمجموعة الاوروبية في واشنطن"[123].

ويضيف البنك:

"يجب ان يكون نظام حسابات وخطة بكدار في يد شركة مؤهلة ومحاسبين متخصصين مقبولين لدى المانحين الذين يحق لهم ايضا تعيين مراقب حسابات خارجي من قبل مجلس المدراء"[124].

وهكذا، فانه بينما يدعم المانحون سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، الا انهم يريدونها ان تظل ضعيفة بحيث لا تتطور الى كيان مستقل. ولذا فهم يفضلون استبدالها بالنخبة المتغربنة التي هي اكثر ولاء وتماثلا مع الغرب. هذه المجموعة التي تتلاءم اكثر مع السياسة الامبريالية الجديدة في الوطن العربي وهذا هو سبب ان المانحين لم يعطوا بكدار دورا قويا وابقوه في نطاق التنسيق. وقد تبلورت هذه المنافسة في سباق على كسب ود المانحين من قبل البيروقراطية او جهاز الحكم الذاتي ومن قبل التكنوقراطيين. لقد اتضح فيما بعد ان كل مانح يشترط عمليا توزيع ما يمنح بنفسه وبشكل مباشر. (انظر الفصل الرابع) .

---

[123] Draft for Discussion Only. A World Bank Report, November 11 1993 p 15.

[124] Ibid

وفي سياق محاولته اضعاف حليفه المحلي "سلطة الحكم الذاتي" لصالح النخبة التكنوقراطية المتغربنة فقد قرر البنك الدولي دعم المنظمات غير الحكومية. وعليه فان من الغريب ان المنظمات غير الحكومية التي تدعي ان دورها دور تنموي قد وضعت نفسها في يد ورهن اشارة البنك الدولي الذي هو نفسه اداة في يد الانظمة الامبريالية. وفي الحقيقة فان معظم المنظمات غير الحكومية اقرب الى البنك الدولي والى النخبة المتغربنة مما هي الى الحكم الذاتي. ولكن هؤلاء جميعا هم مكونات جبهة رأس المال في مواجهة الطبقات الشعبية.

ان حالة الانروا ليست مختلفة عن المنظمات غير الحكومية لا سيما ان دورها هو دور الاغاثة وحسب . ان الاونروا هي مثال صارخ على البيروقراطية وبالتالي فهي ابعد ما تكون عن ان تلعب دور مؤسسة تنموية ناهيك عن انها تقوم حاليا بتقليص خدماتها سعيا لانهاء دورها وبالتالي تصفية قضية اللاجئين.

والتالي هو مثال على عملية تهميش بكدار لصالح المنظمات غير حكومية والانروا والنخبة المتغربنة.

"تبلغ ميزانية برنامج المساعدات الطارئة التي اعدها البنك الدولي 1044 مليون دولار لفترة 1994 و 1996 وتبلغ حصة البنية التحتية منه 448 مليون دولار وهي للنقل والمياه والمياه العادمة والطاقة والبلديات والاتصالات والاسكان ووكالة الغوث. في حين تبلغ حصة الزراعة 15 مليون دولار يجب ان توضع بيد المنظمات غير الحكومية لكي تتصرف بها. وتبلغ حصة البرنامج (الاستثماري) 554 مليون دولار موزعة على النحو التالي: البلديات 10 ملايين ، الاونروا 240 مليونا، والمنظمات غير الحكومية 240 مليون دولار. ومن الواضح ان معظم هذه الميزانية موضوعة بيد الاونروا والمنظمات غير الحكومية ناهيك عن ان استخدام هذه الاموال هو في البنية التحتية وليس في مجالات استثمارية فعلية[125].

ان تقاسم السلطة بين عدة قوى يجعل مركز بكدار هامشيا. وبالتالي يعجز عن ان يلعب دورا قياديا في النظام الاقتصادي ويعني باختصار افتقار السلطة الفلسطينية الى السيادة على الموارد. (هذا سنعالجه لاحقا عند مناقشة طبيعة المبنى الاجتماعي للتراكم في مناطق الحكم الذاتي (الفصل الرابع، الباب الثاني).

في تقريره (مسودة لغرض النقاش فقط) الصادر في 11 نوفمبر 1993 يقول البنك الدولي:

"لا بد من وجود اعمال تسجيل وترتيب حسابات وان على البرنامج تشجيع استمرار القنوات التقليدية للتمويل المباشر الى المنظمات غير الحكومية، بينما يطبق احكاما جديدة في اللعبة فيما يخص قسم النشاطات والمتابعة والتطبيق وتحسين السجلات المالية. يجب تقديم مبلغ 120

---

[125] Ibid.

مليون دولار سنويا لنشاطات المنظمات غير الحكومية وخاصة تقوية برامج النساء والاطفال[126].

استمرار لنفس سياسة الاحتلال

لمسنا حتى الان ثلاثة خطوط فقط من سياسة البنك الدولي بخصوص الحكم الذاتي وهي:
- الدعم المفتوح لاتفاق اوسلو: وهو دعم قائم على اساس سياسي، ونابع في الحقيقة من الفهم الامريكي للتسوية وليس من مصالح الشعب الفلسطيني.
- القرار بالتعامل مع عدة جهات فلسطينية وليس مع جهة واحدة ومركزية.
- وضع قرار صرف المساعدات ووجهة الصرف بايدي المانحين وليس الممنوحين.

هناك مكون آخر لسياسة البنك الدولي وهي اصراره على الاحتفاظ بروابط التبعية التي تقوم بين مناطق الحكم الذاتي واسرائيل. ولذلك، وهذا ما اتضح في الفترات الاخيرة من حرص اسرائيل على تعميق الفصل الامني والبشري بينها وبين مناطق الحكم الذاتي والاحتفاظ بالاندماج الاقتصادي، وهو الامر الذي اخذ البنك الدولي منه موقفا نقديا لاسرائيل لانه يريد علاقة انفتاح اقتصادي واسعة جدا بين المناطق المحتلة واسرائيل. **" يعتبر البنك الدولي ان عملية الفصل مناقضة لبروتوكولات اتفاق باريس كما ان دعم الفلسطينيين يقوم على هذه البروتوكولات"**.[127]

يحاجج البنك الدولي بأن اصدار عملة فلسطينية ليس ضروريا، وينصح الفلسطينيين بقبول التعامل بالدينار الاردني. ولا شك ان العلاقات الاقتصادية بين الاردن والفلسطينيين هي علاقات قوية، وهناك 500 - 800 مليون دولار اردني قيد التداول في المناطق المحتلة . ولكن هدف البنك الدولي من خلال نصحه للفلسطينيين بالابقاء على العلاقة مع الاردن هو موقف محفوز باهداف مختلفة. ان هدف البنك الدولي هو الحفاظ قدر الامكان على العلاقة بين اسرائيل والاردن والمناطق المحتلة باعتبارها المشروع التجريبي للسوق الامبريالية في الشرق الاوسط، وهو المشروع الذي يدعمه البنك الدولي دعما مطلقا.

---

[126] Draft for Discussion Only, 1993 opcit pp 12-13

[127] انظر بنحاس عنبري: تقرير للبنك الدولي حول تقدم عملية السلام على المستوى الاقتصادي، في جريدة القدس، 21-3-1995.

اجندة العمل التي وضعها البنك الدولي

يجمل تقرير البنك الدولي "برنامج المساعدات الطارئة" موقفه في اعطاء اولوية للاستثمارات والمساعدات الفنية للمناطق المحتلة ما بين 1994 و 1996. يهدف هذا البرنامج الى تقديم اطار عام لتوزيع مساعدات المانحين لكي تلبي الحاجات المباشرة للشعب الفلسطيني بهدف الوصول الى نمو ثابت.

"ان هدف برنامج المساعدة الطارئة هو تقديم منافع للشعب الفلسطيني بشكل سريع ومتساو وفعال مما يضع الاساس من اجل تنمية مستدامة على المدى البعيد..... ان مدخل البرنامج هو تصميم برنامج المساعدات الطارئة بحيث يأخذ بالاعتبار اربع مسائل: الاولى، ان المناطق المحتلة قد ورثت مؤسسات مبعثرة وضعيفة وغير ذات اهلية لانجاز وتحضير برنامج تنمية مناسب، ولذلك لا بد من وضع او اقامة توازن بين المحددات في المدى القصير والحصول على تنمية دائمة في المدى الطويل. الاستثمار في البنية التحتية ودعم تنمية القطاع الخاص هي اساسية لتطوير القدرة البشرية والوصول الى نمو على المدى الطويل، ولكن هذا سوف يتطلب زمنا من اجل ان يجري تلمس نتائجه بمعنى تحسين مستوى العمالة والمعيشة. هذا يشير الى ضرورة استئصال الفقر وتوفير العمالة وخلق برامج تؤدي الى النهوض الاقتصادي[128].

ليس من المقبول ان يحصر البنك الدولي اهتمامه في ضعف المؤسسات الفلسطينية دون ان يشير الى ضعف القطاعات الاقتصادية ايضا. يقوم البنك الدولي بهذا لانه معني جدا بالبنية التحتية (بجانبها الخدماتي وليس الجانب الذي يمهد لتطوير القطاعات الانتاجية) وباستئصال الفقر وبدعم القطاع الخاص "انظر لاحقا" ، لكنه يهمل القطاعات الانتاجية وخاصة فيما يتعلق بانتاج الحاجات الاساسية للمجتمع.

يخفي تقرير البنك الدولي التشوه الذي اصاب القطاعات الاقتصادية في اقتصاد المناطق المحتلة ونتائج هذا التشوه على البنية الاجتماعية حيث قادت الى هجرة الكثيرين. وفي هذا السياق فان البنك الدولي يُخفي الدور التدميري الذي لعبه الاحتلال ضد اقتصاد المناطق المحتلة. يركز التقرير على البنية التحتية وعلى ضرورة تنشيط بعض الخدمات التي تفيد الناس وربما حتى الافراد وذلك لتجنيد اكبر عدد ممكن من المؤيدين للتسوية . وحيث يقوم بذلك فان سياسة البنك الدولي هي في الحقيقة استكمال لسياسة الاحتلال الاسرائيلي.

ولان البنك الدولي معني جدا بالجانب السياسي للتسوية وليس بالجانب التنموي فهو يؤكد على جذب الناس للتسوية حتى ولو كافراد وليس على اقامة اقتصاد انتاجي . اما المدخل فهو تقوية دعم السلام بتوفير منافع مباشرة لسكان المناطق المحتلة على ان تسلم للسكان

---

[128] Emergency Assistance Program opcit 1.

الفلسطينيين باسرع ما يكون. وفي الجانب الفلسطيني يجب تفعيل دور بكدار بشكل سريع وهذا يتطلب كادرا مناسبا وعلى اساس منتظم.

اما من ناحية عملية فقد بلغ المحول من النقود الى المناطق المحتلة عام 1994 ما قيمته 240 مليون دولار فقط . وهذا على الرغم من ان البلدان المانحة قد تعهدت باكثر من ملياري دولار في الفترة ما بين 1994 - 1996.

لقد بنت سلطة الحكم الذاتي جهازا بيروقراطيا واسعا يفوق حاجة البلد وطاقة السلطة نفسها. لقد اصبح الاستخدام الحكومي غير الانتاجي هو اسفنجة امتصاص البطالة في اوساط الشباب ولا سيما جيل الانتفاضة. وحيث تضاعف سلطة الحكم الذاتي عدد جهاز البوليس والجهاز البيروقراطي على الرغم من قلة الامكانيات فانها تتبع بهذا نفس سياسة البلدان العربية وخاصة النفطية التي تحول اكبر عدد ممكن من الناس للاعتماد على الحكومة في وظائفهم وليس للاعتماد على قطاع عام منتج. أي استبدال القطاع العام المنتج بقطاع حكومي رسمي بيروقراطي، يعيش بوظيفته وخدماته وليس بانتاجه. انه قطاع خدماتي استهلاكي لا يمت وجوده الى الحداثة والتنمية بصلة.

وحيث ان رواتب معظم رجال الشرطة والموظفين لا تكفيهم، لانها نفسها ليست عالية، فان هذا يشجعهم على البحث عن مصادر غير شرعية لتكملة مطالب الحياة وبهذا يصبحون معزولين اكثر عن المجتمع الذي يدافع عن نفسه عبر رفضه لاساليب الفساد، مما يدفع هؤلاء للانقطاع عن الطبقات الشعبية والشعور بأن النظام هو مظلتهم وحاميهم، فيرتبطون بالسلطة اكثر، حيث يجدون ولائهم لها دفاعا عن ذاتهم ، وفي هذا تكمن آلية تثبيت معظم انظمة المحيط ولا سيما العربية. فليس شرطا ان يتحول الاكثر فقرا من هؤلاء الى قوة رفض محتملة الا في مناخ اكثر "رقيا" مما هو الآن.

الباب الثاني

تنمية أم إعادة تثقيف؟

* نشر هذا المقال في مجلة كنعان، العدد 71، كانون الاول 1995

"ان البنك غير مهتم باقامة ميناء بحري ولا مطار جوي في قطاع غزة باعتبارها ليست من اولوياته. وتقول هذه المصادر ان اهتمامات البنك هي اقامة مشاريع تنموية تخدم المجتمع الفلسطيني ككل والافراد كلا على حدة في ذات الوقت[12] .

من الواضح ان البنك الدولي ما زال مأخوذا بفكرة تسويق اتفاقية اوسلو وليس بعملية التنمية الاقتصادية. ان الهدف المباشر للبنك الدولي اذا هو المواطن الفرد في المناطق المحتلة، لان هذا المواطن في نظر البنك هو حالة احتجاجية محتملة ضد التسوية الامبريالية في المنطقة. ولذلك، فان رشوة الفرد هي مسألة مهمة من اجل اعادة تثقيفه بقيم جديدة مختلفة عن تلك التي اعتاد عليها خلال فترة النضال الوطني وفترة الانتفاضة بالتحديد. فهو معني بتجنيد كل فرد فلسطيني لصالح دعم التسوية. هذا اضافة الى حقيقة ان هذا الموقف محفوز بهدف سياسي من الصعب تحقيقه على اية حال لانه موقف يتضمن توفير رشوة (ولو تافهة) لكل فرد. لقد اثبتت التجربة ان بعض الافراد الفلسطينيين قد سقطوا في مصيدة الحصول على مساعدات لهم كافراد وذلك من خلال تقديم خدمات للمنظمات الاجنبية على حساب المجتمع المحلي بل والقضية الوطنية.

من المحتمل ان يكون الميناء والمطار، في الفترة الاولى على الاقل، بيد القطاع العام، وهو الامر الذي لا يرغب البنك الدولي ان يحصل في بلد يتمتع فيه البنك الدولي بصلاحيات مطلقة ليقوم بتصميم اقتصاده على هواه. أي اقتصاد مفتوح على الاقتصاد العالمي وخاصة الاسرائيلي . اقتصاد مخلّع الابواب منذ لحظة الولادة مما يجعل منه أوّل اقتصاد في العالم يبدأ بانعدام اية حماية.

تبلغ ميزانية برنامج المساعدات الطارئة 1200 مليون دولار وقد تم تخصيص نسبة 50% من مجمل التكاليف للاستثمار العام، في حين خصص للقطاع الخاص 25% ولنفقات اخرى 19% وللمساعدات الفنية 6%[13] .

---

[12] Ibid.

[13] Emergency Assistance Pogram, opcit, p 5.

تجدر الاشارة الى اختلاف تقديرات مختلف المصادر لهذه المساعدات عن بعضها البعض. علما بان الارقام الواردة في هذا المتن تغطي حتى عام 1996. لمزيد من التفاصيل انظر الفصل الرابع.

من الملاحظ ان ما يسمى بالاستثمار العام لا يتضمن الاستثمار الانتاجي وخاصة في ميدان خلق فرص عمل جديدة للقطاعات العمالية العاطلة عن العمل. وحتى المساعدات المقدمة لقطاع الخدمات لا تتوفر بسهولة.

يقول عبد الرحمن حمد ، من مجلس الاسكان الفلسطيني ، **"ان البنك الدولي قد اخذ يؤجل المساعدات الطارئة التي تعهد بتقديمها للمشاريع. فقد تسلمنا لهذا المجال 88 مليون دولار من اصل 128 مليونا، ان مشاريعنا هي اقامة اماكن سياحية وملاعب وارصفة واعمال صيانة"**[14] .

ينص برنامج المساعدات الطارئة على "ان الفائدة الاساسية من الاستثمار العام لهذا البرنامج ستذهب لتحسين اداء الخدمات العامة مثل المياه ، والمجاري ، والاتصالات[15] .

ان تحسين مستوى المعيشة للسكان هو امر مهم. انه حق انساني اساسي. ولكن لا بد ان يكون هناك توازن بين المشاريع التنموية الحقيقية والمشاريع الشكلية لكي يستطيع الاقتصاد ضمان عدد مناسب من شواغر العمل. وبغير هذا ستكون النتيجة زيادة في القدرة الاستهلاكية والحاجات والعادات الاستهلاكية للمواطنين بدون قدرة حقيقية على توليد فائض اقتصادي في البلد . وهنا ستكون النتيجة حاجة اكثر للقروض والهبات لكي تغطي عجز الطلب الحتمي الذي ينشأ عن عادات من هذا القبيل. اما في مناطق الحكم الذاتي فهناك سلبيات اضافية تترتب على غياب التنمية وهي بقاء اعتماد قوة العمل المحلية على شواغر العمل في اقتصاد الاحتلال ومواصلة السلطة الفلسطينية استغاثة العالم ليقنع اسرائيل بأن تواصل فتح حدودها لدخول العمال الفلسطينيين للعمل فيها. وهذا يثعني قرار مع سبق الاصرار بعدم اعتمادج خطة تنمية محلية!.

في محاولته لتجنيد الشعب الفلسطيني من اجل دعم اتفاق اوسلو يركز البنك الدولي على ان الفوائد يجب ان تعم الافراد والمجتمع بعامة. لذا فان مشاريع التنمية الرسمية تحرص على رفع وزيادة الحاجات اليومية للناس وزيادة الاستهلاك الا انها تقصر في تقديم الخدمة الاساسية والاولية للاشخاص الا وهي توفير العمل. كما تجدر الاشارة الى ان توفير فرص عمل مؤقتة ، تنظيف الشوارع والارصفة (انظر باب برنامج المساعدات الامريكي) لا يشكل حلا حقيقيا.

وباختصار فان هذه السياسة تزيد كلفة الحياة من خلال زيادة عدد الحاجات التي تعتبر ضرورية. وهي لا تقوم على زيادة حقيقية في الدخل . اي انه دخل لم يتم توليده من مشاريع انتاجية بشكل خاص.

يقول التقرير **"ان النمو الاقتصادي في المستقبل وتحسن الاوضاع في المناطق المحتلة يقوم بشكل ملحوظ على تطوير المصادر البشرية في هذه المناطق. وبناء على ذلك فانه**

---

[14] انظر بنحاس عنبري، مصدر سبق ذكره

[15] Emergency Assistance Program opcit, p p 5-6.

يتضمن تطوير المصادر البشرية، وصيانة الخدمات الاساسية الى جانب اقامة مؤسسات، وسياسات ، وانجاز اصلاح بنيوي"[16] .

هناك بعض الملاحظات الاساسية التي يجب ذكرها. من الواضح ان هذا النوع من مشاريع التطوير ليست مشاريع انتاجية. ان كمية رأس المال المطلوب لتنفيذ هذه المشاريع ضخمة جدا. وحيث ان سلطات الحكم الذاتي تفتقر الى المصادر التي تدر دخلا وفائضا لتغطية هذه النفقات، فان هناك مصدرين اساسيين، لاشباع هذه الطلبات وهما اما المنح او القروض.

ليس من الواضح ما هي نسبة القروض من المبلغ الكلي الواقع تحت عنوان المساعدات(انظر لاحقا الفصلين الرابع والخامس)، وبالطبع ليس واضحا مقدار الهبات في هذه المساعدات. وفي حالة كون هذه المساعدات او معظمها او حتى نسبة كبيرة منها قد دفعت على شكل قروض، فان اقتصاد الحكم الذاتي سوف يجد نفسه في مأزق حرج. وكما اشرنا سالفا في بداية هذا الموضوع لا توجد هناك مصادر لكي تدر دخلا مناسبا يستطيع الحكم الذاتي من خلاله تسديد الديون وخدمات الديون.

الاولوية للقطاع الخاص

تتضمن مجالات الدعم في مشروع المساعدات الطارئة: حث الاستثمار في القطاع الخاص، الانفاق بشكل انتقالي على خلق وصيانة الكفاءات الادارية، مساعدات فنية لتجهيز وتطبيق نشاطات استثمارية من اجل المؤسسات والسياسات التنموية [17] .

هنا يعرض البنك جوهر سياسته التي هي دعم القطاع الخاص. علما بانه يجب التركيز في فترة (انشاء دولة) على القطاع العام، على الاقل لانه قادر على فتح فرص تشغيل، ولان القطاع الخاص غير معني بتقليص البطالة، التي هي عقبة في طريق سياسة البنك الدولي المسماة "تنمية المصادر البشرية". هذا اضافة الى حقيقة ان برنامج المساعدات الطارئة يتجاهل القطاع التعاوني والقطاع غير الرسمي والمنتجين الصغار والمستقلين رغم انهم موجودون كجزء من البنية. ما من شك ان البنك الدولي معني فقط بالقطاع الخاص. الى جانب ان اعادة توجيه اقتصاد المناطق المحتلة باتجاه تقوية القطاع الخاص فان البنك الدولي يصر بشكل مسبق على فصل الاقتصاد في هذه المناطق بعيدا عن تقاليد الانتفاضة، ولكي يطور هذا الاقتصاد بنفس الاتجاهات التي ارستها سياسات الاحتلال الاسرائيلي الاقتصادية وهذا ضمن برنامج إعادة تثقيف الشعب .

---

[16] Ibid.

[17] Ibid, p 3

طبقا لحديث ك. فريزر مساعد رئيس البنك الدولي للشرق الاوسط وشمال افريقيا: **"ان البنك الدولي لا يستطيع دفع قروض للقطاع الخاص، ولكن لدينا فرع مرتبط بالمؤسسات المالية الدولية وهو قادر على اعطاء قروض واخذ حصة معقولة بشكل مباشر مع القطاع الخاص. وفي الحقيقة فان هذه المؤسسة تملك مشاريع مختلطة مع البنك العربي، الذي هو بنك تجاري انشىء لتطوير القطاع الخاص في فلسطين"**[18] .

وفي حين ان المدير العام للبنك العربي يؤكد أن هذا البنك سوف يقدم قروضا للقطاع الخاص الا انه لم يذكر بان البنك سوف يعتمد على البنك الدولي في هذا الموضوع. وفي الحقيقة فان البنك العربي ومختلف البنوك في مناطق الحكم الذاتي والمناطق المحتلة تستقبل مدخرات وتفتح حسابات جارية للمواطنين في هذه المناطق، الا انها تُعطي القليل من القروض، وحتى هذه القروض فهي لتسهيل الحساب الجاري وليست قروضا بالمعنى الفعلي. وعلى اية حال فان العلاقة بين البنكين يمكن ان تساعدنا على فهم التهافت الموسع من البنوك العربية على المناطق المحتلة على الرغم من هشاشة اتفاقية اوسلو.

يقول نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي في الحكم الذاتي :**"ان البنك الاوروبي الدولي للاستثمار قد قرر مؤخرا تقديم قرض بـ 300 مليون دولار للحكم الذاتي. وينص قرار البنك على ان قسما كبيرا من هذا القرض يجب ان يوجه لصالح القطاع الخاص الفلسطيني مع فترة سماح قدرها 4 سنوات ومعدل فائدة 5% ولفترة تسديد مدتها 25 سنة"**[19] .

سياسة تشغيل شكلية

ان الاستثمار في قطاع الخدمات هو بالاساس مجرد انفاق. فهو ليس استثمارا انتاجيا او استثمارا يدر فائضا . فهو لن يتمكن من حل مشكلة البطالة لان معظم المشاريع المذكورة في قطاع الخدمات والبنية التحتية سوف ينتهي العمل فيها خلال سنتين او ثلاث. بعد هذا فانها لن تتمكن من الاحتفاظ الا بعدد قليل من العمال ليقوموا بالصيانة والحراسة. اما بقية الذين اشتغلوا فيها فانهم سوف يسرّحون.

يقول التقرير: ان تطبيق برنامج المساعدات الطارئة فيما يخص الاستثمار سوف يخلق ما مقداره 40 الف وظيفة (اي ما يعادل 13 الف وظيفة في السنة) . اضافة الى هذا فان فرص التشغيل سوف تتسع بشكل كبير من خلال برنامج المساعدات الطارئة حيث تشمل الاستثمار في القطاع الخاص والزراعة والصناعة والسياحة .

ولكن من ناحية عملية فان شيئا من هذا لم يحصل. فقد اغلقت اسرائيل حدودها ولم تعد تستوعب حتى المئة الف عامل الذين ادعت اتفاقية اوسلو "أ"، بانها ستضمن لهم عملا في

---

[18] انظر المقابلة مع ك. فريزير، نائب رئيس البنك الدولي، القدس 23-3-1995.

[19] نفس المصدر السابق.

اسرائيل لا سيما بعد ادخال الضفة والقطاع حقبة اقتصاديات الحصار. وبدوره فقد اعتبر البنك الدولي ان قرار اسرائيل الفصل بين الشعبين مخالف للاتفاقية واتهمها بانها تسعى الى الفصل بينها وبين مناطق الحكم الذاتي. وبهذا، يصبح البنك مقارنة ياسرائيل "كاثوليكيا اكثر من البابا".

تهميش الزراعة

وعلى الرغم من حقيقة ان القطاع الزراعي هو العمود الفقري لاقتصاد المناطق المحتلة وبأن حظ تطوير القطاع الصناعي محدود جدا، فان حصة الزراعة في برنامج المساعدات الطارئة المقدم من البنك الدولي صغيرة جدا. ان اهمال هذا القطاع يخدم عمليا السياسة الاسرائيلية في مصادرة الاراضي الفلسطينية وفي الحاق اقتصادها بالاقتصاد الاسرائيلي . ان حصة الزراعة في الاستثمار العام هي 26 مليون دولار من اصل 600 مليون دولار. وحتى في حصة القطاع الخاص فان حصة الزراعة هي 20 مليون دولار من اصل 300 مليون دولار[20] .

" هناك مساعدة اولية متضمنة في البرنامج لصالح القطاع الزراعي وهي مخصصة للحفاظ على الخدمات الموجودة حاليا والمجالات الرئيسية من البنية التحتية ومن اجل توسيع الاستثمار في المجالات المتعلقة بادارة الموارد. ان الحاجات الاكثر الحاحا هي في سياسة التنمية والتجهيز للمرحلة الانتقالية وللمدى البعيد، اي للتغيير الهيكلي في القطاع الزراعي بحيث يوجه الى اسواق جديدة"[21] .

وباختصار فان هذه السياسة مخصصة لجعل زراعة المناطق المحتلة موجهة بشكل اكبر للخارج، وهذا سوف يقود الى تشوه اكثر في اقتصاد المناطق المحتلة ويقلل انتاج الحاجات الاساسية وينسجم بالطبع مع مقتضيات دخول الراسمالية حقبة العولمة.

"في القطاع الزراعي يبدو ان الجمع بين زيادة الانتاج وغياب الاسواق الخارجية الى جانب محدودية المصادر الطبيعية هو امر صعب التحقيق. وعليه فان المسألة الاساسية أن القطاع الزراعي ينتج اكثر مما يستطيع ان يبيع ويستخدم كميات غير دائمة من الماء ... فان سياسة المدى القصير يجب ان تشتمل على خطوة للتصحيح المستقبلي في انماط الانتاج."[22] .

وكما اشرنا اعلاه فان حصة الزراعة في برنامج المساعدات الطارئة هي 18 مليون دولار فقط، والنتيجة النهائية لموقف البنك الدولي من قطاع الزراعة في المناطق المحتلة هي أنها على طريق التدهور. حيث يقول **" تدلّ المؤشرات في الزراعة كما هي في كل الاقتصاد**

---

[20] Emergency Assistance Program, 1993,

[21] Draft for Discussion Only, opcit.

[22] Ibid.

على أن الانتاج يجب ان يقوم على اساس قدرة المزارعين في الاراضي المحتلة على المنافسة"[23] .

ينصح البنك الدولي بأن يقوم الفلسطينيون باستغلال السوق الاسرائيلية وان تكون السوقان مفتوحتين على بعضهما البعض ومنفتحتين على البلدان العربية واوروبا. وطبقا لاتفاقية باريس الاقتصادية فقد ابقت اسرائيل حدود المناطق المحتلة مفتوحة امام منتجاتها في حين منعت اقوى ستة منتجات زراعية فلسطينية من دخول اسواقها.

قبولا بنصائح البنك الدولي فقد قررت سلطات الحكم الذاتي تشجيع زراعة الزهور. يقولوزير التخطيط والتعاون الدولي في سلطة الحكم الذاتي **نبيل شعث**: "حتى الان فقد زرعنا 400 دونم من الزهور كما اننا سوف نزيدها الى 1000 دونم ، ان لدينا الاموال المطلوبة لاقراض المزارعين" .

واضح ان التركيز على زراعة الزهور يتم على حساب انتاج الحاجات الاساسية والتي يجري انتاجها بشكل تقليدي للمواطن وباسعار مقبولة. ولا يخفى انه خلال فترة الاحتلال جرى تقويض عدد كبير من المشاريع التي تنتج الحاجات الاساسية لانها لم تكن محمية من المنافسة الاسرائيلية والاجنبية. اما الزهور، التي اذا وجدت سوقا واذا وفرت ارباحا مناسبة فانها ستصب مصلحة عدد محدود من المزارعين الذين سوف يحتفظون بجزء كبير من ارباحهم في البنوك الاجنبية.

لا بد من التأكيد على ان تهميش الزراعة ليس فقط آلية للتبعية كما هي في المجتمعات العادية، ففي الحالة الفلسطينية هي تصفية للقضية السياسية والقومية. انها تصفية لطبقة الفلاحين كآلية لمقاومة الاحتلال الاستيطاني الاسرائيلي. ان هذه التصفية موجهة لتغيير بنية المجتمع الفلسطيني باتجاه الطفيلية، والاعتماد على تقديم خدمات للمجتمع السيد "الاسرائيلي". والشيء نفسه فيما يخص الزراعة الموجهة للتصدير، فهي سوف تقلل الانتاج للمستهلك المحلي، وتراكم الارض والارباح في ايدي كبار الملاك وتطرد المنتج الصغير من السوق لينضم الى العاطلين عن العمل، وكل هذا يندرج في مشروع اعادة التثقيف "بقيم" التبعية.

المساعدات الفنية

بعد فشل معظم المشاريع التي مولتها مؤسسات الاقراض والمنظمات غير الحكومية والـ UNDP والانروا فقد اتجه الكثير من هذه المؤسسات نحو ما يسمى بالمساعدات الفنية. وعلى الرغم من انه من السهولة بمكان اكتشاف فشل برنامج اقراضي معين فان من الصعوبة اكتشاف فشل برنامج تدريبي. ان برنامج مؤسسة التعاون الفلسطينية "جنيف" هو نموذج جيد هنا، لكنه ليس الوحيد. فقد بدأت بتقديم قروض منذ منتصف الثمانينات. وفي اوائل التسعينات

---

[23] Water and Agriculture in the Occupied Territories. The World Bank Report, 1994, p 2.

ادركت هذه المؤسسة ان برنامجها انتهى الى فشل كبير. لذا اتجهت نحو التدريب، وهي بينما تنتقد مشاريع الاقراض الاخرى فقد وضعت نفسها بعيدا عن هذا النقد[129].

لقد تعهدت المجموعة الاوروبية بانجاز برنامج تدريب للشعب الفلسطيني. كما ان البنك الدولي قد خصص من ميزانيته جزءا لهذا التدريب ايضا.

"تشكل المساعدات الفنية جزءا لا ينفصل عن برنامج المساعدات الطارئة ويعطي اولوية لـ 100 نشاط (الملحق رقم 2)، اضافة الى مساعدة سريعة لتنفيذ برامج الاستثمار في برنامج المساعدات الطارئة، فان برنامج المساعدات الفنية سوف يتضمن التدريب وتنمية المؤسسات لكي تزيد من مستوى الفعالية والكفاءة الفلسطينية في التخطيط وادارة نفسها والتنسيق وتنفيذ برامج التنمية واعداد السياسات والتحليل الفني للاولويات ودراسات الجدوى للاولويات الاستثمارية" [24].

واضح ان تركيز المساعدات الفنية ليس على الامور العملية. فهناك اهمال كامل للتدريب التعاوني وللتدريب على المساهمة الشخصية في اقامة المشاريع الانتاجية في حين ان المساعدات الفنية تتخذ شكلا مشوها مرتبطا بالسياسات المسيّسة للبنك الدولي والتي هدفها اعادة تثقيف الشعب الفلسطيني بما ينسجم مع التغيرات الاخيرة على المستوى العالمي، مثلا، التركيز على الخدمات والاستهلاك وليس على الانتاج وخلق كوادر مدربة الى جانب غياب مشاريع تشغيلية، لتظل هذه الكوادر في حلم ووهم الحصول على وظيفة او على قرض بالواسطة والمحسوبية والرشوة. وفي كل هذا "اعادة تثقيف" لارساء "قيم" منافية للاستثمار والانتاج والمبادرة.

الباب الثالث

---

[129] انظر نشرة: "تنمية" الصادرة عن مؤسسة التعاون، جنيف ، العدد 37 ، 1994، ص 6.

[24] Ibid.

الاتفاقية وحصار السلام!

قراءة في الاتفاقية على ضوء "اعتقال" الشعب واغتيال الاقتصاد والتنمية

ليست هذه دراسة في تفاصيل الاتفاقية الاسرائيلية الفلسطينية، كما انها ليست دراسة لجميع جوانبها ولكل ما فيها من نصوص وتفاصيل مملة[130]. هذه محاولة لتناول جوانب معينة في الاتفاقية اصبح تناولها ضروريا لاربعة اسباب على الاقل:

الاول: وجود تكرار ذلك الكم الهائل من احاديث العاملين والعاملات في السلطة الفلسطينية وخارجها سواء في الاقتصاد والسياسة عن دولة فلسطينية ممكنة وعن اقتصاد مستقل وتنمية مؤكدين... الخ.

والثاني: قيام السلطات الاسرائيلية بمحاصرة الضفة الغربية وقطاع غزة، أي فرض حالة اقتصاديات الحصار، منذ 25 شباط 1996 (وتقاطع هذا وتناقضه مع الاتفاقية).

والثالث: اتضاح معنى اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الضفة والقطاع واختلافه الواضح مع الانسحاب.

ما اود قوله هنا هو انه بين ادعاء الجانب الفلسطيني اننا نسير باتجاه تحقيق "الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف" ، وبين قيام اسرائيل بمحاصرة الضفة والقطاع واستمرار جيش الاحتلال في العربدة اينما اراد، يكمن فرق واضح مفاده ان ما حصل ليس الا اعادة انتشار لجيش معين في منطقة هي ضمن سيادته وهيمنته وسيطرته ليس اكثر.

والرابع: ان هذه الاتفاقية نموذج على تمرير وصفات البنك الدولي ليس في الخصخصة وتحرير الاقتصاد وحسب بل في تعميق التبعية الى حدود الغاء السيادة.

وبما ان ما حصل (حتى الان على الاقل) ليس الا اعادة انتشار، فان كل فلسطيني شارك في صياغة هذه التسوية او وافق عليها او احتفل بها، انما هو في احسن احواله شخص يعيش برغائبية عالية ويسقطها على الواقع فتتحطم كالزجاج على حجر الصوان، ولكن المأساة تكتمل حين يقوم بلملمة قطع الزجاج مهيئا لنفسه انها لم تتحطم ومن هنا يصبح المطلوب من كل من قام بهذا ان يعيد التفكير والتقييم، وان يتنازل من "علیائه" ويقول للاخرين: نعم هذا ما حصلنا عليه، ولسنا افضل منكم فاعينونا.

ماذا يعني هذا؟

يعني هذا بوضوح ان اتفاقية من هذا الطراز عاجزة عن مجرد التوجه نحو اي شكل من الاستقلال والسيادة. وطالما هي كذلك، فليس هناك ما يجمعها بأي نشاط تنموي سواء ارتفع

سقفه او حتى انخفض. اما الفلسطينيون الذين ما زالوا يتحدثون عن "تحسين الاوضاع عبر تطبيق الاتفاق" فان احاديثهم هذه لا شك مدعاة للدهشة بقدر لا يقل عن ذلك القدر من الدهشة، وحتى الرثاء لنوعين آخرين من اقتصادييننا وهما: ذلك الفريق من الاقتصاديين الاكاديميين الذين كانوا حتى خلال الانتفاضة يرفضون مجرد التفكير في فصم العلاقة مع اقتصاد الاحتلال، اي فك الارتباط، وهم الذين طالما بيّنا لهم ان ما قرأوه في الجامعات الغربية هو موديلات نظرية مفترضة لا مقام لتطبيقها في واقعنا، بل حتى في واقع الغرب نفسه.

وابعد من هذا، فان هؤلاء قد عجزوا عن رؤية مسار وخطة اقتصاد الاحتلال لفك العلاقة وطلاق اقتصادنا بطريقة تبقي على تبعيتنا لهم، وتوقف تبعيتهم الشكلية لنا [131].

اما الفريق الثاني، وهو على اي حال نفس الاول او جزء منه، فهو مشغول اليوم بتعداد خسائر اقتصادنا من "جور الاحتلال وهجرانه لنا" فقد صعب عليهم "الجفا" ولذلك، نرى الصحف المحلية زاخرة ببكائيات اقتصادية على شكل مقالات ومقابلات واحصائيات مع اقتصادييننا واقتصادياتنا، كما نجد الكثير منهم وقد "تربع" في هذه الصحيفة او تلك "كخبير" او على طريقة "شبيك لبيك خبيرك بين ايديك". هذا وكأن المشكلة هي في مهارة عد الخسائر!.

محدودية الاتفاقية تستوجب الخروج وليس التكيف

يقودنا تناول محدودية اتفاقات التسوية الى نقطة البدء فيها وهي ان هذه الاتفاقية لم تقم ابدا على اساس من التكافؤ. وعليه فان الحد الادنى لدور الطرف الفلسطيني لا بد ان يكون الدفع باتجاه تغييرها وصولا الى اعادة بنائها بموجب مصالحه في الاساس دون ان يأخذ مصالح الاخر بالاعتبار، لان هذا الاخر لا يأخذ حتى مجرد وجود الفلسطيني بالاعتبار. فالاتفاق هو اسقاط من الخارج صيغ في الدوائر الاميركية والبنك الدولي آخذا مصالح اسرائيل بالاعتبار، مفترضا ان دور الفلسطينيين والعرب هو خدمة هذه المصالح، لذا فان قراءة بسيطة وحتى ساذجة للاتفاقية توصلنا الى قناعة تؤكد ان اتفاقية من هذا الطراز لا يمكن تطويرها، وعليه، فان محاولة الالتزام بها اخطر من توقيعها.

نورد فيما يلي نقاطا اختلالية بارزة في هذه الاتفاقية، وابرازها يأتي هنا من قبيل تعارضها مع طموحات خطة استثمارية محلية. دون ان نعالج الجوانب السياسية في هذه الاختلالات. وان كان الفصل بين الاقتصاد) وبين السياسي، امر صعب.

ورد في ص 15: **"في منطقة ب لا تنقل الى الفلسطينيين الصلاحيات المتعلقة بالاراضي".**

هذا يعني بوضوح انه في حالة وجود مخطط او حتى مستحدث فرد فلسطيني فانه لا يستطيع التأكد بأن ما سيقيمه على هذه المنطقة سوف يبقى او سوف تبتلعه احدى المستوطنات.

---

[131]– يقوم اقتصاديونا بتقليد الاقتصاديين الاسرائيليين، كما كان الاقتصاديون التقليديون الالمان يقلدون الانجليز والفرنسيين بطريقة غبية على حد وصف ماركس لهم، رأس المال، المجلد 1–2، ص 13، بالعربية– ترجمة محمد عيناني.

واذا عرفنا ان معظم الاراضي هو في هذه المنطقة (ب) وهي منطقة (التي سوف تؤجل الى المرحلة النهائية من المفاوضات) فان انقطاعا حادا سوف يصيب اي مشروع متوقع ناهيك عن اصابة اي تكامل مشروعاتي في الاقتصاد ككل. اما هذا القطع من قبل الاحتلال فانه قطع "محمي" بهشاشة الاتفاق نفسه. حيث لا توجد نصوص تمنع اليد الحرة لاسرائيل من قطع ما تريد. تجدر الاشارة هنا الى ان عدم استعادة الفلسطينيين للصلاحيات على الارض هو غياب موضوعة السيادة، وهو الغياب الذي يكشف هشاشة الاتفاق وحتى خطورته في المستقبل. قد نكون وضعنا يدنا الان على المشكلة الاساسية وهي ان ما تقوم به اسرائيل سواء خلال الحصار او قبله. وما ستقوم به بعده، هي امور معتمدة على مصدري قوة ودفع لا يستهان بهما:

الاول: ان معظم ان لم نقل مختلف اجراءاتها متطابق مع نص الاتفاق، مما يعني ان الخلل كامن في الاتفاق نفسه الذي لا يتطرق للسيادة الفلسطينية لا على الارض ولا حتى على الموارد .

والثاني: ان اسرائيل لم تتخل عن الايديولوجيا الصهيونية التي تحلم بالوطن العربي وليس باقليم صغير هو فلسطين.

من يتجاهل هاتين الحقيقتين يوقع الناس في اوهام في منتهى الخطورة. ولعل السؤال الذي يحتاج لاجابة هو: هل لدى دوائر الحكم الذاتي الاقتصادية بانواعها وتنوعاتها محاولة لتوفير مخرج بسيط متواضع مثلا: دراسة هذه المنطقة جيدا، وتوقع اية اجزاء من هذه المناطق (مستبعد) ان يصادرها الاحتلال، وبالتالي ان تشمل في خطة التنمية مباشرة او متوسطة المدى فحتى الحديث من قبل كوادر هذه الدوائر عن "تطوير" الاتفاق لم يرق بعد الى حصر الامر في مستوى اقتصادي جزئي بهذا النطاق والعمل عليه. اي باختصار لا توجد محاولات من قبل الواثقين بالاتفاق من اجل ان يقوموا باستغلال ما يعتقدون انها امكانيات متوفرة في الاتفاق. اما نحن فنرى ان الامكانات او الفرص المحدودة كانت اصلا موجودة خلال انتشار الاحتلال وليس بعد اعادة انتشاره.

ورد ص 37: **"اية ترتيبات واجراءات امنية تسري في اعقاب اعادة الانتشار للقوات العسكرية الاسرائيلية لن تضعف او تقوض اهمية برامج التنمية الفلسطينية ومشروعات اعادة الاعمار والتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن تحول دون اظهار الكراهية المعنوية المادية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة".**

في البداية لعل هذه الفقرة نموذج على بؤس ترجمه نص الاتفاقية. ربما تتضح اكثر هشاشة الاتفاق اذا ما جرت ترجمتها بشكل مناسب. اثبت مأزق الاغلاقات ولا سيما الاغلاق او الحصار الاخير (30 تموز وحتى اواخر آب) ثم ايلول 1997، ان ما تسمى بالاجراءات الامنية الاسرائيلية هي حرب منظمة ضد الوجود الفلسطيني. ليست مجرد التجويع اليومي، انها التقويض والاقتلاع البنيوي، ومن هنا فهي حائل واضح في وجه محاولات العيش فما بالك بالتنمية. فاية خطة استثمارية فلسطينية سواء على مستوى المنتج الفرد او الاقتصاد الكلي

يمكن وضعها في منطقة بوسع عدوها شل مختلف الانشطة الاقتصادية فيها شلا تاما، فليس الحصار مجرد متغير طارىء يمكن اخذه بالاعتبار وبالتالي تقدير الخسائر التي قد تترتب عليه، انه اعادة لمجمل الاقتصاد سنوات الى الوراء.

قد يقول البعض انه من المناسب هنا استخدام الضغط السياسي الدولي من اجل الحصول على اعلى ضمانات ممكنة بعد تكرار الحصار والطلب من مصادر التمويل تقديم ميزانية اضافية للطوارىء" ووضع هذه المسألة كمسألة ملحة اولى مطلوب تعديلها في الاتفاق. ربما، ولكن الانظمة الرسمية ابعد من تكون عن الضغط على اسرائيل، وهذا يعني عدم توفر ضغط لارغامها على التعديل لان الفلسطينيين حيث حصروا جميعا داخل مصيدة كانتونات الحكم الذاتي لم يعودوا هم انفسهم قادرين على الضغط وليس الضغط الحقيقي سوى الضغط الفلسطيني.

ورد في ص 39 عن تبادل المعلومات بين الطرفين: " **...وينسقان بشأن السياسات والنشاطات... فيما يخص الارهاب واعمال العنف والتحريض، اية معلومات يمكن ان تقدمها اسرائيل للفلسطينيين عن "متطرفين" اسرائيليين؟"** . من الواضح ان هذه خدمة من طرف واحد. ولكن دعنا من هذا ، فطالما ان هناك اتفاقا من هذا الطراز ، فلماذا لا يوضع هذا البند للحيلولة دون قيام اسرائيل بفرض الاطواق الامنية؟ وطالما ان الطرف الفلسطيني يقوم بهذا الدور، فما معنى الحصار؟ هنا لا نعتقد ان هدف الحصار هو فقط العقاب الجماعي، بل ان العقاب الجماعي ليس الهدف الاساسي، يبدو ان الهدف الاساسي هو تقويض البنية الانتاجية الفلسطينية واحداث قطع اضافي وقسري لها الى جانب عوامل القطع الاخرى مثل ندرة السيولة المالية. والمنافسة الاجنبية اي ان موقف اسرائيل من تقويض الوجود والهوية الفلسطينيين ما زال كما هو. وان التسوية بالنسبة لاسرائيل هي مجرد حلقة او جزء من اجزاء مخططها في تبديد الهوية الفلسطينية وليست (كما تدعي مختلف الانظمة الرسمية العربية والامبريالية) انتقال اسرائيل الى مواقف مختلفة.

ورد في نقطة "د" من نفس الصفحة:

"منع ومعالجة اية محاولة (في مجال الارهاب والعنف.....) تتسبب بالضرر وتعود بالاذى على البنية التحتية التي تخدم الجانب الاخر بما في ذلك الطرق والمياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية والمجاري".

وهذا الشرط لا يجري تطبيقه الا على الفلسطينيين، فالاتفاق مصاغ لحماية اسرائيل وحدها، لقد ادى الحصار الى ضرب مختلف المجالات المذكورة في هذا البند تحديدا، ولكن ما قامت به اسرائيل غير مشمول حقيقة في الاتفاق، لان المقصود في هذا البند ما يسمى (الارهاب) الفلسطيني وهذا يعني ان ما تقوم به اسرائيل هو خطى رسمية "شرعية" على الفلسطينيين قبولها وحتى الدفاع عنها.

ورد في ص 63: **تسهيل دخول وخروج البضائع**.
نلاحظ ان هذا لا يحصل بشكل مناسب من جهة، ومن جهة ثانية فان الطوق قد خلخل كل هذه العملية، وهذا يعني عجز السلطة عن الوفاء بتعهداتها للمنتج المحلي والتاجر والمستورد ومن عقدت معهم صفقات من الوطن العربي او الخارج. كما ان لاغلاق المنافذ في العلاقات الاقتصادية بالخارج دورا خطيرا في اعاقة اية صفقات واتفاقات تجارية ممكنة في المستقبل. فليست هذه مناطق غير مستقرة، وانما مناطق محتلة حقا مناطق معتقلة، فمن يريد عقد صفقات فسيجد ان الاصح هو ان يعقدها مع الاحتلال لان الاتفاق وضع القرار بيده، ومن هنا يصح ما قلناه باستمرار ان المطلوب سيادة على الدونمات وليس على الورق.

ورد في ص 113 حول رسوم المسافرين:
"الدخل المقدر لهم (وعددهم 750000 شخص) يقتسم مناصفة؟
يدفع المجلس الى اسرائيل دولارا واحدا عن كل مسافر مقابل الخدمات وصيانة وتطوير الارصفة، يتابع النص **"فوق هذا العدد تتسلم اسرائيل ما يعادل 10 دولارات امريكية لرسوم المسافرين ويتسلم المجلس 16 دولارا."**
وهذا ايضا دليل على ان اسرائيل لم تخرق الاتفاق، فلماذا تتقاضى اسرائيل هذا الريع؟ هل لانها اقامت الارصفة؟ ربما، ولكن الم تستحلب اسرائيل اقتصاد هذه المناطق طوال ثلاثة عقود؟ الم يكن تمويل اقامة هذه الارصفة من فائض انتاج الشعب الفلسطيني؟
لا شك ان المفاوض الفلسطيني كان اضعف من المحاورة على هذا الاساس وهنا ربما يقول البعض: الم يكن الاجدر والحال على هذا المنوال ان يجري استئجار هذه الارصفة من اسرائيل، اعتقد ان هذا غير ممكن ابدا، لان الوجود الاسرائيلي على المعابر هو الوجود الحقيقي.

ورد في ص 174:
"سوف يبلغ الجانب الفلسطيني نظيره الاسرائيلي باي اكتشاف وانتاج للنفط والغاز يقوم بهما او اي جهة اخرى بموافقته".
هذا يعني ان الاتفاقية اقرت لاسرائيل السيطرة على باطن الارض كما هو على ظاهرها والامر ليس امنيا هنا بالطبع، فالى جانب تصرف اسرائيل بالمياه فانها تتصرف بأي مخزون آخر في باطن الارض، فهل يمكن لاتفاق يسمح لاسرائيل بان تغوص في عمق الارض ان يقود الى سيادة او استقلال اقتصادي.!
قد ينسب البعض لهذا النص مشكلة الغموض او عدم وضوح الترجمة، ربما ولكن سواء كان الامر على هذا النحو او غيره فانه يجيز لاسرائيل تفسيره على اساس انها على الاقل شريكة وان لها حق ايقاف المشروع .. ولا شك ان هذا مقصود به الى جانب الاعاقة الاقتصادية

(على مستويي الحياة والتنمية) اعاقة السيادة، والمهم ان هذا يساهم في الحيلولة دون وضع خطة استثمارية لهذه المناطق.

ورد في ص 190:

"سوف يضمن الجانب الفلسطيني بان البناء المتاخم للمستوطنات والمواقع العسكرية لن يعود بالضرر عليها او يؤثر عكسيا عليها او على البنية التحتية التي تخدمها".

اولا: كيف نستطيع ان نحصر امتداد هذا النص وتطبيقه حتى المرحلة الانتقالية فقط؟ وما الذي يمنع امتداده لما بعد الانتقالية لا سيما انه لا يوجد نص بهذا الخصوص.

ولو استثنينا الحديث عن السيادة والحق القومي في الارض، فان نصا كهذا خطير على الزراعة في بلد يشكل القطاع الزراعي عموده الفقري، فهو ينص على بقاء المستوطنات، وعلى اطلاق يدها في التهام الارض فما من احد يعرف مدى توسع المستوطنات وما هو المدى "المساحي" الذي تحتاجه لكي لا يعتبر نشاط زراعي فلسطيني مؤثر عليها ام لا، ناهيك عن ما يمكن ان تفرضه من شروط "امنية لحمايتها" [132]. يتضح غياب السيادة هنا حينما ندرك ان المستوطنات (بما هي طارئة) اصبحت الاساس...اي ان على الوجود التاريخي الفلسطيني ان يتكيف بمقتضى حاجاتها.

ورد في ص 260:

"ستنقل اسرائيل الى الجانب الفلسطيني 75% من ضريبة الدخل المجباة من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين في اسرائيل. كما ستنقل الى الجانب الفلسطيني كامل المبالغ من ضريبة الدخل المجباة من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين في المستوطنات" . واضح ان هذا يعطي مشروعية اعلى للمستوطنات وهو يعني ايضا تشجيع العمال الفلسطينيين على العمل فيها. وهل تعني هذه الافضلية المعطاة للمستوطنات امرا غير ان هذه المستوطنات باقية؟ ....

فيما يخص السياحة بشكل عام: تشكل القدس هنا مركز الامر، فهي الموقع السياحي الاساسي، وحيث انها ليست بيد سلطة السياحة الفلسطينية، فان السياحة تفقد ميزتها المقارنة مما يدفع هذه السلطة لاستثمارات عالية في مواقع سياحية اخرى اي اقامة "المصائف والمشاتي" لتعويض الخسارة، ولكن الامر يعود ليرتبط ثانية بالسيادة. فعدم السيادة على المعابر يدفع السواح باتجاه العبور من البوابات الاسرائيلية والاستقرار في الفنادق الاسرائيلية وربما، بعد قليل، الاردنية ليزوروا مناطق في الحكم الذاتي ويعودوا للنوم في اسرائيل او الاردن. فالسائح هو في حالة اجازة واسترخاء وليس في حالة عمل وتحديد مواقف سياسية.

---

[132] حول سياسة اسرائيل لفك اعتمادها على عمالنا وبالتالي طردهم التدريجي، انظر: من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية . د. عادل سمارة، منشورات دار كنعان، دمشق 1988.

من هنا يصبح اساسيا جدا فك الارتباط السياحي مع اسرائيل بدءا من المعابر وانتهاء بالسيادة على القدس.

- ورد في ص 265:

"السلع في القائمة "أ1" المرفقة بالملحق "1" المصنعة في الاردن ومصر خاصة وفي الدول العربية الاخرى، سيكون الفلسطينيون قادرين على استيرادها بكميات يتفق عليها الجانبان وفقا لاحتياجات السوق الفلسطينية كما قدرت حسب الفقرة "3" ادناه.

"نفس الشيء الفقرة التالية عن "أ2" مضافا اليها الدول الاسلامية.

ورد في ص 266 نقطة 5أ: القوائم "أ1" "أ2" و 3 تخضع للمعايير الاسرائيلية فيما يتعلق بالجمارك وضريبة المشتريات والجبايات والرسوم الاخرى....".

رغم ان هذه القوائم الطويلة تبدو كتسهيلات اقتصادية. الا ان ورودها بكل هذا التفصيل الممل مقصود به تقييد الجانب الفلسطيني وحصره بدقة في الحدود التي وضعها الطرف الاسرائيلي. انه يعني التدخل في التفاصيل ليضمن الاشراف المباشر. كما انه ليس واضحا ان كان استيراد هذه المنتجات سيبقى محصورا في الاردن ومصر ام يتسع لاختيار بلدان اخرى.

هنا يدخل عامل آخر في الامر وهو ان الاتفاق يقدم مكافأة لسلطات مصر والاردن نظرا لاعترافهما باسرائيل. فليس شرطا ان تكون لدى الاردن ومصر افضل الاسعار والمنتجات من بين الاسواق العربية. اي ان المقصود وضع كل ما يتعلق بالاتفاق في خدمة مصالح وعلاقات ورضى اسرائيل.

تكشف هذه المادة من الاتفاقية محدودية الاتفاقية لا بل وجوهرها. فالوضع الطبيعي في السوق العالمية، ولا سيما في هذه الحقبة من تاريخ الرأسمالية، هو ان يقوم كل بلد بالتبادل الحر طبقا لمصالحه. الا ان الامر في مناطق الحكم الذاتي هو ان تبادلها يجب ان يكون بموجب علاقات اسرائيل مع الخارج. قد لا يكون من نافل القول الاشارة الى ادراج الاردن كطرف على الفلسطينيين الاستيراد منه حتى قبل ان يوقع الاردن اتفاقا مع اسرائيل.

- نقطة 8: **التزام بقوانين المنشأ**.

ما المقصود هنا؟ هذه النقطة ربما متعلقة بالنقطة اعلاه. بمعنى، ان منشأ بضاعة معينة يجب ان يكون الجانب الاسرائيلي راضيا عنه. وبهذا تكون هذه النقطة مكملة وموضحة للنقطة السابقة لها.

- ورد في ص 267: نقطة 10: **"ما عدا "1 أ" و أ"2" تخضع للمقاييس التي تطبقها اسرائيل فيما يخص رخص الاستيراد".**

وهذا يعني تقييد اكثر من قبل الجانب الاسرائيلي لا سيما ان هناك ضمانات وشروطا بأن لا تتدفق هذه السلع الى السوق الاسرائيلية. اضافة الى ان هذا التدخل الاسرائيلي الدقيق في تفاصيل الالية الاقتصادية في مناطق الحكم الذاتي لا يعني بأي حال من الاحوال ان هذا الاتفاق او هذه العلاقة هي علاقة انتقالية باتجاه فك الارتباط. وانما هي علاقة باتجاه تركيز دور اسرائيل كاستعمار داخلي.

ورد في ص 264: **"لجنة اقتصادية مشتركة دائمة"**.

واضح ان هذه اللجنة مشتركة فيما يخص الفلسطينيين . اي انها لجنة لتثبيت الهيمنة الكولونيالية الاسرائيلية على مناطق الحكم الذاتي. انها في الحقيقة لجنة حاكمة ومقررة. وبالتالي، فهي التي تصوغ من اين يستورد الفلسطيني والى اين يصدر، ومع اية دولة يتعاطى واية دولة يقاطع.

على ضوء الوضعية الضعيفة للطرف الفلسطيني في التفاوض وما بعده، كان يجب العمل على تحويل العلاقة من لجنة مشتركة الى تنسيق بين الطرفين وذلك ليحصل الفلسطينيون على حرية تحرك اكثر. ان وجود لجنة مشتركة غير متكافئة الصلاحيات وتدخل اسرائيل في كل صغيرة وكبيرة لا يفسح مجالا لخطة استثمارية مناسبة.

ورد في ص 271:

من مهام اللجنة المشتركة مناقشة: **"اقتراحات فلسطينية لزيادة أ"1" و أ"2" تقدير اقتراحات السوق الفلسطينية"**. هذا يعني ان اسرائيل شريكة في كل شيء حتى في تحديد وتقدير الطاقة الاستهلاكية الفلسطينية. وكما هو ملاحظ "مناقشة" وليس مجرد الاطلاع مما يعني ان بوسع الجانب الاسرائيلي رفض استيراد الطرف الفلسطيني لحاجات اساسية. لا بل ان رقابة وتحديدا دقيقين من هذا الطراز لا تحصل احيانا فيما بين شركة استيراد محلية وحكومة بلادها.

مقابل هذا كله، لا يوجد في الاتفاق ما يشير الى تحديد لتدفق اي من مختلف انواع التدفقات السلعية والخدماتية من اسرائيل الى الحكم الذاتي، بينما هناك تحديد لكل شيء من المناطق الى اسرائيل. ولا شك ان هذا ، بمفهوم الجانب الاسرائيلي، يندرج في نطاق ما تسمى بالمتاجرة الحرة بين الطرفين. كما ان الاتفاق يخلو من اي التزام اسرائيلي بادخال منتجات الحكم الذاتي اليها. وعليه، فان ما حصل ولا يزال خلال الاغلاق كان منع منتجات الحكم الذاتي من دخول اسرائيل دون ان تستطيع سلطات الحكم الذاتي لا منع المنتجات الاسرائيلية ولا استيراد بدائل لها. وكانت النتيجة كما نرى، نزيف المزيد من السيولة النقدية من هذه المناطق الى اسرائيل دون اجتذاب سيولة بديلة الى هذه المناطق نظرا لعدم سماح اسرائيل بادخال منتجات هذه المناطق اليها والتي هي محدودة في الاصل.

اما ما ذكر على لسان السيد **احمد قريع** الذي وقع الاتفاق الاقتصادي في باريس عن الجانب الفلسطيني ورئيس مجلس الحكم الذاتي حاليا، بان الاتفاق يسمح لطرف بمقاطعة منتجات الطرف الاخر فهو بلا اساس في الاتفاق نفسه. وهذا يعني ان الطرف الاقوى هو القادر على المقاطعة كما فعلت اسرائيل. كما انه لا اساس في الاتفاق لقول السيد قريع[133] بأن الاتفاق ينص على الحراك الحر للبضائع وقوة العمل بين الطرفين. فالاتفاق ينص على استخدام كل طرف لعمال من الطرف الاخر، لكنه لم يضع هذا بصيغة الالزام، وهو ما يجعل اسرائيل

---

[133] جريدة القدس، 13-3-1996.

حرة في هذا الصدد، وهذا ما حصل مرارا منذ توقيع الاتفاق نفسه، اضافة الى ان حراك البضائع الفلسطينية مقيد، في حين ان الامر ليس كذلك بالنسبة للبضائع الاسرائيلية.

والحقيقة ان هذا تطبيق فعلي وواضح لعلاقة الاستعمار الداخلي التي تقيمها اسرائيل بين الطرفين. فمناطق الحكم الذاتي ليست مناطق مضمومة "بالمعنى القانوني" لاسرائيل. ولكن حراك المنتجات وقوة العمل ورأس المال الاسرائيلي فيها حراك حر تماما "هذا دون ان نشير الى تحكم اسرائيل بالاراضي الذي هو احتلال مباشر". وبالمقابل، فان حراك قوة العمل والبضائع، ولا لزوم للحديث عن رأس المال، من هذه المناطق الى اسرائيل مقيد تماما، ومرهون بالقرار الاسرائيلي. بمعنى آخر، فان علاقة هذه المناطق باسرائيل لا تعني ، ولا تستطيع التطور الى سوق مشتركة لاسباب عدة احدها ان حراك قوة العمل وحتى راس المال من الجانب الفلسطيني لا يواكب حراك السلع. ولننظر الفقرة التالية:

- ورد في ص 281:

العمل: "سيحافظ الجانبان على اعتيادية حركة العمل بينهما، وخضوعا لحق كل جانب في تحديد، من وقت لاخر، حجم وشروط حركة العمال الى منطقته. واذا علقت الحركة الاعتيادية مؤقتا من اي طرف، يجب اشعار الجانب الاخر فورا، ويمكن للجانب الاخر ان يطلب مناقشة الموضوع في اللجنة الاقتصادية المشتركة.

يحوي هذا النص على مخاطر فعلية، فالحفاظ هنا امر غير مرتبط بالعدد من العمال المسموح تدفقه من طرف الى آخر. وعدم التحديد هذا في غير صالح الطرف الفلسطيني لان التدفق بالاتجاه المضاد محدود بل معدوم، كما لم تشتمل هذه النقطة "على الاقل" على استشارة كل طرف للاخر اذا قرر استبدال عماله العاملين لديه بعمال من بلد اخر، ونقصد هنا اسرائيل بالطبع التي تستقدم عمالا من مختلف بلدان العالم ليحلوا محل العمال الفلسطينيين وبشكل خاص عمالا من الاردن. طبقا لتقدير اوساط اردنية هناك 20 الف عامل اردني في اسرائيل[134].

ان النص القائل: بقيام كل طرف باشعار الطرف الاخر عند التوقف عن استخدام عمال ذلك الطرف هو نص بلا معنى، لان الطرف الاسرائيلي يقوم بذلك بشكل مفاجيء لا يسمح للطرف الفلسطيني بالتكيف طبقا لهذا المتغير، علما بأن فرص التكيف لدى الطرف الفلسطيني محدودة للغاية.

- ورد في ص 288:

"ما يتعلق بالسلع الفلسطينية الست المستثناة "بشكل مؤقت" من حرية التدفق الى اسواق الطرف الاخر، وهي الدواجن، البيض ، البطاطا، الخيار، البندورة والبطيخ".

---

[134] جريدة القدس، 3-7-1997. وبخصوص العمال الاجانب عامة، فقد بلغ عددهم في اسرائيل قرابة 200 الف عامل، جريدة القدس، 18-6-1997.

لقد تم استثناء هذه المنتجات لانها ذات قدرة تنافسية مع المنتجات الاسرائيلية حيث ان كلفة انتاجها اقل نظرا لقلة اجور عنصر العمل فيها، ولكن مختلف السلع الصناعية الاسرائيلية ومعظم السلع الزراعية الاسرائيلية ذات قدرة تنافسية اعلى من نظيرتها الفلسطينية، وبالطبع لم يجر عليها اي تحديد.

اما الاغلاق، فاقفل الباب على مختلف المنتجات الفلسطينية كليا، وعلى ضوء طبيعة الاتفاق، وتصرف اسرائيل الحر بموجبه، فمن الذي يؤكد ان اسرائيل سوف ترفع هذا الحظر عن السلع الست "الملعونة" ولن تفرضه على غيرها؟

- ورد في ص 289: **"بدون الاضرار بالالتزامات الناجمة عن الاتفاقات الدولية القائمة، سيمتنع الجانبان عن استيراد منتجات زراعية من طرف ثالث قد تمس بمزارعي الطرف الاخر"**.

معروف ان الطرف الفلسطيني ليست له اتفاقات دولية في الاساس، كما ان اتفاق التسوية لا يخوله عقد اتفاقات بشكل مستقل، وعليه، فان هذا يقدم حماية وضمانة لاتفاقات اسرائيل المعقودة قبل الاتفاقية. في هذا الخصوص، فان الاتفاق الاسرائيلي الاردني حول تقديم تسهيلات لاستيراد اسرائيل منتجات زراعية اردنية يتم على حساب علاقة التبعية التي قامت بين اقتصاد الضفة والقطاع والاقتصاد الاسرائيلي. فقد نصت الاتفاقية الاردنية - الاسرائيلية على : **"عندما تقرر اسرائيل استيراد خضار طازجة، فانها سوف تعطي الاولوية للمنتجات الاردنية . في هذه الحالة، فان الصادرات الاردنية سوف تعفى من الجمارك... كما ستقوم اسرائيل بتوفير كافة التسهيلات للمنتجات الاردنية كي تسوق في مناطق الحكم الذاتي**[135].

تمت في العامين الماضيين ترتيبات اردنية اسرائيلية لاستجلاب عمالا اردنيين ليحلوا محل الفلسطينيين حيث بلغ عددهم 20 الفا، وبهذه الخطوات، فان اسرائيل تتحول الى محور تتنافس على "منحه وإعطياته" السلطات الاردنية والفلسطينية، ولا شك ان الاولوية ستكون للنظام الاردني.

لعل الدرس المستفاد من تجربة الحصار المتكرر هو انه قد كشف بوضوح هشاشة اتفاقات التسوية وافتقارها الى تحقيق او احتمال تحقيق السيادة الفلسطينية التي تمكن السلطة الفلسطينية من العمل الحر من اجل مستويات اولية او جنينية من التنمية. في هذا الصدد، ما عاد يفيد عد الخسائر الاقتصادية. ولا امتداح جوانب من الاتفاقية والحلم بتطويرها. ان ما "يمكن" ان يفيد هو: اولا: الحد الادنى ممثلا في العمل على استغلال السقوف الممكنة للاستثمار والتنمية بمشاركة شعبية تصل الى التنمية بالحماية الشعبية، وليس "التنمية" بالنيابة عن الناس كما كان واقع التسوية.

والثاني: العمل على الاندماج والتكامل مع الاقتصادات العربية بهدف فك الارتباط مع اقتصاد الاحتلال، ولا يقلل من اهمية هذا الامر تهافت اقتصادات عربية على اسرائيل فالامر ابعد من الاقتصادات الرسمية، على ان لهذه الامور مجال تحليل آخر.

الفصل الرابع

المانحون

[135] جريدة النهار، 22-9-1995.

برنامج المساعدات الامريكية: تنمية، صدقات ام مشروع سياسي/كولونيالي وتبادل لامتكافىء.

* نشر هذا المقال في مجلة كنعان العدد 85 نيسان 1997

مقدمة

تؤكد مقارنة بسيطة بين الخطاب السياسي الفلسطيني لقيادة الحكم الذاتي وبين خطاب نفس القيادة قبل التسوية، ان استدارة بقدر مئة وثمانين درجة قد حصلت في موقف هذه القيادة من الولايات المتحدة الامريكية، وتحديدا من الادارة الامريكية، اية ادارة... لا فرق. وينسحب الامر، ربما بنسبة اقل، على قوى المعارضة الفلسطينية ايضا رغم النبرة العالية جدا التي وسمت خطاب هذه المعارضة تجاه امريكا بشكل خاص على مدار السنوات المطوية من عمر المقاومة الفلسطينية. لقد وصل الخطاب السياسي الفلسطيني الى درجة التقاطع مع خطاب انظمة الكمبرادور العربية، لا بل ان كثيرين من المثقفين والساسة الفلسطينيين اصبحوا آليات لاقناع نظرائهم العرب بالتطبيع مع اسرائيل.

مقابل كل هذه التغييرات الفلسطينية، يمكننا القول ان تغيرا لم يحصل في الجانب الامريكي. فقد ظل الموقف الامريكي على حاله عمليا، هذا وإن لوّن خطابه السياسي بدبلوماسية تلطّف بعض الشيء من فظاظته، ولكنها لا تغير، ولا تهدف الى تغيير، شيء من جوهره.

نناقش في هذه المقالة ثلاث ورقات امريكية تشكل معا جزءا كبيرا من ادبيات برنامج المساعدات الامريكي للفلسطينيين. وهذا البرنامج نموذج مثالي على الموقف الامريكي الذي لم يتغير كما قلنا (وكما ستبيّن مناقشة الاوراق لاحقا) ، ولكنه يقوم بالمقابل "بترويض" الموقف الفلسطيني ويكيّف موقفه من الفلسطينيين على ضوء تعاطي سلطة الحكم الذاتي والفئات الاجتماعية المؤيدة للتسوية مع الشروط والفهم والموقف الامريكي من التسوية. وهو الموقف الذي هدفه الاساس مصلحة اسرائيل وشروطها ومتطلباتها. اي بعبارة اخرى، فان برنامج المساعدات هذا انما يقوم بربط المساعدة للفلسطينيين مع مشروع "إعادة تثقيفهم" بثقافة الخضوع، وعدم المقاومة، وثقافة اقتصاد السوق، والتبعية للامبريالية والخضوع للكمبرادور وتطبيق وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

ان المظهر الاقتصادي لهذه الاوراق لا يخفي قط جوهرها السياسي. ولعل المفارقة الاكثر وضوحا، هي ان الصيغة التي تتحدث بها هذه الاوراق، وما تنشره وسائل الاعلام المحلية الرسمية وغير الرسمية، تنحصر في ان "الولايات المتحدة تقدم مساعدات للشعب الفلسطيني، وبأنها "رأس" الدول المانحة. لكن قراءة عادية لهذه الاوراق ولا سيما للورقة الثالثة "الدليل التجاري" تبيّن النزعة الاستحلابية الراسمالية الامريكية لاقتصاد الحكم الذاتي. هنا يتضح

الوجه الحقيقي للراسمالية، وهو الربح، بل الربح الاقصى. أما اذا كان بالامكان تحقيق هذا الربح الاقصى عبر إخراج دعاوى صاخب للسياسة الامريكية، فهذا امر افضل ولا شك.

يعود تاريخ المساعدات الخارجية الامريكية الى اتفاقية بريتون وودز عام 1944 وهي التي اسست البنك الدولي لتسهيل الاستثمار الغربي الخاص (في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية) في مواجهة الشرق، واوروبا في مواجهة العالم النامي. وقد تم اقرار تشريعات خلال الخمسينات والستينات كان دورها ربط المساعدات الاقتصادية الخارجية الامريكية بشكل متزايد بالقضايا الامنية (مثلا قانون الامن المتبادل عام 1951 وقانون المساعدة الخارجية عام 1961). وقد استخدمت المساعدات التنموية لاقام[136]ة بنيات اقتصادية وتحالفات سياسية في البلدان الصديقة (غير الشيوعية)[1]

وهذا يعني ان برنامج المساعدات الامريكي هذا، بدأ كبرنامج سياسي بشكل مباشر، واما بعده الاقتصادي فهو من اجل تسهيل الاهداف السياسية للولايات المتحدة، وليس من اجل إحداث تنمية اقتصادية في البلدان التي شملها برنامج المساعدات هذا.وعليه، فقد قام الرئيس كندي عام 1961 بوضع برنامج المساعدات الامريكي ضمن ادارة الدولة، وهو إمعان في ربط بنية وعملية المساعدة الامريكية بصنع السياسة الخارجية.2

اما الاسباب التي حدت الادارة الامريكية لربط هذا البرنامج بادارة الدولة، فهي اسباب متعددة ومتنوعة تلتقي جميعا لتصب في مصلحة الولايات المتحدة كدولة امبريالية تعمل للهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي سياسيا واقتصادبا وايديولوجيا، ولا سيما الهيمنة على محيط هذا النظام. ان اهتمام الولايات المتحدة ببلد او منطقة معينة، ناجم عن كونها مصدرا لمواد خام هامة، او موقعا لاستثمارات امريكية ذات قيمة، او محطّ "عدم استقرار" قائم او متوقع حيث تعطى هذه المناطق اهتماما اعظم.3

يقوم صندوق الدعم الاقتصادي بتقديم المساعدات على اساس مصالح الولايات المتحدة الامنية وذلك من اجل انجاز او صيانة الاستقرار الاقتصادي والسياسي للحكومات المحظية (او على الاقل غير المعادية) للولايات المتحدة4 .

ان معظم اموال صندوق الدعم الاقتصادي تذهب لدعم ميزان المدفوعات من اجل صفقات استيراد البضائع، اما الباقي فيذهب لمشاريع التنمية5.

وفيما يخص المساعدات الامريكية للفلسطينيين، فقد بدأت في فترة متأخرة، وخاصة خلال فترة رونالد ريجان: تأخذ السياسة الامريكية المحددات الاقليمية التي وضعتها ادارة ريجان بالاعتبار، والتي تنص صراحة على رفض اقامة دولة فلسطينية بل تفضل حكما ذاتيا تحت الهيمنة الاسرائيلية6. ان أي استعراض للموقف السياسي الامريكي من القضية الفلسطينية يؤكد أن سياسة الحكومة الامريكية لم تتغير بخصوص رفض اقامة دولة فلسطينية، وحصر الامر في مستوى الحكم الذاتي. ومن المعروف ان مشروع تسوية الصراع العربي–

الاسرائيلي في نطاق حكم ذاتي وحسب قد بدأ قبل ادارة ريجان أي منذ إدارة كارتر التي في ظلها عقدت اتفاقية كامب ديفيد مع النظام المصري تحت حكم السادات، وحينذاك، كان معروضا على الفلسطينيين حكم ذاتي فقط. اما التسوية الاخيرة المسماة مدريد–اوسلو، فلم تخرج عن المسار اياه، وهي تسوية تحت اشراف الامبريالية الامريكية حيث اصرت امريكا على ان لا يحصل الفلسطينيون على اكثر من حكم ذاتي تحت هيمنة الدولة الصهيونية. لعل ما يؤكد الاصرار الامريكي على جعل الحكم الذاتي تسوية نهائية للقضية الفلسطينية هو استخدام امريكا يوم 6–3–1997 حق النقض "الفيتو" ضد قرار مجلس الامن الدولي إدانة قرار السلطات الاسرائيلية الاستيطان في جبل ابو غنيم الذي يجري ضمه الى القدس المحتلة. يتميّز برنامج المساعدات الامريكي بسمة اخرى. ليس فقط ان الولايات المتحدة تسمح لحكومة اسرائيل في لعب دور في عملية إقرار المشاريع، بل انها المانح الوحيد الذي يسمح لاسرائيل بذلك.7

اما كون امريكا المانح الوحيد الذي يسمح لاسرائيل بالتدخل في إقرار المشاريع التي تقيمها في المناطق المحتلة ومناطق الحكم الذاتي (اذا كانت حقا المانح الوحيد الذي يفعل ذلك!)، فهذا امر يكشف الى ايّ حد تخدم الولايات المتحدة مصالح اسرائيل، وإلى أيّ حد هو طوباوي اعتقاد الكثير من المثقفين وقادة الحكم الذاتي الفلسطيني بأن امريكا يمكن ان تتحول الى حكم محايد حتى في عملية التسوية.

1– الورقة الاولى: الاستراتيجية الامريكية للضفة والقطاع 1996–2000 (شباط 1996)

شأنه شأن سائر الادبيات الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة او عن مؤسسات بريتون وودز، ولا سيما البنك الدولي، فان الهدف الاساس لهذا التقرير هو تسويق اتفاقات التسوية :

ان الهدف العام لبرنامج المساعدات الامريكية هو تقوية التزام الفلسطينيين بعملية التسوية وذلك بأن يلمسوا فوائد السلام. يولي البرنامج تاكيدا على كل من المدى القصير، أي النتائج الملموسة، والاهداف بعيدة المدى التي سوف تقود الى تحسينات ملموسة في حياة الفلسطينيين8.

لذلك ازداد اهتمام الولايات المتحدة بدور منظماتها الطوعية في الضفة الغربية وغزة بشكل كبير في أعقاب اتفاق التسوية.

منذ ان بدأت عملية السلام عام 1993 اصبحت المنظمات الطوعية الامريكية مرتبطة جدا ببرامج المساعدات الاجنبية الرسمية الامريكية والتي تديرها الادارة الامريكية من خلال مبعوثيتها المعروفة ب USAID في اسرائيل. ازداد ما تقدمه هذه المؤسسة الى الضفة والقطاع في العقدين الاخيرين بنسبة 75 ضعفا أي من مليون دولار عام 1975 الى 75 مليون دولار عام 19949.

تقول مقدمة التقرير ما يلي:

في اعقاب اعلان المبادىء منحت الولايات المتحدة 500 مليون دولار لبرنامج السنوات الخمس للضفة والقطاع. وقدمت 375 مليون دولار تصرفت بها مؤسسة USAID و 125 مليون دولار جرى تقديمها عبر شركة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار .(OPIC) ان نشاطات الولايات المتحدة لعام 1994 مخصصة من اجل متطلبات بداية عمل السلطة الفلسطينية والشرطة والاسكان ونشاطات البنية التحتية ذات الاولوية العالية. لقد مكّنت هذه النشاطات الولايات المتحدة من التمتع بدور ملموس وجوهري في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الايام الاولى للحكم الذاتي10.

يدل هذا على ان الولايات المتحدة استغلت فرصة ذهبية تتاح للمرة الاولى في التاريخ، وذلك بأن تصوغ اقتصاد بلد منذ لحظات ولادته بالشكل الذي تراه هي بحيث تطبق عليه مختلف بنود النظرية اللبرالية الجديدة ووصفات البنك الدولي، وهي النظرية والوصفات التي كانت لها آثار مدمّرة على بلدان مستقلة ولها بنيات اقتصادية قوية، فما بالك بالضفة الغربية وغزة اللتين تعانيان تراثا احتلاليا منذ 30 سنة! واضافة الى هذا، فان الولايات المتحدة تعمل هي نفسها مثابة حكومة في الضفة والقطاع حيث تتحكم بصرف المبالغ التي تقدمها، وهذا يفرغ سلطة الحكم الذاتي من سيادتها في هذا المجال ايضا. كما ان الولايات المتحدة تحدد المجالات التي تقوم بالانفاق عليها، وهي مجالات لا علاقة لها بالتنمية مثل جهاز الشرطة الواسع او البنية التحتية التي لن تكون بقصد تشجيع الاستثمار، ولكن بقصد اقامة طرق تربط الضفة والقطاع باسرائيل والاردن خدمة لمشروع الشرق اوسطية.

"في الفترة ما بين ايلول 1993 وايلول 1995، دفع برنامج المساعدات الامريكي 44,9 مليون دولار للشرطة الفلسطينية، وهذه توزع من خلال الاونروا. (99.9% من الارصدة المؤكدة هي لهذا القطاع) مقارنة مع 1,63 مليون دولار لاقامة مشاريع صغيرة"11.

يعزّز هذا ما سنورده لاحقا بأن هدف الولايات المتحدة هو تقوية السلطة الفلسطينية كأجهزة داخل المجتمع الفلسطيني، وليس تقويتها كسلطة دولة ذات سيادة، ولا تقوية بنية المجتمع بالطبع. المهم هو ان تقوية السلطة يجب ان تظل، بموجب السياسة الامريكية، ضمن نطاق الخضوع لاسرائيل.

طبقا لما ورد في التقرير، فان الاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة هي التعامل مع المشاكل الاساسية التي تعيق الفرص الاقتصادية، ودعم المشاريع الصغيرة والجزئية، وتوفير التسهيلات للتوصل الى الخدمات المالية، وتسهيلات الى الاسواق، والانتاجية العالمية والمنافسة من قبل الشركات الفلسطينية ووضع اطار لسياسة تطوير القطاع الخاص الفلسطيني12.

ستقوم البعثة بتقديم المساعدة الى عدد من المنظمات غير حكومية الموجودة بواسطة برامج تمويل صغيرة تعتبر واعدة وتتناسب مع المواصفات المطلوبة للمشاريع الصغيرة للوكالة. كما يامل برنامج المساعدات الامريكي بان يحدد ويدعم مؤسسة او اكثر من النظام المالي الرسمي، والتي الى جانب المنظمة غير الحكومية المختارة سوف تطور في النهاية آلية من

اجل خدمات مالية دائمة بحيث يكون بوسعها تقديم تسهيلات ل 150,000 مشروع صغير في الضفة والقطاع.13

وبغض النظر عن كون هذا العدد الكبير من المشاريع الصغيرة ممكن التحقق ، وعن حدود صغر هذه المشاريع التي قد تبدأ من (عنزة لكل بيت)، وتنتهي الى مشغل براسمال 50,000 دولار، وبغض النظر عن ملاحظات كثيرة يمكن ابداؤها في هذا السياق، فان السؤال المطروح هو: اذا كان بوسع مؤسسة امريكية كهذه ان تعمل في اقتصاد بلد بهذا الشكل والاسلوب، فمن هو المسؤول حقا عن الاقتصاد، وهل يمكن التفكير بتنمية بلد تتعدد فيه الرؤوس التي تضع وتنفّذ السياسة الاقتصادية؟. هذا اذا خلصت نوايا كل طرف يقوم بما يسمى "تنمية". ومع ذلك لا بد من إجراء إختبار اكثر دقة في هذا المجال.

قال احد مدراء المنظمات الطوعية:

"هناك مصلحة اكبر في الاستثمار في الابنية وليس الناس الذين يستخدمونها" (مقابلة مع مسؤول رسمي في احد المنظمات الطوعية، غزة شباط 1996)14. لعل هذا الموقف مناقض لما تسميه المنظمات الدولية ب "التنمية البشرية" سواء المستدامة15 ام غير المستدامة. كما انه يكشف ان عشرات آلاف المشاريع المذكورة اعلاه مجرد حديث. بل ان الامر الاكثر اهمية هي قطاعات الانتاج، وهي قطاعات يباعد برنامج المساعدات الامريكي بين نفسه وبينها بوضوح.

يقدم برنامج المساعدات الامريكي القليل وربما لا شيء للتنمية الريفية، والزراعة او الماء اللازم للزراعة. ان الزراعة هي باستمرار مكوّن اساسي للاقتصاد الفلسطيني، تستخدم 80% من الماء المستهلك، وتساهم ب 25% من الانتاج القومي الاجمالي، وتخدم 60% من السكان. ان اسباب عدم اهتمام برنامج المساعدات الامريكية بها، كما تقول منظمات طوعية، وبرنامج المساعدات الامريكي، ورسميون في البنك الدولي، هو ان النشاطات الزراعية قد تشتمل على استصلاح اراض وبالتالي ضمانها لاستعمال الفلسطينيين، كما ان توسيع تزويد المزارعين العرب بالتكنولوجيا المتقدمة، وتوفير الكميات المناسبة من الماء للقطاع الفلسطيني من اجل التوسع الزراعي، كل هذه ترفض اسرائيل حصولها.16

ان هذه المشاريع هي نماذج على المشاريع الصغيرة محصورة ضمن نطاق دعم مؤسسات من طراز عيادة بيطرية متنقلة، مختبر بيطري، عيادة من اجل تعاونيات الثروة الحيوانية، مزرعة اغنام لانتاج الحليب، برنامج لمنع مرض البروسيلا وهو مشروع مشترك مع جامعة الخليل، برنامج انتاج عنب بدون بذور كجزء من تعاونية. إضافة الى هذا، فإن مؤسسة ANERA نفذت عددا من مشاريع حفظ المياه مع جمعيات تعاونية محلية. إلا أن ايا من هذه المشاريع لم يشتمل على استصلاح اراض. وابعد من هذا فان رصيد برنامج المساعدات الامريكي من المتوقع ان ينتهي في السنة المالية القادمة.17

وفيما يخص عدم اهتمام برنامج المساعدات الامريكي بالناس بشكل عام وبتطوير قدراتهم الانتاجية بشكل خاص، فقد علق احد موظفي المنظمات الطوعية قائلا: "من الغريب ان

برنامج المساعدات الامريكي لا يرغب بدعم انشطة تدرّ دخلا كالعمل الزراعي المألوف وخاصة طالما انه معني بخلق فرص تشغيل وتزويد الناس بمداخيل. هناك نقطة تجدر الاشارة اليها وهي ان المياه العادمة في غزة لا يتم تكريرها للزراعة"18.

يستنتج التقرير ان برنامج وكالة الغوث في مجال المشاريع الصغيرة هو "برنامج ناجح". ولكن بالطبع دون توضيح ما هي معايير ذلك النجاح من جهة، وهل هو ناجح في الضفة والقطاع بنفس الدرجة او لنفس الاسباب ام لا، من جهة ثانية؟.

ينص التقرير على ان هناك مبادرة هامة وجديدة من برنامج المساعدات الامريكية وهي تطوير المناطق الصناعية على الحدود. وهو

المشروع الذي حظي بمباركة الاسرائيليين والفلسطينيين والمانحين لانه يخلق فرص عمل ويتجنب الاضطرابات الناجمة عن اغلاق الحدود وتشويش جو الاستثمار، وحاجة السلع والخدمات الفلسطينية الى تسهيلات مناسبة لتدخل سوق اسرائيل (واسواق طرف ثالث عبر اسرائيل)، وهو الامر الذي قاد الى بلورة فكرة مناطق صناعية على الحدود على ان تكون لها وضعية قانونية وترتيب امني خاص على الحدود وفي مناطق الحكم الذاتي.19

ولكن، حتى لو اسمينا هذه المناطق مناطق انتاجية، فهي تابعة ومخصصة لمصلحة اسرائيل. أما القوى البشرية العربية فستكون هناك ليجري استحلابها بدفع اجور متدنية لها، تشكل هذه الاجور "ميزتها النسبية". وكل هذا يصب في فهم امريكا الخاص لمناطق الحكم الذاتي وموقفها المضاد لأية بنية فلسطينية قوية.

كما ان الدعم محدود جدا للصناعة الفلسطينية ... وان مناطق الاحزمة الصناعية ليس لديها الكثير لتقدمه للفلسطينيين حيث انها جميعا عبارة عن شركات تصدير اسرائيلية منهمكة في تصميم الانتاج والتسويق والسيطرة على العمل العربي الرخيص الاجر20.

واضح بالطبع ان موقف امريكا ليس مع اعطاء سيادة للفلسطينيين، ولكن مع ترتيب الامور بحيث تبقى السيطرة الكولونيالية الاسرائيلية كما هي. وهذا ابقاء الامر في حدود خدمة المصالح الاسرائيلية التي لا تخفي امريكا التزامها بها (انظر لاحقا.(

يشير التقريرالى ان هدف برامج المساعدات الامريكية في تطوير القطاع الخاص شمل التدريب على حل النزاعات والبنوك وترتيبات التمويل والرهون والاستثمار والضرائب وادارة المناطق الصناعية وترتيب التأمين وترتيبات الاملاك العقارية وتاجيرها، واذونات التصدير والاستيراد وترتيبات العمل...21.

وبغض النظر عن كون الهدف من هذه التدريبات يندرج في نطاق "إعادة تثقيف الشعب الفلسطيني" بالثقافة الراسمالية ، أي ثقافة الفردية والسوق الحرة طبقا لما تطرحه اللبرالية الجديدة اليوم، وهذا مختلف عن التثقيف بعلم الراسمالية، فان السؤال الذي يبرز بخصوص مختلف انواع التدريبات التي تجرى في الضفة والقطاع هو حول حدود جدّية هذه التدريبات من جهة، ومدى كونها تتطابق مع حاجات الاقتصاد والادارة المحلية من جهة ثانية، وكذلك مدى كونها جزءا من برنامج عام للتدريب على المتطلبات المحلية. لا بل ان الامر يصل الى

حدّ دفع الفلسطيني ليفهم وضعه الاقتصادي معطيا الاولويات للمصالح الاسرائيلية على مصلحته ومصلحة شعبه.

ولنأخذ المثال التالي:

السيد دينيس روس الذي يقيم في واشنطن هو المسؤول الاساسي عن مختلف قرارات السياسة المتعلقة بالمساعدات الامريكية للضفة الغربية وقطاع غزة. انه المسؤول عن اختيار القطاعات التي يعمل فيها برنامج المساعدات الامريكي وتلك التي يجب ان لا يعمل فيها. إن بوسعه الادلاء بدلوه في (اختيار المشاريع مباشرة وتشكيلها)22.

وطبقا لاقوال احد الرسميين في الادارة الامريكية : مثلا، – بعد ان يستشير الاسرائيليين بالطبع– يقرر السيد روس كم بئر ماء يمكن ان تحفر في الخليل وما حولها؟ ان الادارة الامريكية معنية جدا بالمناطق الصناعية.23

يتناول التقرير نفسه في (ص5) مسألة الموارد المائية... حيث يشير الى عدم توفر الاهتمام الكافي بالمياه او اعادة استخدام المياه المستعملة واعادة معالجتها، وكذلك الحديث عن توفير مصادر مائية جديدة...الخ.(ص5). ولكن لم يذكر التقرير كلمة واحدة عن المياه التي تغتصبها اسرائيل من الضفة والقطاع وهي قرابة 650 مليون متر مكعب. أي ان التقرير الامريكي يرى القشة ولا يرى الجمل. وهذا هو تحديدا اعادة تثقيف الشعب الفلسطيني بالتبعية وبالتسليم "بحق" الاحتلال بكل شيء. فاية تنمية يمكن الحديث عنها اذا لم تأخذ بالاعتبار سيادة الناس على مصادرهم ولا سيما اذا كانت هذه المصادر في يد العدو؟.اليس هذا التجاهل هو شكلا من اشكال التدميرالنفسي بحيث لا يجرؤ المتدرب في برنامج تموّله امريكا او الموظف في إحدى منظماتها الطوعية او غير الحكومية على مجرد التفكير باستعادة ما يغتصبه الاحتلال؟.

يتحدث التقرير عن اعادة تكرير المياه العادمة، وعن استيراد مياه من البلدان المجاورة وعن قيام اسرائيل "بالتخلي عن 70–80 مليون متر مكعب سنويا اضافة الى الاستعمال الحالي في الضفة والقطاع والذي هو 200–240 مليون متر مكعب، وعن ان حكومة اسرائيل سوف تسلم للفلسطينيين بعض الآبار"(ص5). لكن هذا كله بلغة لا تشير ابدا الى ان هذا حق للفلسطينيين. وعليه، يبدو كأن اسرائيل "تتنازل عن بعض "حقوقها" من اجل دفع عملية السلام"!!. هذا هو الخطاب الجديد لتعميق التبعية وجعلها "استدخالا للهزيمة."

ولأن معدّي التقرير يعلمون ان مصادر الماء محدودة في الضفة والقطاع، فهم يقترحون نظاما متقدما تكنولوجيا لادارة المياه. ولا شك في ان هذا النظام سيكون بمعدات امريكية مكلفة جدا وستكون صيانتها وقطع غيارها مكلفة مما يزيد كلفة استخراج وتجهيز والتزويد بالمياه سواء للشرب او للزراعة والصناعة، مما يرفع سعر الماء بما هو اعلى من قدرة السكان الذين هم في اغلبهم من ذوي الدخل المحدود جدا. وعليه، سيكون مشروع المياه استثمارا امريكيا مربحا وسيكون سكان الضفة والقطاع مستهلكين من "مشروع امريكي". بينما بالمقابل، تتمتع اسرائيل بثلاثة ارباع مياه الضفة والقطاع. سيكون الاستثمار امريكيا

مربحا حيث ستقوم امريكا بتزويد المشروع بمعدات من صناعتها عبر إحدى شركاتها. وهذا بناء على المشروع الامريكي لاستغلال الضفة والقطاع (انظر لاحقا.(

وفي نطاق رسملة مختلف جوانب الحياة، وخصخصة مختلف الموارد والتثقيف بالرسملة يقول التقرير: "وفي النهاية، فان مختلف جوانب هذا الاطار مصممة لتسهيل بلورة نظام خصخصة للماء بحيث يضمن بأن حاجات الفلسطينيين ، سواء المنزلية او التجارية من الماء، ستتم تلبيتها في القرن القادم..." ولكن، كيف يمكن التأكد من ان سعر الماء بعد الخصخصة سيكون مناسبا للطبقات الشعبية الي لا يسمح لها دخلها بتلبية الكثير من الاساسيات والي ستضم الماء اليها على ما يبدو. يقول التقرير:"وبشكل عام، فان التعرفة الموضوعة على الماء لا تعكس الكلفة الحقيقية لانتاج الماء وتوصيله الى المستهلك"24

وفي تبريره للخصخصة يورد التقرير ما يمكن تسميته عذرا اقبح من ذنب فيقول: "وعندما يقبل الفلسطينيون حقيقة ان الموارد المائية المحدودة التي يزودون بها هي مصادر اقتصادية حيوية، فانه من الواضح ان النشاطات المستقبيلة في هذا القطاع سوف تقاد من قبل سياسات موجهة للسوق"(ص8.(

وبالمقابل، فان اسرائيل تتحكم بمعظم الموارد المائية للضفة والقطاع، وتقدم الماء لمواطنيها باعتباره سلعة مدعومة.!

ويكمل التقرير هذا الباب بالحديث عن احتمال استيراد الماء من المناطق المحيطة. وهنا ربما تدخل مسألة طبيعة السيادة الفلسطينية. فلا خلاف على احتمال استيراد أي بلد لاي شيء ضروري، ولكن بعد ان يستنفذ موارده. اما حينما لا تكون هناك سيادة للبلد على موارده فان الاستيراد، ولا سيما في حالتنا، هو تخلّ عن الموارد لصالح العدو واللجوء الى الاستدانة لاستيراد نفس الموارد.

يقول التقرير ، ان إحدى اهم الفوائد الملموسة للفلسطينيين هي ادارة شؤونهم ذاتيا في مناطق الحكم الذاتي(ص9). ربما، ولكن التقرير لا يشير الى طبيعة هذه الادارة ونجاحها من جهة او الى كونها مقتصرة على المدن وحسب. وهنا، ورغم ان التقرير يقوم على وجهة نظر اقتصادية الى جانب السياسية، إلا انه يتجنب ،عن قصد ولا شك، الاشارة الى ان الاهم ليس ادارة الحياة اليومية لسكان المدن او للسكان عامة، وانما الحصول على سيادة لادارة الموارد بدءا من الارض بالطبع، وهذا ما لم يتحقق ولا يبدو في الافق ان تحققه ممكن.

فيما يخص الحديث عن المجتمع المدني، يشير التقرير الى ان برنامج المساعدات الامريكية سوف يشجع الحوار، واللقاءات ومشاركة الجمهور في تشريع القوانين...وتقوية منظمات المجتمع المدني(ص9). والحقيقة ان السؤال الذي يبرز هنا هو:كيف نحكم إن كانت هذه المنظمة منظمة مدنية او مكونا من مكونات المجتمع المدني ام لا؟ وكيف نتأكد من انها ليست مخلوقا حكوميا في ثياب شعبية ربما تكون مخلوقا لحكومة اجنبية عدوة للشعب نفسه؟. هذا يدفعنا باتجاه آلية ومناخ ودوافع اقامة كل منظمة على حدة. ليست منظمات المجتمع المدني مجرد مكاتب او مجموعات من المثقفين والاكاديميين، بل هي المنظمات الشعبية أي النقابات

العمالية والاتحادات المهنية والنسائية والطلابية. هي المنظمات الممثلة، وليست المكاتب المموّلة!. وعليه، فان ما تقوم به الدول الاجنبية هو تخريب انوية المجتمع المدني المحلي عبر إحلال المكاتب المموّلة ، وتحديدا مدراءها وموظفيها، محل ممثلي المنظمات والنقابات والهيئات الشعبية. وعليه، فان هذا تخريب مسبق للمجتمع المدني المفترض. انه من الاسهل على سلطة سياسية ان تشتري موظفي مكتب (من المثقفين والاكاديميين) ممولّ من الخارج على ان تشتري نقابات شعبية باسرها، وحتى لو اشترت قادتها، فان فرصة محاسبتهم قاعديا هي فرصة اعلى.

يضيف التقرير:"هناك مكون رئيسي آخر لزيادة مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ قرار جماعي وهو الاعلام" (ص10). لكن هذا صحيح شكليا. فمن الواضح ان امريكا بالتحديد تستلب حرية الجمهور في اتخاذ القرار العام عبر آلية ملتوية وهي إغراق المؤسسات الرجعية والتي تبرر التبعية والامركة والاستعمار بالاموال في حين تعجز المنظمات الشعبية والاتحادات العمالية التقدمية عن مجاراة ذلك الفائض الرهيب من اللغو الاعلامي المدعوم. لا بل انها تقوض دولا باكملها بهذا الاسلوب .

يقول التقرير :

إن برنامج المساعدات الامريكي سوف يخلق وحدة قانونية في وزارة العدلية، والتي سوف تراجع بدورها مختلف التشريعات الجديدة، وسيكون دورها اختبار مدى جودة التشريع قبل ان يعرض على المجلس لاقراره. وستدعم عملية المساعدة الفنية في وزارة التخطيط لتقوية قدرتها على مراجعة المحتوى الفني للتشريعات المقترحة والتأكد من انها منسجمة مع السياسات العامة.25

لعل هذا يذكرنا بما يقوم به البنك الدولي، أي التدخل في كل بوصة من تكوين مناطق الحكم الذاتي ليخلق هذا الكيان على الهيئة التي يريدها البنك الدولي منذ لحظة خلقه الاولى. اما برنامج المساعدات الامريكي فيعني هنا انه سيكون المشرف على كل البنى والهيئات الفلسطينية. وهذا يعني خلقها على شاكلة امريكا، في حين انها لا تستطيع ان تكون كذلك، على الاقل نظرا للاختلاف الرهيب بين البيئتين، ولكنه يعني، وهنا الاهم، انها ستكون موجهة ومقودة بوحدات امريكية موجودة في كل مكان، وفي هذا فتك علني بالثقافة والانتماء العربيين.

يتبلور مشروع اعادة التثقيف بشكل اوضح عندما يشير التقرير الى: "ان جهد الارسالية في هذا المجال سوف يكمل اعمال المانحين الآخرين، مثل الصندوق الدولي، البريطانيين، البنك الدولي، UNDP، الذين يعملون على ارساء اسس ادارة عامة وخلق مركز او نواة لمدراء عامين مجربين" (ص11)

في الباب المسمى "حكومة محلية اكثر فعالية"(ص11)، يقول التقرير: "من اجل استمرار الثقة في عملية السلام والديمقراطية، فان على الحكومة المحلية ان تكون قادرة على الاستجابة لتوقعات وحاجات المواطنين."

بغض النظر عن كون هذا التقرير – كغيره من التقارير الكثيرة– مخصص من اجل تسويق اتفاق التسوية، الا ان هذه الفقرة تثير تساؤلات من طراز: كيف يقطع التقرير بأن هناك ثقة في "عملية السلام"؟. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، أية ديمقراطية هي التي يتحدث عنها التقرير وقد حازت على ثقة الناس؟. إذا كان المقصود الانتخابات لمجلس الحكم الذاتي، فان هذه القضية لا تزال محاطة بكم هائل من الطعن في مصداقيتها. ويكفي ان نقول ان هذه "الديمقراطية" ليست ذات معنى طالما حصلت تحت حراب الاحتلال من جهة، وطالما انها حصلت في اعقاب حالة غير عادية من المحاباة. فقد تم تنصيب جزء من قيادة منظمة التحرير كسلطة في الضفة والقطاع، وهي التي اخذت فرصة الترتيب والدعاية لنفسها دون سائر القوى الاخرى، مما اوجد لها مناخا خاصا لكسب الاصوات ، هذا ناهيك عن مقاطعة مختلف القوى الاخرى لهذه الانتخابات، فهل هذه هي الديمقراطية التي يقوم برنامج "المساعدات" الامريكي بالترويج لها؟ .

لكن بيت القصيد ليس دعم سلطة الحكم الذاتي، وإنما دعمها بمقدار محسوب جيدا، ومحاصرتها الى مستوى محسوب جيدا كذلك. أي تقويتها بما يجعلها قادرة على قمع الشعب ولا سيما فيما يخدم ما يسمى "بامن اسرائيل". وإضعافها فيما يخص القدرة على التحول الى ندّ لاسرائيل او الوصول الى دولة ذات سيادة. ففي حالات تقوم الادارة الامريكية والبنك الدولي بتقوية المؤسسات الجماهيرية على حساب السلطة لدرجة تميّع سيادتها النسبية، ولا سيما عندما يتقاطع موقف الولايات المتحدة مع موقف البنك الدولي، حيث تتعامل مع عدد كبير ومفكك ومنقسم من الاطراف الفلسطينية وليس مع قوى او طرف واحد قوي. حيث تقول الولايات المتحدة ان الدعم يجب ان يذهب من خلال البلديات والمنظمات الجماهيرية والمنظمات النسائية وغرف التجارة والمنظمات غير الحزبية."26

وبينما يمنح البنك الدولي وصندوق USAID الامريكي دورا كبيرا يصل الى نسبة 50% من ميزانية 1994 للانروا والمنظمات غير الحكومية فان هاتين المنظمتين، اي الانروا والمنظمات غير الحكومية، تفتقران الى سجل تنموي ومالي مناسب. ان تقاسم السلطة بين عدة قوى يجعل مركز السلطة ممثلة في بكدار PECDAR هامشيا، وبالتالي يعجز عن ان يلعب دورا قياديا في النظام الاقتصادي.

وفي احيان أخرى، تقوم الادارة الامريكية بتقوية السلطة ضد الشعب:

هناك طرف آخر يحصل على مساعدات تافهة كالبلديات، ومشاريع المياه الموضحة اعلاه على الرغم من ان رسميين في برنامج المساعدات الامريكي يوجهون من قبل دينيس روس لكي لا يعملوا مع البلديات الفلسطينية في اية انشطة قد تقود الى تقوية الاستقلال الذاتي للبلديات في الحكومة المحلية. اما التفسير الذي اعطاه أحد هؤلاء الرسميين فهو: الحيلولة دون بروز مراكز قوة منافسة ومنع اية ادارة لا مركزية قد تضعف قوة السيد عرفات والسلطة الفلسطينية بحيث لا يمكنهم الاضطلاع بالواجب السياسي المطلوب في هذه الايام.27

ولكن، ماذا نسمي إضعاف البلديات ولا سيما اذا ربطناه مع مشروع امريكا نفسها في نشر الديمقراطية والمجتمع المدني، والذي "يحظى" بقدر كبير من الصفحات في تقرير برنامج المساعدات الامريكي لعام 1997 (انظر لاحقا). ربما يرتبط هذا بعدم توفير ميزانيات لاصلاح الشوارع السيئة جدا في مدينة رام الله طبقا لما قاله لي احد اعضاء مجلسها البلدي.28

أما عندما يتعلق الامر باسرائيل، فلا يتورع موقف الولايات المتحدة عن اكتساب كل الاستشراس الممكن بل وطرح الامر بقدر كبير من الفظاظة والصلف.

ان سياسة المساعدات الامريكية في المنطقة، مثلها مثل السياسة الخارجية الامريكية ، محفوزة بالحاجة الى تثبيت الوضع الراهن –للسلام– وبشكل خاص من اجل ضمان مصالح اسرائيل، وفي سياق دعم هذه المصالح سمح لياسر عرفات بأن يقيم بشكل متزايد (نظاما قمعيا وفاسدا) مع ضمان هيمنة اسرائيل على المنطقة.29

وعندما سئل مسؤول امريكي له علاقة مباشرة بالعملية السلمية في المنطقة حول الاثار الضارة للحصار الذي تفرضه اسرائيل أجاب: "الاسرائيليون،لا سيما بيرس وحزب العمل– حلفاؤنا، ونحن هنا لدعمهم. ان الفلسطينيين هم الطرف الاضعف وما عليهم إلا ان يفهموها كما هي. عليهم ان يقوموا بما نطلبه منهم . هذا ليس بالامر الجميل، لكن هذا ما حصل"30.

وفي التحليل الاخير، فاننا نجد ان الموقف الامريكي قد تماهى كليا مع الموقف الاسرائيلي.

اذا كان لا بد لعملية السلام ان تستمر، فان نصوص الميثاق الوطني الفلسطيني التي تحضّ على إزالة اسرائيل يجب ان تحذف. ان هذه حتمية سياسية اسرائيلية، وهي حتمية سياسية لدى الكونجرس الامريكي. كما ان تعديل الميثاق ضروري لكي يتمكن الرئيس من الشهادة بأن الفلسطينيين قد نفّذوا الشروط الاساسية... وبغير هذا، فان المساعدات سوف تتوقف"31

قال مسؤول رسمي في برنامج المساعدات الامريكي في تل ابيب: لاسباب سياسية، فإن من مصلحة حكومتنا التنسيق في كافة المساعدات مع اسرائيل. فالسفارة حريصة على ضمان مصالح اسرائيل طالما ان الرسميين الاسرائيليين مشاركون في صنع القرار. هذه حقيقة ثابتة هنا.

لعل الدرس المستفاد من "وضوح" الموقف الامريكي هذا، هو ان حكومة الولايات المتحدة تقوم هي نفسها بصياغة وهيكلة سلطة الحكم الذاتي بحيث لا تستطيع الا ان تكون اداة بيد اسرائيل. ان من جملة ما يعنيه تغييب السيادة الفلسطينية، لا بل نفيها، تقويض الهدف الوطني في تحرير الارض وبالتالي إعادة تشكيل مناطق الحكم الذاتي بما يتناسب مع شروط العولمة في الميحط، وهو إسقاط مختتلف مقومات السيادة الوطنية والقومية.

2– الورقة الثانية: برنامج المساعدات الامريكي للضفة والقطاع عام 1997. المبلغ: 75 مليون دولار

كما ورد في التقرير فانه يركز لهذا العام على: فرص التشغيل وعلى الديمقراطية والمياه والنمو الاقتصادي.

يقول التقرير: "ان المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بقيت حادة وخاصة في غزة، وان البرمجة السريعة من برامج المساعدات الامريكية لتوفير تمويل للسنة المالية 1996 قد ساعد على خلق فرص عمل لمدى قصير وتحسين البنية التحتية لدعم "عملية السلام". هناك انجازات محددة يتوقع حصولها عام 1996 وتتضمن: خلق فرص عمل مؤقتة ل 2500 شخص، 700 قرض لترميم منازل وخلق 600 فرصة عمل من خلال 200 قرض لمشاريع صغيرة ... "32 كما يوسع البرنامج نشاطه لتحسين تزويد 60–70 الف مواطن من سكان القرى والبلدات بالمياه ولمعالجة مشكلة المياه لمدينة الخليل.

نلاحظ هنا اولا ان التقرير، شأنه شأن مختلف الادبيات الصادرة عن الادارة الامريكية، يضع الاعتبار الاساس لمسألة تمرير التسوية وان خدمة الانسان تأتي في سياق التسوية وليس باعتبار الانسان كأساس. كما ان هذه الخدمات، ولا سيما تحسين البنية التحتية وتحسين ظروف المعيشة وليس اقامة مشاريع انتاجية تدر الدخل، يقود في النهاية الى تسبيق النزعة الاستهلاكية على البنية الانتاجية وهذا يعني زراعة النزعة الاستهلاكية مبكرا لتهيمن على ثقافة المجتمع مما يقود الى تشوه في الوعي والتفكير والسلوك وينتهي الى التبعية. وعليه فان تحسين البنية التحتية وعدم اقامة مشاريع انتاجية يعني استمرار المطالبة بالعمل في اسرائيل، وتعميق نزعة الاستهلاك التي تعني الاستيراد من الخارج وليس انتاج الاساسيات، وبالتالي بقاء التبعية والعجز والاستدانة ومن ثم الاضطرار لتنازلات سياسية وقومية، وهذا هو جوهر التسوية.

"من بين 2,4 بليون دولار قدمها المانحون للسلطة الفلسطينية هناك 500 مليون دولار من امريكا، يقوم برنامج المساعدات الامريكي بالتصرف ب 375 مليون دولار ويضع الباقي تحت تصرف شركة الاستثمار فيما وراء البحار "33. لعل هذا يبيّن انه ليس المقصود بالمساعدات خدمة الشعب الفلسطيني بل تجنيده ليقدم الولاء للامبريالية الامريكية.

وبغض النظر عن الحديث عن اهداف امريكا من هذه المساعدات (انظر ادناه)، وعن القطاعات التي تنفق فيها، وهي غير انتاجية بالطبع، دعنا نخصم 40% من هذه المبالغ للمصاريف الادارية، لأن هذه هي الحصة المتعارف عليها من المساعدات الاجنبية، لنرى كم يبقى للمشاريع نفسها ناهيك عن عدم التأكد مما اذا كان التنفيذ بدقة ام لا وبفساد ام لا.

ويضيف ايضا فيما يتعلق بتوسيع فرص التشغيل: "من المتوقع ان يقوم برنامج المساعدات الامريكي بتنفيذ نشاطاته بشكل اساسي عبر شركات امريكية بالتعاون مع وكالة الغوث و UNDPوالمنظمات غير الحكومية الامريكية"34.

هنا يصبح موضوع اقتطاع 40% للنفقات الادارية اكثر وضوحا حيث ان الموظفين الرئيسيين لهذه المؤسسات كلهم من الاجانب الذين يتقاضون رواتب خيالية مقارنة مع رواتب الفلسطينيين. أضف الى هذا، ان هذه المؤسسات لا تخضع للسيادة الفلسطينية بل تمارس

"سيادة" خاصة بها. والمهم، هل هناك فرصة لتنمية مستقلة بدون سيادة حقيقية.! ولكن انتقاص السيادة غير مقتصر هنا على ما تقوم به اسرائيل، بل تقوم مختلف الدول المانحة بنفس التصّرف.

لعل المقتطف التالي يوضح الامر اكثر:

ان برنامج المساعدات الامريكي بما هو جزء من فريق له مدخل مشترك، فانه يهدف الى خدمة المصالح القومية الامريكية في الشرق الاوسط وذلك عبر تحفيز التطوير الاقتصادي الموجّه بالسوق وبروز مؤسسات ديمقراطية. سيساعد هذا الجهد على وضع اساس لاستقرار اقتصادي على المدى الطويل، ولجعل الكيان الفلسطيني قادرا على الحياة وله علاقات سلمية مع اسرائيل وجيرانه35.

هل حقيقة مصالح امريكا القومية هي فقط في اقامة اقتصاد سوق في ما يسمى بالشرق الاوسط؟36. وهل هناك اقتصاد غير اقتصاد السوق في الوطن العربي وما يسمى بالشرق الاوسط؟. ان مصالح امريكا القومية هي ايضا في تثبيت انظمة راسمالية كمبرادورية مرتبطة مع راس المال الامريكي الحاكم ضمن طبقة راسمالية عالمية. والمهم هنا ان الطبقة/ات الراسمالية المحلية كأجزاء من الراسمالية العالمية في حقبة العولمة تلعب دور بقاء اقتصاداتها خاضعة للنهب الامبريالي. اما الديمقراطية التي يتحدث عنها الامريكيون فهي ديمقراطية النخبة الراسمالية المرتبطة بهم .

ان الحديث عن استقرار اقتصادي طويل المدى ليس الا تأجيلا للمشاكل. فالمدى الطويل لا يقل عن عشر سنوات، ومن هنا حتى انتهاء العشر سنوات، حين لا يحدث نمو واستقرار، فترى الامبريالية ان لكل حادث حديثا.

يتحدث التقريرعن اهمية الماء من اجل النمو المستدام في الضفة والقطاع وفي تحسين شروط المعيشة، الى ان يقول :

تعترف الاتفاقية المرحلية بحاجة الفلسطينيين الى كمية مياه اضافية تصل الى 70–80 مليون متر مكعب سنويا، وقد لعبت حكومة الولايات المتحدة دورا ناشطا كعضو في اللجان المتعددة (الى جانب الاسرائيليين والفلسطينيين) على التعامل مع المسائل السياسية والفنية المتعلقة بالماء. ان تمويل السنة المالية 1997 سوف يتناول العقبات التي تواجه التنمية من خلال:الهدف الاستراتيجي رقم1 وهو تحسين سبل الوصول الى الموارد المائية المحدودة جدا.37.

هذه العبارات المصاغة بكل هذا الخبث الممكن لا تخرج عن كونها مجرد إهانات للشعب الفلسطيني. فهي تبرز الاقرار بثمانين مليون متر مكعب من المياه وكانها ليست اصلا ملك الشعب الفلسطيني. فحسب العبارة تصبح اسرائيل مشكورة على التخلي عن هذا القسط الضئيل من الماء ليحصل عليه الفلسطينيون (كثمن للسلام!) . اما الحديث عن تطوير الموارد المائية فليس سوى استمرار في تثبيت هيمنة اسرائيل عليها.

يقول التقرير في (ص2): "في الفترة ما بين 1967–1978 انجز اقتصاد الصفة والقطاع نموا بمعدلات عالية نسبيا، 8–10% سنويا."
ان العكس هو الصحيح. فما حصل هو ازدياد الدخل من التشغيل في اسرائيل، لكن هذا كان نموا "عارضا "انتفاخيا" "نموا بالورم" ليس اكثر. فقد كانت نتيجته اهمال الارض وتخريبها، وتدني مردودها ولا سيما للمنتج الصغير، واحتجاز تطور الصناعة بشكل واضح. وهذه جميعا كانت آليات اسرائيلية لتعجيز المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية، عن المقاومة، والحيلولة دون وجود قدرة لديه على الاستقلال. كما ان اعتماد قوة العمل على اسرائيل كانت نتيجتها بالطبع، عجز عن توليد انتاج محلي حقيقي وكاف، ووجود فجوة واسعة بين الانتاج القومي وبين الانتاج المحلي ، وتعميق النزعة الاستهلاكية عند شعب يستهلك اكثر بكثير مما ينتج. ولأنه نمو عارض في الدخل وليس نموا بسبب زيادة الانتاج، فقد انتهى الى مجرد انتقال السياسة الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة من فتح ابواب التشغيل الى الحصار. تجدر الاشارة الى ان شعبا يعيش على العمل لدى عدوه لا يستطيع ببساطة إلحاق الهزيمة بهذا العدو. هذه عبرة ثلاثين سنة من التبعية. ومع ذلك، فالسلطة الفلسطينية تطالب بتشغيل العمال في إسرائيل بدل القيام بمشروعات تنموية. ان وضعنا اليوم هو مساكن ومبان وقوة عمل ومستهلكين، ولكن بدون ارض ولا انتاج ولا وطن.
وفيما يخص الديمقراطية يقول التقرير: "موّل برنامج المساعدات الامريكية 40 فريقا محليا نظموا فرق مراقبة الانتخابات المحلية، بتدريب 15,000 فلسطيني على العملية الانتخابية والحقوق والمسؤوليات الديمقراطية مع تركيز خاص على المرأة والريف والشباب والسجناء السابقين"38.
قد يكون من المناسب ان نذكر هنا ان الديمقراطية لا تأتي بالدروس وحصص الاستذة حتى لو كان المعلمون عباقرة. بل تأتي بالممارسة. ولذا، فان من يحتاج الى دروس في الديمقراطية هي عادة انظمة الحكم. هنا تصبح الدروس المطلوبة، معارضة الشعب للسلطات. كما لا تأتي الديمقراطية بنسخ الدرس الامريكي في الديمقراطية .وذلك اولا لانه لواقع مختلف بما لا يقاس، وثانيا، لان امريكا تقدم لاسرائيل طائرة فانتوم مقابل كل "محاضرة" في الديمقراطية تقدمها لنا. واذا كان لا بد من تعليم الديمقراطية للناس، فيجب ان يقوم بذلك معلمون أحرار. فهل من يوظف من قبل الادارة الامريكية يمكنه ان يكون معلما حرا ونقديا حين يتحدث عن الامبريالية الامريكية وخاصة سياستها في الوطن العربي.
ومرة اخرى، فان مصداقية امريكا تجاه الديمقراطية تتضح في موقفها من دور السلطة في حقوق الانسان، هذه السلطة، وأي سلطة. لكن الامر واضح فيما اشرنا اليه سالفا. فامريكا تعترف ان السلطة قمعية وتريدها كذلك. وهذا ليس بيت القصيد، بل ان المفارقة هي ان امريكا نفسها تعلّم الشعب "دروسا في الديمقراطية."
وفيما يخص دور البنك الدولي يقول التقرير (ص4): من المتوقع ان يلعب البنك الدولي دورا قياديا في دعم تسهيلات خصخصة الماء". ولكن :

وصف موظفون كبار في البنك الدولي مسؤولون عن عمله في المناطق الفلسطينية، الضغط الذي يمارسه السيد روس والادارة الامريكية بشكل عام على برنامج البنك الدولي في الضفة والقطاع بانه لا سابق ولا مثيل له، فهو تفصيلي وغير مقبول. كما اكد آخر ان الامر يصل الى الامور الشخصية. ومع ذلك أكد هؤلاء ان البنك تحت تاثير كبير من الولايات المتحدة39.

لعلّ الدرس المستفاد هنا هو ان امريكا المتحكمة بالبنك الدولي تعمل على تسخيره لخدمة نهجها الاقتصادي وسياستها المأسرلة معا.

تجدر الملاحظة، ان الامريكيين لا يريدون إقحام الشكل الديمقراطي لديهم على مناطق الحكم الذاتي بل ايضا السياسة الاقتصادية! حيث تجري عملية خصخصة للمياه في امريكا نفسها . لكن الفارق لا يصدّق. فبامكان المواطن الامريكي الذي يبلغ متوسط دخله اكثر من عشرين الف دولار ان يشتري الماء. ولكن هل هذا بوسع المواطن الفلسطيني الذي لا يصل دخله السنوي الى الف دولار. ولا تقف المقارنة عند هذا الحد بل يجب ان تتعداه الى الضمانات المتوفرة هناك. وبالمقابل، يتمتع استهلاك المستوطن الاسرائيلي بدعم على الماء من قبل السلطة الاسرائيلية المدعومة اصلا من امريكا، وثروات العرب المنهوبة ايضا. أما اصل الماء فهو فلسطيني!

وفيما يتعلق بتوسيع فرص المداخيل يقول التقرير ص (5) سينفذ برنامج المساعدات الامريكية نشاطاته عبر شركات امريكية، ووكالة الغوث ومنظمات امريكية غير حكومية والقطاع الخاص الفلسطيني."

نلاحظ ان الامريكيين، بل ومختلف المانحين، ينفذون كل مشروع بتعاون مع طرف محدد مما يحول دون وجود دور مقرر وسيادي حتى للسلطة التي يدعون تقويتها حتى داخليا .

ثم يضيف فيما يخص تحسين العملية والممارسة الديمقراطية، يقول التقرير (ص6): "سينفذ برنامج المساعدات الامريكية بشكل اساسي هذه النشاطات بالتعاون مع منظمات فلسطينية غير حكومية."

وهكذا، يتعاون برنامج المساعدات الامريكي مع من يريد، بغض النظر عن اختبار كفاءة الاطراف نفسها، وبمعزل عن موضوعة السيادة الفلسطينية.

3- الورقة الثالثة: الدليل التجاري للضفة والقطاع للسنة المالية 1996.

ولكن كي تكتمل الصورة، لا بد من وضع برنامج المساعدات الامريكي الى جانب، بل وفي معرض المقارنة مع برنامج امريكا للنهب الاقتصادي لمناطق الحكم الذاتي هو:

قد يتصوّر البعض ان العملاق الاقتصادي الامريكي لا يمكن ان ينحدر الى مستوى البحث عن بعض الارباح البسيطة في بقعة الحكم الذاتي القاحلة، وأن امريكا في هذه المناطق هي لتعطي وتهب وتتكرّم وحسب. ولكن من يعتقد ذلك لا يعرف كيف يفكّر راس المال ولا سيما

الدول المانحة. فما تمنحه هذه الدولة او تلك موجه ومشروط سواء مباشرة او لا مباشرة بأن ينفق على شراء منتجات هذه الدولة. ان المنح هي شكل آخر وغير مباشر من استعمار السوق أي المستهلكين.

سوف نورد في الصفحات التالية مقتطفات من تقرير مطوّل أعدته سفارة امريكا في تل ابيب وقنصليتها في القدس يشرح للشركات الامريكية اين وكيف يمكن ان توسع تسويق منتجاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة. تجدر الاشارة الى ان الدليل التجاري هذا، لا يقيم علاقة، ولا يستشف منه علاقة مع برنامج المساعدات الامريكي، وكأنه صادر عن دولة أخرى. ففي حين تؤكد تقارير برنامج المساعدات الامريكي ان هدفها هو "تقوية قبول الفلسطينيين بالتسوية"، فإن الدليل التجاري يستعرض فرص استفادة امريكا من اتفاق "السلام" هذا. ومن هنا، فهو يتحدّث عن دور الاتفاق في العملية التجارية المحضة بقوله: "بدأت المصالحة بين اسرائيل والفلسطينيين منذ إعلان المبادىء في ايلول 1993، مّما عبّد الطريق باتجاه توسيع فرص الاعمال للشركات الامريكية في الضفة الغربية وغزة"40.

وحيث ان الدليل بمجمله تقييم لفرص الربح للشركات الامريكية، فإنه يشكّل حصاد دور امريكا في التسوية. "ان افضل فرص تصدير المنتجات الصناعية الامريكية هي لشركات الاتصالات الهاتفية، والانشاء وتجهيزات النقل اللازمة للبنية التحتية، والتطوير التجاري للسنوات الخمس القادمة"41.

"يقارب عدد سكان الضفة والقطاع 2,3مليون نسمة. وعلى الرغم من الدخل المتدني للفرد سنويا، فان هناك توسعا في الشريحة العليا للطبقة الوسطى في الضفة والقطاع ، بناء على التدفق الكبير للمستثمرين الفلسطينيين من الشتات والتكنوقراط الذين يشكلون كادر الوزارات الفلسطينية. تبحث هذه الطبقة عن سلع ذات مواصفات استهلاكية عالية. ان السلع الغذائية والاستهلاكية الامريكية ذات شعبية عالية، كالتجهيزات الالكترونية واجهزة الكمبيوتر الشخصي... هناك فرص للمأكولات السريعة، والتجهيزات المكتبية. ان الفلسطينيين متغربنون، ومثقفون جيدا، ويرغبون بالسلع والخدمات والمعرفة التقنية الامريكية. وحالما ينمو دخل الفلسطينيين، فان امتيازات الاكل السريع قد تمنح فرصا للشركات الامريكية42.

نلاحظ فيما يلي التركيز على ما تحتاجه البنية التحتية ومحاولة تشغيل الشركات الامريكية ليس داخل مناطق الحكم الذاتي وحسب، بل بين البلدان العربية كذلك.

تقوم السلطة الفلسطينية واسرائيل والدول المانحة بدراسة امكانية انشاء منطقتين صناعيتين او اكثر ، والتي تركز على التعبئة للتصدير، واحدة في الضفة وأخرى في القطاع . ورغم ان هذه في مرحلة التأسيس، فانها قد توفر فرصا وحوافز استثمارية لشركات الولايات المتحدة التي لها مصلحة في الوصول الى المنطقة، واسواق الخليج واوروبا ومرتبطة بصادرات الولايات المتحدة43.

كما يتنبه التقرير الى الارباح التي يمكن جنيها من قطاع البناء بما يحتاجه هذا القطاع من امريكا.

ظل الاستثمار في الاسكان قويا منذ الثمانينات، حيث ان نسبة 20% من الانتاج الاهلي الاجمالي تذهب الى هذا القطاع مقارنة ب 7% في مجتمعات مشابهة. .. لقد ارتفعت اسعار الاراضي ولا سيما في المناطق المدينية، بشكل جنوني منذ ايلول 1993، في جزء كبير من الضفة الغربية على الاقل لان نسبة المسموح باستخدامه من الارض للتطوير هو 5% فقط44.

ان الاستثمارين الخاص والعام مطلوبان من اجل تطوير وتنظيم التنظيف وتصنيع المواد التالفة وخدمات المياه وتحسين طرق الضفة والقطاع . يقوم المقاولون الخاصون والعامّون بالبحث عن مزودين بما يحتاجونه باسعار تنافسية، أي للماكينات والتجهيزات والمواد الخام لمشاريع البنية التحتية الاساسية45.

هناك ميل متنام، وخاصة في غزة، لبناء ابراج سكنية وتجارية بدلا من ابنية الطابق والطابقين. ان على الشركات التي تنتج مدخلات انشاءات رخيصة وبكميات كبيرة ان تفكر في فرص التسويق والتوزيع في الضفة الغربية وقطاع غزة. ان الاستثمار الجديد في الموجودات الانتاجية متدن جدا، 1–4%من الانتاج الاهلي الاجمالي. ساهمت الصناعة ب 7,4% من الانتاج الاهلي الاجمالي مقارنة ب 13% في الاردن. اما التشغيل في الصناعة فيصل الى 15,5% من التشغيل الكامل في الضفة الغربي وغزة46.

شهدت الضفة والقطاع فورة في البناء في اعقاب مدريد واوسلو. ولكن تدنّي مداخيل المواطنين وارتفاع نسبة البطالة قادت الى بقاء عددا كبيرا من هذه المباني دون مستأجرين. وهذا ما حوّل قسما من المستثمرين في هذا القطاع باتجاه اقامة الفنادق والمطاعم والملاهي التي تعتبر بدايات لتحويل اقتصاد الضفة والقطاع الى "اقتصاد كازينو". . اما قانون الاستثمار الفلسطيني 47، والذي يعطي تسهيلات غير مالوفة لراس المال الاجنبي على حساب راس المال المحلي، فيعني ان السلطة الفلسطينية تشكّل اقتصاد الضفة والقطاع ليكون مثابة "اقتصاد تحت الطلب"48

ان التوسع متوقع في الصناعات الخفيفة وصناعة التجميع الكهربائية ذات المستوى التكنولوجي المتدني مثل قطع السيارات وتجميع القطع الالكترونية، وتجميع الصناعات الغذائية القابلة للتصدير والادوية والانسجة والاحذية والخشب والاثاث والبلاستيك.49

يمكن لهذه الصناعات ان تتركز اكثر في قطاع غزة حيث الكثافة السكانية العالية والاضطرار للعمل باجور منخفضة. ورغم ان خصوصية الوضع في قطاع غزة تفتح فرص استغلال مكثّف لقوة العمل هناك، إلا ان هناك منافسة من الاردن ومصر حيث مستويات الاجور اقل بكثير منها في قطاع غزة. ان متوسط الاجرة اليومية للعامل في مصر 95 دولاراً وفي الاردن 250 دولارا، في حين انها تتجاوز 350 دولارا في غزة.

"ان المستوى التعليمي العالي نسبيا لقوة العمل مقارنة بالاردن ومصر يجب ان تعطي الضفة الغربية وغزة ميزة نسبية للصناعات التي تتطلب خبرة فنية"50. لقد درج كثير من الكتاب على المبالغة في المستوى التعليمي للعمال الفلسطينيين. كما درج آخرون على الادعاء بان

هناك مستوى مهنيا عاليا جدا لدى الفلسطينيين معتبرين الامرين ميزة نسبية لقوة العمل الفلسطينية مقارنة بالبلدان العربية الاخرى. واعتقد ان هذا حديث غير دقيق. فحتى اذا كان المتوسط التعليمي والمهني في الضفة والقطاع اعلى، فان العدد الكبير لقوة العمل المصرية يجعلها قادرة على تزويد أي طلب باعداد كبيرة من العمال المدربين والمتعلمين.

وحول دور الحكومة في الاقتصاد، يقول التقرير: "يساهم القطاع الخاص بحوالي 90% من الانتاج الاهلي الاجمالي لقطاع غزة والضفة الغربية. وعلى العكس مما هي الحال في بلدان اخرى فان الضفة الغربية وقطاع غزة ليس لهما تاريخ لملكية حكومية لقطاعات واسعة من الاقتصاد"51.

لعل هذه السمات هي مؤهلات متوفرة سلفا في الضفة والقطاع لتسهيل الخصخصة، والتكيّف، وتغلغل افكار السوق الحرة، وغياب القدرة الطبيعية على مقاومة شروط العولمة ومتطلباتها في بلد هو جزء من المحيط. وهذا يجعل مهمّة الاستغلال الامريكي للمنطقة مهمة سهلة.

تحتاج البنية التحتية وبشكل خاص المياه ونظام الطاقة والتنظيف والطرق والهواتف، الى توسيع وتطوير.فقد ظل وضعها على حاله منذ 1973 حيث يجب توسيعه ليشمل القطاع الخاص .كما ان استهلاك الكهرباء متدن مقارنة بالدخل الفردي للسنة: فهو 680 كيلووات للفرد في الضفة والقطاع، بينما في الاردن 1045 وفي مصر 815 . كما ان نسبة من لديهم هواتف هي 1:46 في الضفة والقطاع مقارنة ب 1:15في الاردن و 1:346 في مصر.52

وفي سياق ترويج البضائع الامريكية، فان الدليل ينبه الى ان منافسة قد تحدث مع السلع الاسرائيلية فيقول: "واكثر من هذا، فانه مع اخذ كلفة الشحن بالاعتبار، فان السلع الامريكية الصنع قد تكون ارخص من نظيرتها الاسرائيلية التي تباع الآن في الضفة والقطاع".53

كما يحذّر الدليل من المنافسين الآخرين بالاضافة الى اسرائيل، يقول التقرير (ص10): "تقوم السلطة الفلسطينية باعداد عطاءات باسم السلطة. ومع ان حجمها ما زال صغيرا بمعيارالولايات المتحدة، فانه لا بد من عرض مشاريع كبيرة."

ورغم ان الاستيراد الى مناطق الحكم الذاتي لا يزال قراره بيد سلطات الاحتلال الاسرائيلي، إلا ان عبارة الدليل حول تاثير المنافسين قد تنطوي على إشارة غير مباشرة من قبل الادارة الامريكية الى السلطة الفلسطينية لتعطي تفضيلات للسلع الامريكية طالما ان امريكا هي التي هندست التسوية ولا تزال. ثم ينتقل الدليل الى الاستيراد من مناطق الحكم الذاتي ليضمن بناء على ذلك احتكار التصدير اليها: "هناك فرص جيدة لتسويق منتجات لازمة للصناعات القائمة في الضفة والقطاع. سواء من حيث تجديد الموجود ولا سيما مصانع الاغذية والاحذية والملابس والمحاجر والعلاجات..."54

وفيما يلي يشير الدليل الى الميزة النسبية لمنتجات امريكية في مناطق الحكم الذاتي :

ان للعلامات التجارية الامريكية شهرة جيدة في الضفة وغزة مثل مواد التنظيف ومواد وقاية الاسنان ومستلزمات الشعر التي تباع على يد مسوقين فلسطينيين. هذه سوف تروج جيدا في السوق الفلسطينية مقارنة مع نظيراتها الاسرائيلية عالية الثمن55.

ويعود الدليل لتغطية جوانب استيرادية اخرى:

تنتج الضفة وغزة سنويا 10% من الحبوب التي تستهلكها. هناك فرصة كبيرة للحبوب الامريكية سواء للدواجن او الحيوانات. واذا ما اقيمت مطاحن فهناك فرصة لتزويدها بالحبوب من امريكا. وطبقا لاتفاق باريس الاقتصادي فان بوسع الفلسطينيين الاستيراد من أي مكان ارادوا بعد اخذ الاذن من الاسرائيليين56.

وفي حين تموّه الادارة الامريكية حقيقة الاتفاق، فانها حينما يتعلّق الامر برأس المال والتجارة تضطر لوضع النقاط على الحروف، مما يسهّل كشف جوهر اتفاق باريس الاقتصادي بين اسرائيل والفلسطينيين:

بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي ، فان على السلطة الفلسطينية إبلاغ وزارة الصناعة الاسرائيلية بأي طلب استيراد. ولكن ربما يكون للسلطة ان تستورد بعض المواد بحرية، اما المواد الاخرى فقد تكون خاضعة لتحديدات كميّة طبقا لاتفاق باريس... لقد فرضت اسرائيل تقييدات تراخيص وتحديد كميات على عدد كبير من المنتجات الزراعية والغذائية. مثلا، لا يسمح للضفة وغزة ان تستورد سوى مئة طن مكعب من الجبنة سنويا. كما ان مختلف الواردات المتعلقة بالصحة ، مثل الغذاء والادوية، تتطلب موافقة وزارة الصحة الفلسطينية على اساس المعايير المعمول بها في اسرائيل.... ومع ان السلطة الفلسطينية لا تخضع لشروط تصدير، إلا ان نقاط التفتيش الاسرائيلية يمكنها اعاقة السلع الفلسطينية عند نقاط الحدود (ص ص 15–16)... هناك ستة منتجات فلسطينية ممنوعة من دخول اسرائيل وهي البيض، والدواجن والبطاطا والبندورة، والملفوف والبطيخ. وعلى أية حال، فان صادرات الضفة والقطاع الى اسرائيل تتعرض لمعيقات ضخمة ولا سيما بسبب الاجراءات الامنية الاسرائيلية57.

يمكن لمن يقرأ دور اسرائيل هنا ان يستنتج ما هو جوهر اتفاق التسوية، بمعنى ان التسوية في حقيقة الامر هي حكم ذاتي تحت السيطرة الاسرائيلية. أي ان الاتفاق "شرعن" لاسرائيل سيطرتها على كامل فلسطين الانتدابية: لاحظ ان تسهيل التصدير هنا أشبه بقرار دولة لتسهيل صادرات اقتصادها :

قامت الولايات المتحدة بتوسيع نظام الامتياز الجمركي الى الضفة وغزة. يمكن لحوالي 4500 انتاج محلي ان يدخل الولايات المتحدة بدون جمرك بناء على هذا الاتفاق. لكن بعض المنتجات غير مسموح له بموجب الاتفاق مثل الاحذية والانسجة. كما تدرس الولايات المتحدة امكانية تمديد اتفاقية التجارة الحرة لتشمل الضفة والقطاع. كما ان للمجموعة الاوروبية اتفاقا مماثلا مع السلطة الفلسطينية، اما مع مصر والاردن فهي اكثر تقييدا...

اية استثمارات في غزة واريحا يجب ان تقر من قبل الوزارات المختصة في السلطة الفلسطينية. اما في باقي المناطق في الضفة الغربية، فيجب ان تقر من قبل مكاتب السلطة الاسرائيلية هناك58... كما يمنع قانون الاستثمار الفلسطيني أي تاميم او مصادرة لاي استثمار اجنبي تمت الموافقة عليه59... على بنوك الضفة الغربية استخدام (شواكل) بنك اسرائيل ودنانير البنك المركزي الاردني (الدينار) للتصرف بمختلف التحويلات من النقد الاجنبي.60

وخلاصة القول، فانه لا يمكن التعاطي مع هذا التقرير إلا على الاساسين الاقتصادي والسياسي معا. وربما يساعد على هذا كون الموقف الامريكي واضحا الى حد كبير. وعليه، فليست المشكلة في كيف تصوغ امريكا موقفها او رؤيتها او سياستها لمنطقة معينة، لان الصلف الامريكي كثيرا ما يكون واضحا. لكن المشكلة هي اولئك الذين يخلقون من عندياتهم مصداقية لامريكا، لا تبحث امريكا نفسها عن تلك المصداقية. وعليه، سوف تستمر الضفة والقطاع في الانغماس في بنية العولمة التي تترافق مع التسوية الامبريالية في فلسطين والوطن العربي، الى ان تكون هناك معارضة قوية ذات افق ومضمون اقتصادي تنموي قادرة على تطوير هذا الى مواقف سياسية جذرية ليس في الضفة والقطاع وحسب، بل في الوطن العربي بأسره.

1انظر بهذا الصدد:

W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth: a Non-Communist Manifisto (Cambridge: Cambridge University Press, (19569).

وردت في سارة روي،

Sara Roy, "U.S. Economic Aid to the West Bank and Gaza Strip: The Poliotics of Peace", Middle East Policy, Vol. IV, No.4, October 1996.

2 Stephen Hellinger, Douglas Hellinger, and Fred M. O'Regan, "Aid for Just Development", Report on the Future of Foreign Assistance, (Boulder CO: Lynne Reinner Publishers, 1988.pp 14-16. Quouted from Roy, op, cit. p52.

3 Developing Issues. U.S.Action Afecting Developing Countries. p. 150 (Washington DC: Development Coordination Committee, 1983). cited in Roy op. cit p. 53.

4 Development Issues, pp 175-176

5 Hellinger et al., op. cit.54. See Roy, op. cit. p . 53

6انظر سارة روي، مصدر سبق ذكره، ص 55.

7سارة روي، المصدر السابق ص 56.

8 USAID/West Bank and Gaza: Summary Strategy 1996-2000, March 1996. p .1

9سارة روي، مصدر سبق ذكره، ص . 50

10 USAID/West Bank and Gaza op. cit p. 1.

11روي، مصدر سبق ذكره، ص . 69.

12 USAID/West Bank and Gaza, op. cit, p. 2.

13 Ibid, p. 2.

14 روي، مصدر سبق ذكره، ص. 72.

15حول التنمية المستدامة، انظر: عادل سمارة "ملاحظات انتقادية على كتاب: التنمية البشرية، المفهوم–القياس–الدلالة" اعداد اسماعيل صبري عبد الله . كنعان 84، كانون ثان 1997، ص ص 71–78.

16 ANERA: Quatrterlt Report for the Period October-December 1995, Jerusalem, January 1996,

17روي، مصدر سبق ذكره، ص 72.

Interview with Tom Neu ANERA program director, Jerusalem, May 1996.

18روي، مصدر سبق ذكره، ص 72.

19 USAID/West Bank... op. cit p . 3.

20روي، مصدر سبق ذكره، ص ص 72–73.

21 USAID/West Bank Gaza...p . 4

22روي، مصدر سبق ذكره، ص 64.

23 Interviews with senior -level officials. US Department of State, Washington, DC, December 1995, February and May 1996.

وردت في ، روي، المصدر السابق، ص 64.

24 USAID/West Bank Gaza...p. 7.

25 USAID/West Bank and Gaza... p. 11

26 Ibid, p . 10

27 Interview with senior USAID official who asked not to be identified. Interviews with certain officials in the State Department confirmed this point. Furthermore,ANERA, which has a long history of working with Palestinian municipalities, reports increasing difficulty in securing USAID funds for municipal projects. Interview with Peter Gusber, president, ANERA, may 1996.

28 مقابلة مع عضو بلدية احدى مدن الضفة الغربية، يفضل عدم ذكر اسمه

29 See, U.S. Government Printing Office, Foreign Assistance Legislation for Fiscal Year 1994 Part 2), Hearings before the subcommittee on Europe and the Middle East of the Committee on Foreign Affairs House of Representatives 103rd Congress, Economic and Military Aid program in Europe and the Middle east, April 28 and May 11, 1993, Washington, DC, p. 76. for a statement by Edward P. Djerejian, assistant secretary of state, Bureau of Near Eastern Affairs, articulating this position.

انظر: روي، مصدر سبق ذكره، ص 62.

30 روي، نفس المصدر، ص 62.

31 Hamilton, op. cit.

ورد في روي، المصدر السابق، ص 62.

32 USAID 1977 Projects: FY 1977 Economic Support Funds...$75,000,000, p. 1 (no date).

33 نفس المصدر ص . 2.

34 نفس المصدر ص 4.

35 نفس المصدر ص 2.

36 See Adel Samara, "Imperialist Market in the Arab Homeland, News From Within. vol XIII, No 1 January 1997 pp, 17-20

37 نفس المصدر، ص.2.

38 نفس المصدر ، ص 3.

39 روي، المصدر السابق، 1996 ص 65.

40 Commercial Guide for West Bank and Gaza FY 1996. Prepared by the American Embassy, Tel Aviv and American Consulate, Jerusalem, July 1995.U.S. Department of State, pp. 2,3.

41 نفس المصدر ص 3.

42 نفس المصدر، ص 3.
43 نفس المصدر ، ص 3.
44 نفس المصدر، ص 5.
45 نفس المصدر، ص 5.
46 نفس المصدر، ص 5.
47 انظر: جميل الخالدي، "برنامج الاستثمار الفلسطيني العام لسنة 1997." مطبوعات السلطة الفلسطينية.
48 انظر: عادل سمارة، اقتصاد تحت الطلب . منشورات مركز الزهراء ، القدس.
49 نفس المصدرCommercial Guide ، ص. .
50 نفس المصدر، ص 6.
51 نفس المصدر، ص 6.
52 نفس المصدر ، ص 7.
53 نفس المصدر ص ، ص 8.
54 نفس المصدر، ص 11.
55 نفس المصدر، ص 12
56 نفس المصدر ، ص 13.
57 نفس المصدر، ص 17.
58 نفس المصدر ، ص 17.
59 انظر: جميل الخالدي، مصدر سبق ذكره .
حول البنوك وما تقدمه من تسهيلات، ودور السلطة الفلسطينية في محاباة البنوك والشركات غير المحلية، انظر : النظام البنكي الفلسطيني: الواقع والاحتمالات، كنعان، العدد 83، كانون اول 1996:ص ص 64-67
60 نفس المصدر، ص ص18 ، 21.

الفصل الخامس

المادحون

الاكاديميا في خدمة إغواء البنك الدولي

قدمت الاوراق التالية في مؤتمر باسم، "الاقتصاد الفلسطيني":نظرة مستقبلية الذي عقد في جامعة بير زيت من 9-12 حزيران 1996. والمؤتمر باشراف البنك الدولي، ونفقات الوكالة الالمانية للتعاون الفني بمشاركة جمعية الاقتصاديين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة.

نقد ورقة ادموند عصفور

نظرة مستقبلية للقطاعات الخاص والعام وغير الحكومي

تتسم ورقة ادموند عصفور بسمتين رئيسيتين هما:
الميل الى التنظير العام اكثر من التحديد، وتعميم مقاييس عامة على خصوصية فلسطين المحدودة التي لا تتطابق مع تلك المقاييس.
وبالتالي، فان كاتب الورقة يحلّق بعيدا عن واقع الاقتصاد في الضفة والقطاع مأخوذا بمعايير البنك الدولي التي قادت في معظم مواقع تطبيقها، ان لم نقل فيها جميعا الى كوارث اقتصادية، لن تكون انتفاضة الاسبوع الثالث من آب 1996 في الاردن هي آخرها.
فعلى الرغم من ان حدود صلاحيات السلطة الفلسطينية (بموجب اتفاقات التسوية) لم تعد خافية على احد، الا ان كاتب الورقة يغفل هذه الحقيقة كليا مما يقوده الى استنتاجات وتوصيات غير قابلة للتطبيق حتى لو صحت نظريا، وذلك على الاقل لان مختلف المعايير والوصفات التي يعرضها البنك الدولي تحتاج الى سلطة مستقلة وذات سيادة. وعليه، فان الكاتب يفترض (كما سنرى) مواقف وقناعات من عندياته وذلك لكي يتوفر للافكار التي ينادي بها مناخ للتطبيق.
يرتكز الكاتب على دراسة قام بها البنك الدولي حددت مستويات اربعة على الحكومة (اية حكومة) ان تقوم بها وكذلك علاقتها بالاسواق التي تؤثر على النمو والتنمية وهي:
"**اولا: الدور الرئيسي للحكومة في الاستثمار الفعال في السكان، والذي يعرف على بانه متطلب اساسي من اجل تنمية طويلة المدى. فالاسواق وحدها لا تناكد بان الناس، ولا سيما الاكثر فقرا، قد حصلوا على التعليم الكافي، والعناية الصحية، والتغذية والتسهيلات اللازمة للتخطيط الاسري.**"
لكن هذا الاستثمار في السكان امر منوط ايضا بحدود توفر الميزانيات المناسبة لدى السلطة. فاذا لم يكن لدى السلطة قطاع عام، فان دخلها سيعتمد على الضرائب التي ستكون قليلة في مجتمع فقير وغير منتج. وعليه، فيمكن لمستوى التعليم ان يتدهور. ففي الضفة والقطاع نجد

اليوم كثيرا من المدارس الابتدائية تعتمد نظام الورديتين وهذا لا يعطي الاولاد خدمة تعليمية مناسبة. اما في الصومال، فقد تدهور مستوى التعليم بشكل مريع بعد تطبيق وصفات البنك والصندوق.

اضف الى هذا ان التنمية البشرية قد اتخذت اسما خادعا جديدا هو التنمية البشرية المستدامة وذلك لاهمال البعد الاساسي وهو البعد الانتاجي. وعليه، فان تنمية بشرية من هذا الطراز هي تهيئة العمال ليعملوا "جيدا" في خدمة راس المال الخاص وليس ليحصلوا على حقوقهم كمنتجين.

ثانيا: دورها في مساعدة المشاريع على الازدهار بتوفير مناخ توجد فيه المنافسة، وبنية تحتية كافية ومؤسسات. فالمنافسة تشجع الاختراع ونشر التكنولوجيا والاستخدام الناجع للمصادر.

يقوم الكثير من امثال الكاتب بالتهويل من اهمية المنافسة دون ان يأخذوا بالاعتبار أن المنافسة المفتوحة لا تأخذ الاولويات الوطنية للاقتصاد بالاعتبار، حيث تعني هيمنة راس المال الاقوى وقيامه بتحويل البنية الانتاجية للبلد باتجاه تصديري باشراف وملكية شركات اجنبية، وتكون نتيجة ذلك عجز البلد عن صيانة امنه الغذائي وحاجاته الاساسية.

"**ثالثا: انخراط البلد في الاقتصاد العالمي، حيث ان الانفتاح على تدفق السلع العالمية، والخدمات وراس المال والتكنولوجيا والافكار تولد نموا اقتصاديا.**"

قد يولد التدفق المذكور نموا اقتصاديا. ولكنه نمو في دخل الشرائح العليا من المجتمع. وبالتالي انقسام المجتمع الى اكثرية متضررة من الانخراط في السوق العالمية واقلية مستفيدة . ويتبع ذلك بالطبع اضطرابات خبز كما حصل في تونس 1982، ومصر 1978، والاردن 1989 و 1996...الخ. وعندها يوصف المحتجون بانهم "اعداء" للحرية الاقتصادية ...

"**رابعا: اقامة اساس ثابت للاقتصاد الكلي... شرط اساسي لنمو مستدام ومن اجل استعادة الثقة في القطاع الخاص في بلدان ذات تاريخ عدم الثبات في الاقتصاد الكلي.**" **(ص- ب)**"

يريد الكاتب تحقيق الثبات للاقتصاد الكلي من خلال توفير المناخ والتسهيلات للقطاع الخاص مهملا القطاع العام. وفي هذا بالطبع توجه طبقي محدد هو خدمة الطبقة الراسمالية على حساب الطبقات الشعبية وذلك باهمال مصالحها واستغلالها، وعند الضرورة قمعها.

وكما هو ملاحظ، فان الكاتب من دعاة السوق الحرة بلا حدود، ولذا:

" **تقيس الدراسة مستوى الحرية الاقتصادية ، على اساس كمّي في 102 دولة لمدة عشرين سنة ... اما النتائج المترتبة على ذلك فتبين وجود علاقة مباشرة وايجابية بين الحرية الاقتصادية ونمو الدخل الفردي على المدى الطويل.** "**(...)**

لكن الكاتب هنا لا يبين لنا ماذا يقصد بحقيقة هذا النمو. فالمعايير التي يتبعها البنك الدولي في قياس النمو تبدأ مثلا من ان الفقير هو الذي يحصل على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم. فاذا وصل هذا الدخل دولارا او اكثر بسنت واحد يقول البنك ان هناك نموا!! ان تجارب

البنك الدولي قد فشلت في اكثر من مئة دولة، فاين هي ال 102 دولة التي نجحت على المدى الطويل؟. كما لا يحبرنا الكاتب عن مدة هذا المدى الطويل الذي يتحدث عنه، وما الذي يضمن عدم حصول متغيرات جديدة خلال هذا المدى الطويل تقود الى قلب المعايير وبالتالي التوقعات التي يبني عليها.

ثم ياخذ الكاتب نموذج نمو النمور الاسيوية وجنوب شرقي آسيا واليابان "**باعتبارها تعمل بموجب نظام راسمالي حقق نموا متواصلا لمدة عشرين سنة وقلصت فجوة فارق الدخل للفرد مع الدول الغربية، او لحقت بها، .ويقول ان جزءا من هذا النجاح ناجم عن نظام السوق الحرة والتنافسي جدا السائد هناك. كما ان الكثير منه منسوب الى الطبقة العاملة المنظمة جدا والتي تعمل بكدّ كبير والتي تقبل باجر بسيط نسبيا، وثبات شروط الاقتصاد الكلي وللادخارات والاستثمارات العالية وللتوجه للتصدير خلال فترة النمو في البلدان المستوردة (...)**

لكن الشروط التي توفرت في تجربة هذه البلدان، حتى لو كانت كما يصفها الكاتب (انظر الفصل الثاني، الباب الثاني) ليس شرطا ان تتكرر في أي بلد آخر ولا سيما في الضفة والقطاع. فمثلا، كانت الاجور القليلة عاملا اساسيا في نجاح الراسمالية هناك. وبغض النظر عن حقيقة ان العمال قبلوا كرها باجور قليلة، فان العمال هنا مضطرون لقبول اجور قليلة، ولكنها، أي الاجور، لن تهبط الى ما يجعل الاستثمار هنا ميزة نسبية بموجب ذلك. كما وفرت حكومات تلك البلدان انماطا عدة من الحماية ولعبت الحكومات نفسها دورا بيروقراطيا واضحا، وهذا غير متوقع هنا، ولا حتى مسموح به لا سيما اليوم حيث ان السلطة الفلسطينية لا تؤمن بالحماية الشعبية ولا حتى بقطاع عام تشرف عليه الدولة. ناهيك عن ان من اسباب الدعم الامبريالي هناك الدور الذي صممت النمور من اجله ضد الشيوعية. لا سيما اليوم حيث ان السلطة الفلسطينية لا تؤمن بالحماية الاقتصادية ولا بدور للدولة.

ثم ينتقل الكاتب الى الاقتصاد الفلسطيني. وفي محاولة منه لتركيب المعايير المدرجة اعلاه، فانه يقحم في هذا الاقتصاد المتهالك عوامل قوة هو منها برا ء.

"**...عمال متعلمين جدا من ناحية نسبية، قوة عمل كبيرة وطبقة مستحدثين ديناميكية، مقدار ضخم من التمويل الاجنبي، ودعم من الفلسطينيين في الشتات**"**(ص –ج)**. لا ندري ما المقصود بعمال متعلمين جدا، كأن الضفة والقطاع متميزان عالميا؟، اما قوة عمل كبيرة، ففي كل بلد قوة عمل بحجمها، كما لم تظهر بعد ديناميكية المستحدثين. لا بل انهم يحجمون عن الاستثمار والشيء نفسه عن فلسطينيي الشتات الذين لم يستثمروا بعد رغم كل ما اسدي لهم من إطراء.

وبسبب التوفر المحدود في المياه فان نمو الزراعة سيبقى متواضعا، اما احتمالات قطاع الصناعات الصغيرة فسوف يعتمد الى حد كبير على قدرته على فتح اسواق في الخارج. في السنوات القادمة سياتي النمو من التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبنية

التحتية والبناء . اما قطاع الخدمات المهيمن، وخاصة في الحكومة ومن السياحة والبنوك والخدمات المالية الاخرى فيجب ان تنمو سريعا. اما قمة النمو فستعتمد بشكل كبير على الاستقرار السياسي وعلى فعالية ومواءمة المؤسسات وطاقة المستحدثين"(ص 3).

لعل في هذا الحديث خلطا من جهة ورغائبية عالية من جهة ثانية. فالزراعة في الضفة خاصة لم تكن معتمدة على الري. لذا، المطلوب تشجيع الزراعة كزراعة وليس المروية وحدها. ولا نعتقد ان مستقبل الصناعات الصغيرة التصديري هو مستقبل مبشر، علما بأن الصحيح هو الانتاج للسوق المحلية مع حماية اقتصادية. واذا كان من المحتمل ان تساهم السياحة في النمو، فان هذا امر منوط بحدود وجود سيادة على الاماكن السياحية والدخول والخروج من البلد. اما البنوك فان ما تقوم به اليوم هو تهريب ارصدة الجمهور الى فروعها في الخارج، والتقصير عن تقديم قروض.

وفي دعمه المفتوح للقطاع الخاص يضيف:

"**في الفترة الانتقالية لعل نقطة الضعف هي في عدم الاستقرار وفي النطاق القانوني، وهذه ضرورية ليشعر القطاع الخاص بالثقة... لا بد من تصحيح النظام القانوني وهذا سيجعل من السهل على الدولة الوليدة ان تضع قانونا تجاريا جديدا وتسن سياسات اقتصادية رشيدة...وان تقيم تقسيم عمل وتعاونا بين القطاعين العام والخاص في بلد جديد لا تملك فيه الحكومة اعمالا "(ص-ج).**

في حديثه(ص – د –) عن سياسة التنمية يحصر اعدادها واقرارها في الوزراء والرئيس. مستثنيا الطبقات الشعبية والمؤسسات والنقابات ... مما يحصر الامر بيد عدد محدود منتم الى طبقة صغيرة اصلا.

وفي تاييده للمشروع الخاص، يطالب الحكومة بأن "لا تقوم بخلق وظائف غير اساسية، ، وان تصر على الفعالية والنظام بين مستخدميها، ان تقلل الانفاق الحالي"(ص –د). ولعل ما يقصده الكاتب هنا هو عدم اقامة قطاع عام. فالوظائف غير الاساسية هي تعبير غامض. مثلا، تتهم الحكومة المصرية القطاع العام في مصر بانه غير منتج، في حين تؤكد المعارضة ان الحكومة تبيع المشاريع المنتجة في القطاع العام بحجة وجود وظائف غير منتجة او اساسية فيها؟. ورغم حديث الكاتب عن الفعالية الا انه لم ينتقد قيام السلطة بانفاق ثلث الميزانية على الشرطة مع انه يشير الى انه ليست عليها نفقات دفاعية علما بانه يرى ان بنية انفاق الميزانية مشابهة لما هي في الدول النامية أي 85% نفقات جارية و 15% نفقات راسمال(ص –هـ).

ويقول:

"**تواجه السلطة هذه النفقات عبر الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي ولكن ايضا من الاقتراض محليا وخارجيا واحيانا من الهبات. اما الضرائب، بدون مساهمة الضمانات الاجتماعية، فتصل الى 12% من الانتاج الاهلي الاجمالي كما هو في الميزانية المقدرة**

لعام 1995، وهي في البلدان المتطورة من 20-40%، وفي البلدان النامية من 10-20%. ان ضريبة القيمة المضافة، ورسوم الاستيراد هي مصادر الدخل الاساسية. وهذه تقتطع من قبل الاسرائيليين وتحول حصة الفلسطينيين الى الحكومة، وقد قدرت هذه التحويلات ب 62% من مجموع الدخل عام 1995. وبعدها تاتي البنود الاخرى، فضريبة الدخل تساهم ب 10% أي حوالي 1,2% من الانتاج الاهلي الاجمالي.(ص -هـ)

وهنا يقف الكاتب محايدا كما وقف من الانفاق الهائل على الشرطة. فالاقتراض، ولا سيما الخارجي في حالة اقتصاد غير منتج دون استثمار القروض في مشاريع منتجة ولا سيما للقطاع العام، يعني بوضوح وصول البلد الى عجز عن سداد المديونية.

يقول: "تمتاز فلسطين بعدم وجود مشاريع عامة ذات اداء ضعيف" (ص -هـ). ولكن، لماذا لا تقام مشاريع عامة ذات اداء قوي؟. وهل المشاريع الخاصة ذات الاداء القوي هي مشاريع للشعب ام لافراد؟.

وحول التجارة يقول:

"**وطالما ان السلع تجري المتاجرة بها، فعلى اية حال، يمكن الاعتماد على التجارة الدولية الحرة للحفاظ على الاسعار المحلية معقولة، وهذا بشكل عام اكثر فعالية، واقل عرضة لمضار تدخل الدولة**"**(ص -ه).**

ولكن، متى كان ربط الاسعار الوطنية بالاسعار العالمية هو الوضع الامثل؟. قد يكون هذا مناسبا لبلد له دور تصديري هام في السوق العالمية مثل المانيا، ولكنه خطير على بلد مستورد، لا ينتج ما يحتاج ويستورد بالاسعار العالمية مختلف الحاجات الاساسية لجمهور متدني الدخل. ان الهاجس الذي يرعب الكاتب هو تدخل الدولة والذي يجب ان يكون بالطبع لمصلحة الطبقات الفقيرة!

في محاولة لممالأة السلطة يقول الكاتب:

" **هناك خطر محتمل من احتكار عملية التزويد، فقد ثبت في الكثير من بلدان العالم الثالث انها مصدر للفساد....ان احتكارا حكوميا للتزويد (مثلا الاسمنت والكهربا والوقود) لا يختلف في آثاره الاقتصادية عن الاحتكار الخاص، باستثناء ان تسهيلات الربح تذهب الى الحكومة بدل ان تذهب الى شخص كدخل خاص. بمعنى ان الجمهور يدفع الضريبة لا مباشرة بدفع سعر اعلى للسلع والخدمة مما لو لم يكن هناك احتكارا.**"**(ص -و).**

ولكن الكاتب يدرك ان هذا الشكل من احتكار السلطة هو شكل غريب. فهو ليس النمط البروقراطي المألوف. ولا هو قطاع عام، ومن هنا فمن غير الواضح اين مآله؟. ان احتكار السلطة هذا محصور بيد بضعة افراد. ولعل الاكثر اهمية في هذا المعرض هو تقسيم مدخولات الدولة الى بندين، أي الميزانية الى بندين، واحد مخصص للانفاق العام، وآخر لا يمكن حصره. فكيف يمكن الشروع في مشروع تنموي بميزانية مجزّأة على هذا النحو وفي بلد فقير جدا؟.

وفيما يخص دفع الضرائب، فان الكاتب يراهن بسذاجة على اخلاق راس المال في الوفاء بذلك فيقول:

"**ما لم يقم القطاع الخاص بدفع حصته الجيدة من الضرائب، الرسوم، المكوس، فان الاستقرار الكلي الذي يحتاجه يصبح محط مساومة**"(ص – ز). ومن المعلوم بالطبع ان راس المال الخاص هو مخترع اساليب التهرب من دفع الضرائب. واذا وضعنا قلة النشاط الاقتصادي الى جانب التهرب من دفع الضرائب ندرك لماذا تنفق السلطة الفلسطينية من القروض على نفقاتها غير الراسمالية!.

ويضيف الكاتب: "**يمكن لراس المال الخاص ان يلعب دورا في التعليم، والصحة والمساعدة الاجتماعية، وهكذا، يقلل العبء عن خزينة الحكومة ويدعم مجهوداته وخاصة في الخدمات المتخصصة (مثلا، تدريب فني، دراسات تجارية، كليات تدريب المعلمين، جامعات، وعيادات ومستشفيات) (ص– ز).**

ولكن، ليس شرطا ان يقوم راس المال الخاص بهذا، او ان يقوم به على النحو الذي يخدم ما اشار اليه في بداية الورقة عن التنمية البشرية المستدامة والاستثمار المناسب في التعليم. وعليه، فان التعليم يجب ان يكون مسؤولية السلطة.

وفي معرض مديحه للنظام الراسمالي يركز لاحقا الهجوم على دول التخطيط المركزي كالجزائر. كما يتخذ قرارا بان الصين على طريق ترك الشيوعية(ص 4،5). ويكرر قوله عن سنغافورة وكوريا بان العمال يقبلون اجورا متدنية نسبيا (ص6) . ويصر على السوق الحرة بقوله: " يحصل النمو وتقليل الفقر عندما تتكامل الحكومة والسوق، ويحدث الفشل اذا اشتبكا"(ص7).وبهذا يجعل اعتماد نظام السوق هو الاساس وان على الحكومة الخضوع له وليس العكس، أي خضوع الحكومة لسلطة راس المال.

ثم يعود للحديث ثانية عن الزراعة فيعزو تدهور الزراعة الى قلة الماء. وربما يقوم بهذا ليجد مبررا للقول:" لذا فان تطور الزراعة يجب ان يعتمد على تقنين الزراعة والتوجه للتصدير"(ص 11). وبهذا يؤكد على توجهه لعدم انتاج الحاجات الاساسية.

اما في الصناعة، فيطالب ب "خلق منتجات تحتاج الى كثافة عمل، سواء ماهرا او فنيا (ص11). نلاحظ هنا بوضوح ان حقوق العمال ليست على الاجندة. فالمطلوب التشغيل بغض النظر عن الظروف. وايجاد صناعات تحتاج الى عمل كثيف لان هذا ما تتطلبه الشركات متعددة الجنسية ولا سيما الاجرة الاقل.

اما لفرط انبهار الكاتب بالراسمالية، وتماهيه مع التسوية فانه يتخذ موقفا وطنيا وقوميا مخجلا، جوهره امتداح ترتيبات الاستعمار البريطاني في فلسطين، وعدم ادانته لاقامة اسرائيل على الوطن الفلسطيني. والحقيقة ان هذا ليس الاول من "توعه" من المثقفين الفلسطينيين. فمختلف الذين عملوا مع المؤسسات المالية الدولية ولا سيما البنك الدولي "مرّروا" لها تحليلات تتنافى مع الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني ، يقول الكاتب:

"قام الانتداب البريطاني 1922-1948 باقامة حكم القانون المستوحى مما كان في المستعمرات البريطانية، ولكنه مال الى اقامة وطن قومي لليهود وغالبا علق او جرى تعديله باجراءات طوارى كرد فعل على الثورات والفوضى السياسية والمدنية ، كما ان سياستها الاقتصادية كانت مشابهة لماهي في المستعمرات وتقوم على نظام الملكية الخاصة والسوق الحرة المنظمة . تسجيل الاراضي، وعملة معتمدة على الاسترليني ونظام قضائي وخزينة عصرية ونظام حكومي للتعليم والصحة"(ص12)

ان حدا ادنى من الاطلاع على التاريخ عامة يبين انه لا حكم للقانون في ظل الاستعمار. اما في فلسطين، فان الاستعمار البريطاني جاء لهدفين، الاول هو الهدف الاستعماري الكلاسيكي، والثاني هو زرع اسرائيل كمستوطنة بيضاء في الوطن العربي. وعليه، فلا يمكن لمثل هذا الاستعمار ان يرسي سيادة القانون. اما الوقائع فقد اثبتت في فلسطين كيف كانت توقع بريطانيا حكم الاعدام في أي فلسطيني تجد بحوزته رصاصة، وكيف كانت بريطانيا تثقل كاهل الفلاح الفلسطيني بالضرائب ليتخلى عن ارضه ويبيعها للمستوطنين اليهود. فهل هذه سيادة القانون؟.

ويمعن الكاتب في تقاطعه مع التسوية فيقول: "**ان البطالة والمشاكل الاقتصادية ستقود الى عدم الاستقرار وتقوي التطرف في المناطق.(ص ص13-14).**

وعند حديثهعن التجارة يعود ليقول: "**يبدو ان الاقتصاد الفلسطيني يتقدم بسياسة صحية هي التجارة العالمية الحرة، والتي سوف تتصدى لمخاطر توليد احتكارات محلية تحت شروط حمائية** (ص 17). فهو مصرّ على عدم الحماية لاقتصاد كل شيء فيه وليدا.

ويكرر موقفه المضاد لدور الدولة فيقول:"**اذا ما تم استغلال الضرائب في تشغيل اناس غير منتجين، فان الدخل الضريبي سوف يضيع، وان الاحتكار الحكومي سوف يؤدي الى مضار على الاقتصاد اكثر مما لو كان الاقتصاد خاصا حيث يقوم المحتكر باستثمار ارباحه في استثمارات انتاجية"(ص17)** . واذا صح ان استثمارات الدولة غير انتاجية، أي القطاع العام، فمن اين للكاتب ان يؤكد ان الاستثمار الخاص في بلد تابع وراسماليته في اغلبها كمبرادورية سوف يستثمر هذا الراسمال في مجالات انتاجية!.

ربما يمكننا القول ان الكاتب نموذج عن ابناء العالم الثالث الذين يدرسون في الغرب الراسمالي المتقدم، ويأتون الى بلادهم بموديل التنمية الراسمالي الكلاسيكي المألوف او ما طرأ من سياسات في تلك البلدان ، أي ما درسوه هناك، ليطبقوها على بلادهم التي تختلف بكل المعاني.

نقد ورقة د. محمد مصطفى

الشتات الفلسطيني... القطاع الخاص ووهم تقليد النموذج الاسرائيلي

يحاول كاتب هذه الورقة ابراز دور فلسطينيي الشتات في الاقتصاد الفلسطيني في فترة ما بعد التسوية. وهذا يعني بالطبع ان الكاتب ينطلق من القبول بهذه التسوية. وهو يرى ان الفلسطينون في الشتات يزيدون عن عدد الفلسطينيين في الوطن (اجزائه (الضفة، والقطاع، وفلسطين المحتلة 1948) فهم 3,9 مليون نسخة من اصل 6,7 ملايين.

ولسنا هنا بصدد عرض تفصيلي للورقة، الا ان ما سنقوم به هو تسجيل ملاحظاتنا على القضايا الاساسية فيها.

يحاول الكاتب ان يعقد مشابهة بين دور الصينيين في الشتات وبين الفلسطينيين فيقول:

يضيف دور الصينيين في الشتات ابعادا عدة لشعب ازدهر في الخارج... ان بوسع الصينيين ان يثبتوا انهم اكثر المجموعات الاثنية تماسسا في القرن القادم". ان صينيي الشتات هم الذين اسسوا لظهور القوة الاقتصادية الصينية. ليس شرطا ان يكون الصينيون في الشتات قد انجزوا اداء محددا قبل عودتهم الى البلاد. فهم يرون العالم باعتباره "شبكة عالمية " مفتوحة للاعمال. فطبيعي جدا لشخص صيني ان يعيش في الولايات المتحدة، وان يستثمر في هونغ كونغ ويفتح في نفس الوقت شركة في تايوان. وابعد من هذا فهو يشعر في أي من هذه جميعا انه كفرد يقيم مشروعا في مكان سكنه. اما القوة فتستمد من التحول الى جزء متكامل من المجتمع الذي يقوم الشخص بانشاء المشروع فيه مرات عديدة حيث يترجم الى جهد في افتتاح اعمال ناجحة. لذا، على النظرة الفلسطينية ان تكون واعية للفلسطينيين الذين تماهوا في مجتمعات الشتات. فهؤلاء قد يملكون جهدا كبيرا ليقدموه دون ان تكون لديهم النية في العودة الى فلسطين"(ص6).

في وصفه للشتات الصيني ودوره، بغض النظر عن مكان سكنه، فان الكاتب إنما ينطلق من التسليم بالعولمة التي هي في ابسط الاحوال متناقضة مع الظروف والشروط التي نمت فيها هونغ كونغ والاخريات من النمور.

وكما اشرنا في الفصل الثاني/الباب الثاني، فان القادمين الصينيين كانوا جزءا من البيروقراطية الحاكمة او حلفاء لها وهي نفس البيروقراطية التي اتبعت سياسة الحماية الاقتصادية وتدخل الدولة وليس الانفلات الاقتصادي الذي ينصح به البنك الدولي حاليا.

لعل من المفيد عقد مقارنة بين الشتات الفلسطيني والشتات الصيني واي شتات آخر في العالم، ولكن شريطة ان لا تكون المقارنة بهدف تثبيت قناعات مسبقة وتعميم هذه القناعات

على حالات مختلفة ومتعددة. فالشتات الصيني لم يولد ضمن شروط مشابهة للتي ولد فيها الشتات الفلسطيني. فهو ليس طريدا من بلاده، بل هو ناتج هجرات طبيعية (باستثناء الهاربين من الثورة الصينية) كاية هجرات فردية من اجل اوضاع اقتصادية افضل. ومن هنا، فان ما يشبه الشتات الصيني هي الجاليات السورية واللبنانية والفلسطينية التي تغربت الى الامريكتين قبل احتلال فلسطين عام 1948.

وعليه، فان عودة الصيني الى بلاده، هي مسألة مرتبطة بطبيعة العمل الاقتصادي الذي يقوم به، أي هل يقتضي عمله منه العودة ام لا. انه خيار حر وفردي وراجع الى مصالحه الاقتصادية كفرد. اما الفلسطيني في الشتات، فان عودته سياسية. ولا نقول هنا، ان عليه العودة ليثبت وطنيته. بل انه ممنوع من العودة حتى لو كانت تتضمن انقاذ حياته. وكما هو معروف، فان الذين عادوا من الفلسطينيين هم القيادات التي سمحت لها اسرائيل وجهاز امني وعسكري. ان المشابهة التي يعقدها الكاتب لا اساس لها. ان ما يقوم به حقيقة هنا هو مجاملة سياسية للاحتلال الذي طرد الشعب الفلسطيني وحل محله. فالفقير الفلسطيني في الخارج لا يعيش حياة طبيعية وبامكانه على الاغلب ان يعيش في بلده حياة افضل، أي ان من مصلحته العودة ، فهو قد طرد من تلك البلد بالقوة.

ان الفلسطيني الذي يستطيع الشعور كما يشعر الصيني الذي وصفه الكاتب هو الفلسطيني الغني. مع فارق اساس انه لا يستطيع كالصيني العودة الى بلاده، وربما لا يرغب الكثير من الاغنياء في العودة، فما بالك بالاستثمار دون العودة. ولعل اكثر تسهيلات قدمها الاحتلال هي ان على الفلسطيني الذي يريد السكن في الضفة والقطاع وليس فلسطين المحتلة عام 1948 ان يوظف مئة الف دولار كي يستطيع الحصول على اقامة. هنا يكون الحديث قد انتقل الى ملكوت راس المال فقط وليس الى الملكوت الانساني، او الى حق الانسان الاساسي وهو العيش في وطنه كمواطن، وهوحق مستلب من الفلسطيني.

يفترض الكاتب كما لو انه لا توجد مشكلة اقامة وحق عودة وهوية ابدا في وجه الفلسطيني، ويحصر المشكلة في نطاق انه لا شرط ان يعود الفلسطيني الى بلده، فهو (في حالة الاممية الراسمالية) يخدم بلده حتى لو اندمج بمجتمع آخر. ربما، ولكن الكاتب يهرب هنا من لمس حق العودة المفترض اقرار اسرائيل به ليدعي ان هناك ضغطا على الراسمالي الفلسطيني ليعود الى البلاد، وهذا طبعا غير صحيح.

وعلى اية حال، فان تجربة الوقوع تحت الاحتلال لمدة سبع وعشرين سنة، تؤكد ان الراسمالي الفلسطيني في الشتات يفي بجزء من ادعاء الكاتب. فهو حقا راسمالي مندمج بالعولمة الراسمالية لدرجة اصبحت هويته القومية هي راس المال المالي، مما خلق عدم تطابق بين الاسم والانتماء اللغوي والمولد وبين الوضعية الاقتصادية له. وبالطبع لم يقم راس المال هذا لا بالاستثمار المباشر او غير المباشر ولا حتى بالتبرعات والصدقات على سكان الارض المحتلة. واتضحت الصورة اكثر في ظل الحكم الذاتي. فبعد ثلاث سنوات من الحكم الذاتي ما زال راس المال هذا مترددا في الاستثمار بانتظار ضمان الربح الاكيد

والاقصى. لا بأس، قد يكون هناك حق للراسمالي ان يعتبر الربح هدفه الاعلى. وهنا يتضح عيب الكاتب مرة ثانية وذلك عبر العامل السياسي الاحتلالي المتجلي في ضعف اتفاقيات التسوية سواء السياسية او الاقتصادية لدرجة انها لا تضمن سهولة الاستثمار . وهذا امر لا يتعرض له الصيني (حتى في الصين الشعبية) الذي اتخذه الكاتب كمثال.

يقول الكاتب في(ص 8): "**ان بعضا من هؤلاء الفلسطينيين قد راكم ثروة شخصية كبيرة وضعته في موقع يمكنه فيه المساهمة في بناء الدولة الفلسطينية العصرية، وبنيتها التحتية ومؤسساتها. لا بل ان بعض هذه العناصر يجب ان تتوفر حتى قبل اغراء الشتات بالعودة(ص8).**

هناك نقاش كبير حول استعداد وقدرة هؤلاء على المساهمة في اقامة دولة عصرية. فهل الدولة العصرية هي الراسمالية؟ وهل العصرية هي عصرية راس المال؟ واذا كانت الراسمالية قد اخذت تتخلى حتى عن دولة الرفاه في الغرب فما هي العصرية التي سيجلبها راس المال الفلسطيني من الشتات (اذا عاد) سوى استغلال العمال باقل اجور ممكنة ليحققوا اعلى ربح ممكن؟. لنترك هذا الحديث جانبا. فالكاتب ما زال متأثرا بنفس تفكير اغنياء الشتات في اعفاء الذات من مختلف مهام ما قبل الدولة ، أي النضال الوطني، وحتى اقامة المؤسسات. فهو يريد لهم ان يأتوا على اوضاع مناسبة وممهدة ومريحة، لان دورهم الربح ودور غيرهم التضحية. ان تفكيرا من هذا الطراز لا يخلق انسجاما اجتماعيا. واذا كان دور راس المال هو التشغيل لجني الربح، فان هذا دور أي راسمال، فلماذا يأخذ راس المال الفلسطيني (اذا كان فلسطينيا نقيا) هذا الامتياز غير المبرر؟.

واذا كان في ذهن الكاتب تقليد راس المال اليهودي في فلسطين، فان هذا الراسمال قد بدأ باعداد البنية التحتية والمؤسسات والبنية العسكرية للاحتلال بشكل مبكر. وحتى المؤسسات التي اقامها كانت مؤسسات لمجموع المستوطنين اليهود لدرجة كاد البعض يرى في اسرائيل دولة اشتراكية. ولكن لا شك ان الكاتب قد اخذ من النموذج اليهودي فقط فرصة الامتيازات لراس المال وليس الواجبات. وربما يجوز لنا التساؤل: اذا كان لا بد من تقليد المشروع اليهودي، فهل يتشابه المبنى الاجتماعي للتراكم الذي صاغته القيادة الصهيونية سابقا، وحتى حاليا، مع المبنى المشوه والتابع الموجود حاليا في مناطق الحكم الذاتي (انظر الفصل الرابع).

ينتقل الكاتب في(ص9) ليردد نفس العبارات العامة للبنك الدولي :"**لقد اثبت عالميا ان القطاع الخاص هو الاكثر اهلية وتجهيزا لقيادة العملية التنموية وبناء الاقتصاد"(ص9).**

ان هذا تعميم مريح للكاتب. وليس هذا مجال الحديث عن اكثر من مئة دولة طبقت وصفات البنك الدولي فوجدت نفسها في الاستثناء وعلى الهامش من حيث النتائج. هذا ناهيك عن القول ان حصول النمو لم يكن ابدا ليعبر عن التنمية والتطور بمقدار ما يعبر عن الاستغلال

الاعمق والاكثر شدة. وربما من المفارقة الاشارة الى ان هذا الراسمال او القطاع الخاص لا يريد القدوم للعمل في مناطق الحكم الذاتي...فلماذا؟. وطالما ان الكاتب يتعرض لتجربة النمور في موضوعة القادمين، فلماذا لم يتعرض للظرف الخاص الذي وضع فيه القطاع الخاص ألا وهو وضعه تحت قيادة الحكومة البروقراطية وهو من اسباب دفع النمو هناك بشكل عال. ان ما يدعو له الكاتب هو قطاع خاص متحرر من القومية الاقتصادية، أي معولم، وبالتالي فهو في خدمة راسمال المركز!.

يعود الكاتب في (ص10) ليكشف عن اعجابه بالنموذج اليهودي في فلسطين ما قبل 1948، داعيا الفلسطينيين الى تقليده. وهنا نجد الكاتب قد استخدم مثالا غير قابل للتطبيق اليوم. فلا النظام العالمي اليوم نفسه، ولا طبيعة وثقافة راس المال الفلسطيني مشابهة للراسمال اليهودي آنذاك، ولا موقف الامبريالية من الفلسطينيين هو موقفها من اليهود آنذاك وحتى اليوم. هذا اضافة الى ان راس المال اليهودي قدم الى فلسطين كجزء من راس المال العالمي ولكن من موقع القدرة على تسخير راس المال العالمي في خدمة اسرائيل كمشروع استراتيجي للامبريالية في المنطقة، اما راس المال الفلسطيني فهو جزء تابع لراس المال العالمي وليس صاحب قرار فيه.

ومع ذلك، تجدر الاشارة الى ان اسرائيل هي استثمار استراتيجي يعاني عجزا اقتصاديا متواصلا، واما عجزها فيجري تغطيته باستمرار من الممول الامبريالي حيث تنفق اسرائيل اكثر من دخلها بما يقارب 35% . ولعل آخر اقرار اسرائيلي بهذا ما قاله **دان مريدور** وزير المالية الاسرائيلي المستقيل يوم 30 حزيران 1996 على شاشة التلفزيون الاسرائيلي نفسه. فمن الذي سوف ينفق على الفلسطينيين بهذا السخاء ولماذا؟. لا نبالغ في القول بان اسرائيل تعيش منذ اول مستوطن وحتى اليوم تحت ماكينة الانعاش Supporting Machine رغم مختلف مظاهر القوة التي تملكها. وربما يكمن هنا الفارق بينها وبين بلدان جنوب شرق آسيا . والاهم من كل هذا، ربما كان هذا تحديدا سبب الاستماتة الامريكية والامبريالية والاسرائيلية بالطبع وبعض الانظمة العربية على فك المقاطعة العربية عن اسرائيل.

يشير الكاتب في(ص 11) الى تدفق الاستثمارات حتى اليوم على اسرائيل ويعزو ذلك الى التسهيل الاستثماري. لا باس، ولا داعي للحديث هنا عن الدور الاستراتيجي لاسرائيل لتبيان ان هذا التدفق ليس فقط لان هناك جدوى اقتصادية. ولكن لماذا لا تتدفق استثمارات على مناطق الحكم الذاتي مع انها تتبنى سياسة الانفتاح المطلق (تخليع الابواب)؟. الا يجدر بالكاتب ان يقوده هذا على الاقل الى الاشارة الى ان التسوية لم تسمح للفلسطينيين بالحد الادنى من السيادة لتقديم تسهيلات للمستثمرين؟. ان التهرب من حقائق من هذا الطراز ملفت للنظر. ومع ذلك، فان ما يسميه الكاتب تدفق الاستثمارات الى اسرائيل هو "هائل" مقارنة مع ما يتدفق الى الوطن العربي او الحكم الذاتي. اما بالمعيار العالمي فهو ضئيل جدا.

"لم تحصل بلدان الوطن العربي واسرائيل إلا على 12 مليار دولار من اجمالي التدفقات المالية طويلة المدى للعالم الثالث البالغة 206 مليار دولار. وبالمثل حصلت المنطقة على 2 مليار دولار من نحو 65 مليار دولار من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، أي نحو 3 بالمئة فقط، بينما استحوذت بلدان جنوب شرق آسيا وامريكا اللاتينية على اكثر من 90 بالمئة كما كان نصيب الصين وحدها 51 بالمئة" [137].

كما تجدر الاشارة الى ان الاستثمارات الاجنبية في اسرائيل هي في الصناعات المتقدمة جدا، والتي هي غائبة تماما من المناطق المحتلة.

في (ص11) ايضا يقترح الكاتب ان يجري اغراء فلسطينيي الشتات (الاغنياء طبعا) بالقدوم الى الضفة والقطاع عبر تنشيط السياحة حيث أن من فوائد هذا تنشيط صناعة السياحة الفلسطينية لاحقا. يمكن استخدام السياحة كآلية لجذب هؤلاء الاغنياء. ولكن ليس شرطا ان يقود هذا الى انتعاش حقيقي للسياحة طالما ان اتفاقية التسوية نفسها تبقي المواقع السياحية بيد الاحتلال. فحتى هذه الميزة المقارنة ليست بايدي الفلسطينيين.

يشير الكاتب في (ص12) الى الصعوبات التي يثيرها اغلاق مناطق الحكم الذاتي على الاقتصاد، ولكنه لا يربط هذا الامر باتفاقيات التسوية التي احتوت على ما يبرر الاغلاق، ناهيك عن الحديث عن اقتصاديات الحصار.

ينتقل الكاتب من وهم الاعتقاد بعظمة القطاع الخاص في التنمية الى وهم آخر هو:

"ان فلسطين معروفة جدا بميزاتها الفريدة مثل الموقع الجغرافي والثقافة والطبيعة، والتي تلعب جميعا دورا في تحفيز الاستثمار في مجالات مثل السياحة والزراعة. وقد شعرت ان بوسع فلسطين تطوير ميزة تنافسية في مجال الكمبيوتر وهو خدمة المعلومات بالاستفادة من شبكات الكمبيوتر والاتصالات المتقدمة. ان بوسع الشتات الفلسطيني المساهمة في هذا المجال حيث ان هناك مئة الف مهندس فلسطيني في مختلف انحاء العالم(ص13).

ينفي التطور العلمي والتكنولوجي ولا سيما تكنولوجيا المعلومات تلك الميزة المقارنة التي تكسبها بعض البلدان نتيجة موقعها الجغرافي وحسب. وعلى أية حال، فان هذا الموقع الجغرافي تحتله اسرائيل وليس الحكم الذاتي الذي سيبقى تحت رحمة اسرائيل حتى لو تحول الى دولة مستقلة. اما الثقافة والطبيعة، فليست بالميزات المقارنة لشعب دون آخر بحيث تساهم لديه دون غيره في مسالة التنمية. واذا كان هناك حقا مئة الف مهندس فلسطيني، فلا شك ان العديد من بلدان العالم تزخر بحملة الشهادات وحتى الخبراء. هذا اضافة الى ان الكاتب لا يعرض ما يثبت "اعتقاده" بان الفلسطينيين سيكونون قادرين على المنافسة في مجال الكمبيوتر بشكل متميز!!

---

[137] المستقبل العربي، العدد 204 ص 31 عن يحيى صادوفسكي، الصواريخ ام الخبز، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1995).

وحتى لو صح كل ما قاله الكاتب، يظل المعيار الاساسي هو: هل هناك سيادة فلسطينية على مناطقها؟، ثم ما هي طبيعة النظام الاقتصادي السياسي ، وما حدود تبعيته البنيوية من عدمها، وما هي آليات وادوات التنمية؟ فالعديد من بلدان العالم ولا سيما العربية لديها ثروات وميزات مقارنة واستقلال وسيادة، ومع ذلك هي في قاع سلم العالم.

يطرح الكاتب اعجابه بالنموذج الاسرائيلي والخطوات التي قطعتها اسرائيل في سبيل التطور التكنولوجي (ص 14 و 15) ولكن دون ان نجد حقيقة وجه مقارنة لما هو لدينا، ودون ان يبرز هو نفسه ذلك. وعلى اية حال فان بوادر اداء السلطة الفلسطينية لا توحي بانها تحاول تقليد النموذج الاسرائيلي الذي كلما امعن الكاتب في تعداد مزاياه، وقد فعل ذلك حقا، اتضحت استحالة تقليد الفلسطينيين له.

اما في افكاره النهائية، فان الكاتب يعود ليركز على تقديم الامتيازات والتسهيلات للقطاع الخاص فيقول:

"من المهم الحديث عن ضرورة تسويق فلسطين عالميا امام المستثمرين المحتملين. يجب ان تظهر فلسطين بوضوح على انها صديقة للقطاع الخاص وانها تقدم التسهيلات لعمله. يجب ان يشتمل هذا التسويق على وضع القدرات الفلسطينية لدعم مشاريع القطاع الخاص وقدرة المجتمع المحلي لتلبية حاجات المستثمرين"(ص 22). وهكذا، ينتهي الكاتب حيث انتهى مختلف الذين اعتبروا التمويل العامل الاساسي وربما الوحيد للتنمية مغفلا كما اغفل غيره حقيقتين اساسيتين على الاقل:

الاولى: ان راس المال لا تكفيه التسهيلات القانونية والاجرائية

والثانية: ان الخصخصة والغاء القطاع العام لا يصبان الا في صالح طبقة من المجتمع ولا سيما في بلدان العالم الثالث.

نقد ورقة ركس بريان، جامعة ماك جيل

الاقتصاد السياسي الفعلي للضفة الغربية وقطاع غزة
دروس مستفادة عن بناء السلام والمساعدات التنموية

ينطلق بريان من تأييد "التسوية الامبريالية للصراع العربي–الاسرائيلي" كاساس سياسي لورقته، ومن المشروع الخاص والاقتصاد الحر كاساس اقتصادي، ومن العلاقة بالنظام العالمي ممثلا في الدول المانحة كبعد دولي في علاقات اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة.

أي انّه يكثّف ويدمج هذه العوامل الثلاثة معا ليقدمها "وصفة " للفلسطينيين كي يتصرفوا على ضوء متطلبات "التكيّف" مع النظام العالمي. ومن هنا، سنجد ان نقده الذي يبدو حادّا من الناحية المظهرية، مقتصر على القصورات القائمة في أداء سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، هو نقد فني من جهة مقتصر على الاداء ولا يناقش المبدأ من جهة ثانية. لذا يقول:
" **يهدف الجهد المبلور في المساعدات من الناحية السياسية الى تقوية السلطة الفلسطينية وخلق منافع ملموسة للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ليجند هذا بدوره دعما لعملية السلام. لقد وجه نقد كثير لبرنامج المساعدات. وجه النقد ضد التقصير البروقراطي للوكالات المانحة، وطبيعة المشاريع المدعومة، وضعف الاداء، وحتى الفساد في السلطة الفلسطينية، والحصار الاسرائيلي...**"**(ص1)**.

يشير بريان الى العدد الكبير للمشاركين في "مساعدة" الضفة والقطاع اقتصاديا، (اكثر من ثلاثين طرفا)، ويركز على ان كل طرف مانح يتحكم هو نفسه بالمشاريع التي يمولها دون ان يشير الى خطورة هذا التعدد على سيادة الفلسطينيين حتى على الموارد المالية.

(المبالغ التي تم التعهد بها بملايين االدولارات في تموز 1995)(ص2).

المصدر	الهبات	القروض	المجموع
الاتحاد الاوروبي	300 ---		300
بنك الاستثمار الاوروبي	0	300	300
الولايات المتحدة	375	125	500
البنك الدوليIDA/IFC	0	210	210
اليابان	200	0	200
العربية السعودية	200	0	200
النرويج	150	0	150
ايطاليا	80	0	80
اسرائيل	25	50	75
تركيا	2	50	52
المانيا	52	0	52
هولندا	50	0	50
الدنمارك	43	0	43
ASFED	40	0	40
السويد	40	0	40
اخريات	295	15	؟؟34

المجموع	1825	760	2612

ويضيف الكاتب ان معظم المساعدة الامريكية يجري توزيعها من خلال المؤسسة الامريكية (يو. اس. إيد) USAID، وليس من خلال السلطة الفلسطينية. كما ان مبلغ ال 125 مليون دولار التي هي على شكل ضمانات للقطاع الخاص فتشرف عليها شركة الاستثمار الخاص لما وراء البحار. والشيء نفسه عن القروض والضمانات المقدمة من بنك الاستثمار الاوروبي.

ويضيف بريان، انه على الرغم من وجود لجان ارتباط وتوجيه واستشارات، فان القرارات الحقيقية تصدر عن الاجتماعات غير الرسمية: "ان الكثير من العمل الحقيقي يتم مسبقا عبر لقاءات غير رسمية مع المشاركين الرئيسيين، أي مع الولايات المتحدة، الاتحاد الاوروبي والبنك الدولي (وكذلك اسرائيل والسلطة الفلسطينية"(ص3).

وهكذا، رغم ان ورقة الكاتب تحوي الكثير من المعطيات، التي لا تتوفر قط لنا نحن الفلسطينيين لان مصادر المعلومات توفرها للاجانب وتخفيها عن المواطنين، ورغم انه يقدم بعض الايماءات التي توفر اساسا لملاحظات انتقادية، إلا انه هو نفسه لا يفعل ذلك. فليس من المعقول ان يرى باحث مثل هذه الحالة من "الانتداب" المتعدد الاطراف او "مناطق النفوذ" ولا يعترض على الفوضى الاقتصادية التي تترتب على ذلك، وهذا مطلب متواضع اذا ما قيس بوجوب ان يعترض على الشكل الاستعماري الذي يترافق مع حقبة العولمة الاقتصادية.

"...**تكونت مجموعات عمل قطاعية، كل واحدة منها الى جانب وزارة فلسطينية او اكثر حيث تكون الوزارة هي "الدلاّل"، والمانح هو "الراعي"، ووكالة الامم المتحدة هي "السكرتير":مثلا،اسبانيا: الزراعة، وال UNDP : النقل والاتصالات، فرنسا و UNDP : التعليم، فرنسا و UNICEF الاشغال العامة والتشغيل، السويد و UNDP ومنظمة العمل الدولية: البيئة، هولندا و UNRWA & UNSCO: الصحة، ايطاليا و WHO: المؤسسات واقامة المؤسسات، EU والبنك الدولي و UNSCO : الشرطة .والنرويج و UNSCO للقطاع الخاص والتجارة امريكا والبنك الدولي وUNDP:المالية العامة. وامريكا والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي: اسبانيا و UNDP" : السياحة(ص ص 3-4).**

ويضيف:

"**على الرغم من تشكيل لجنة مخصصة للارتباط ولجنة استشارية من قبل المانحين، الا ان ما يحصل هو تنسيق ضئيل جدا (او اتصال) بين المانحين، على المستوى المحلي. ان كل المانحين مشدودون بالرغبة في الانخراط في مشاريع تحقق القدر الاعلى من رؤية كل منهم السياسية وزيادة رصيده. هذا اضافة الى حصول تنافس شديد بين الامريكيين والاوروبيين على المشاريع التي يمكن ان تكون رابحة اقتصاديا... ان الامريكيين**

والاوروبيين لم يقدموا حقا كل ما تعهدوا به. لقد اتضح لهم ان عددا قليلا من المشاريع يبدو لهم مربحا، وهذا ما دفعهم لعدم الاستثمار (ص9).

لعل هذا يذكّرنا جيدا بما يحصل في روسيا خاصة واوروبا الشرقية ايضا، حيث تقوم الشركات الغربية بحصر "استثماراتها" في الشركات الروسية القادرة على التكيف مع المستوى التكنولوجي المطلوب في الغرب، وتهمل الاكثرية الساحقة من الشركات ومجالات الاستثمار الاخرى. وهذا على أي حال سلوك طبيعي لراس المال. اما غير الطبيعي فهو تسمية ما تقوم به الشركات اوالدول بانه "منح".

يشير الكاتب الى الصراعات التي حصلت في بكدار بين مراكز القوى:..." **نبيل شعث من جهة واحمد قريع من جهة ثانية. لدرجة ان البنك الدولي وجد صعوبة في جمع بكدار ووزارة التخطيط الدولي لاقرار مجموعة من المشاريع المقترحة. كما ان مكتب الرئيس قد اخذ دورا في اتخاذ قرارات اقتصادية. ان المساعدات قد استخدمت من اجل مصالح فتح السياسية (وفي بعض الاحيان المالية)،..."(ص11-12).**

ويقول بالنسبة للمنظمات غير الحكومية:

"**حصلت المنظمات غير الحكومية والطوعية في بداية التسعينات على 170-240 مليون دولار من منظمة التحرير ومانحين دوليين. ونظرا لحصول حرب الخليج وتحويل المساعدا ت الى السلطة الفلسطينية فان حصة هذه المنظمات قد تقلصت الى 60-90 مليون دولار. ان الكثير من مشاريع التنمية اكبر من طاقة المنظمات الطوعية، كما ان التنسيق بينها ضعيف"(ص 13).**

نلاحظ ان المبالغ المخصصة للمنظمات غير الحكومية كبيرة اولا على قدراتها، كما انها غير محسوبة بشكل جيد مما يفتح مجالا للكسب غير المشروع. أي انها اشبه بنمط من المال العام غير الخاضع لاية رقابة. وربما ان هذا احد اسباب ان آلاف المنظمات غير الحكومية في البلاد لم تجسد على الارض شيئا متعلقا بالتنمية مما خلق ازمة حتى بين "درجات" المستفيدين منها، لا سيما ان هذه المنظمات قد خلقت شريحة من كاسبي العائدات "غير المنظورة".

ويضيف بريان:

"**كما هو مألوف، فان البنك الدولي كمؤسسة، لديه تشكك تاريخي في نشاطات المنظمات غير الحكومية، ولذا، اقترح اقامة صندوق ائتمان بمبلغ 16 مليون دولار لهذه المنظمات ليكون مكملا للمصادر التمويلية. وهذا الصندوق قد لا يقوي فقط نشاطات المنظمات غير الحكومية والطوعية، بل يسمح للبنك بان يتحكم او يراقب المصادر الجديدة للمانحين. لكن هذا الاقتراح واجه تحديات، فالسلطة الفلسطينية تبدو غير متحمسة لوجود خط تمويلي مستقل للمنظمات غير الحكومية المحلية، بينما المانحون لا يرغبون في المساهمة في صندوق مجهول في نظر الفلسطينيين، فهو يمكنهم من اكتساب سمعة سياسية اكبر عندما**

يقدمون المساعدات عبر منظمات غير حكومية وتطوعية بشكل مباشر. وعلى اية حال، فقد حصل الاقتراح على موافقة اولية من السلطة الفلسطينية..."(ص 13).

يمكننا الاستنتاج غير المباشر ان مجرد عرض الكاتب لهذه المعلومات المثيرة للجدل هو موقف نقدي مبطّن مما يجري. كما انه يوجه نقدا غير مباشر الى المنظمات غير الحكومية وربما الى سياسات الدول المانحة. ولكن ما يشكّل نقطة ارتكاز بريان هي انه لا يرى في دور البنك الدولي اية شائبة. بل يرفعه الى ما فوق مستوى النقد. وعليه، فانه لا يرى الخلل الخطير كامنا في تعامل المنظمات غير الحكومية، اذا كانت غير حكومية حقا في تعاملها مع البنك الدولي الذي اصبح شرطيا امبرياليا في العالم الثالث! فملخص ما ورد اعلاه هو قبول **بريان** باشراف البنك الدولي على الجميع.

في الخلاصة، يقول الكاتب انه في اجتماع اكتوبر 1995 للجنة الاستشارية، فان المانحين والسلطة الفلسطينية ايضا قد عبروا عن وجهة النظر القائلة انه بعد تباطؤ وتخلخل، فان الجهد الدولي للمساعدات قد اعيد الى حد كبير الى الطريق الصحيح.

والحقيقة ان بريان ينتقل من واقع اقتصادي واداء سيئين الى تفاؤل سياسي غير مبني على معطيات مناسبة ولا على ضمانات، كما انه معزول عن الواقع والاداء الاقتصاديين السيئين. وهذا على أية حال سلوك مختلف اتباع مدرسة البنك الدولي والمؤسسات المالية العالمية. فهو يرى انه رغم تدهور بنسبة 8,5% في الانتاج القومي الاجمالي والبطالة 23%، وهي في غزة اعلى، الا ان هناك تحسنا في الظروف الاقتصادية.

ثم يضيف:

"**وبالتاكيد فان التطورات السياسية مبشرة بشكل مدهش. ولا سيما حسب نتائج الانتخابات ووجهة النظر عن المانحين. وانتخاب عرفات بنسبة 88%...."(ص17)**. ولعل تطورات قضايا حقوق الانسان في مناطق الحكم الذاتي والحصار الاقتصادي وعدم الاستثمار الانتاجي هي اجزاء من حقائق فشل **بريان** في رؤيتها. ويخيل اليّ انه لا يستطيع لان الكثير من المستشرقين (**وبريان** هنا مستشرق اقتصادي/سياسي) يفقدون الروح العلمية عندما يصلون بلاد المحيط لانهم يأتون لخدمة امور اخرى غير العلم بالتأكيد.

ثم يتحول بريان الى محلل سياسي ويتخذ موقفا مؤيدا لاسرائيل واصفا عمليات حماس بانها عمليات ارهابية (ص 18)، وبهذا الموقف نجده لا يوجه النقد لاجراءات اسرائيل التي اعقبت ذلك. وبالطبع فهو لا ينطلق من اساس الصراع عام 1948، ولا حتى من ضرورة انسحاب اسرائيل من الضفة والقطاع لانه رأى في اوسلو المستوى المطلوب، ولذا، فانه يعتبر مقاومة الاحتلال ارهابا. (هذه مشكلة اوسلو).

من المضحك ان الكاتب يركز على ان العمليات الفلسطينية يمكن ان تقوض السلام(ص19) لكنه لا يرى المخاطر الحقيقية لوجود الاستيطان وتوسعه وعجز اوسلو عن تحقيق

الانسحاب...وهذا ما اثبتته انتفاضة ايلول 1996، بل ان تقويض أوسلو كامن في بنية أوسلو نفسها. فمتى يفهم هذا المستشرق!!.
واخيرا، يرى انه من اجل الانتاجية السياسية لا بد من وجود انتاجية اقتصادية في عملية التسوية. وبهذا يعود كما قال **لينين** عن القسّ البريطاني **بيركلي:**"يعود القسّ قسّا". أي يعود الكاتب ليتبنى نفس موقف امريكا والبنك الدولي في جعل التسوية مجرد نجاح اقتصادي مهملين ذاكرة الشعب وحقوقه، وفي نفس الوقت غير محققين تحسنا اقتصاديا!.

نقد ورقة د. مصطفى دباغ

ملامح التجارة لفلسطين

يبدأ **دباغ** ورقته الاقتصادية باعلان مبكر لموقف سياسي متكيّف كليا مع السياسة والمصالح الامبريالية الصهيونية في الوطن العربي إذ يقول:
"**انتهت حرب 1948 الى فصل الروابط الاقتصادية لهاتين المنطقين (الضفة والقطاع) عن القسم الاكبر والاكثر تطورا من فلسطيين الذي اصبح اسرائيل. ومنذ 1967 ، استعيدت المتاجرة مع اسرائيل ولكنها أخضعت لمختلف انواع المنع والترتيبات**" [138].
هذا التبسيط لمجمل القضية الفلسطينية يخفي ان اسرائيل قد اقيمت عام 1948 كاحتلال للبلاد وطرد ثلاثة ارباع سكانها. يخفي هذا الطرح ان اسرائيل لم تكن دولة قبل 1948، وان الحرب لم تكن حرب حدود آنذاك. وحتى حرب 1967، لم تدخل في حسبان الكاتب حيث يذكر السنة وما ترتب عليها تجاريا وحسب. ينسجم **دباغ** هنا مع تلك المدرسة المتهافتة من المثقفين والاكايميين العرب والفلسطينيين خاصة الذين يريدون للتسوية ان تمرّ، ويروجون لها، ويشوهون الحقاق التاريخية باساليب اخطر بكثير من اساليب الاسرائيليين والامريكيين، اخطرلامر بسيط جدا ...لانهم عرب. إن كون الورقة اقتصادية لا يشفع للكاتب بان يخفي حقائق جغرافية وقومية لا تقوم القضايا والعلاقات الاقتصادية بدونها. كما لا يشفع للكاتب انه انصاع، وربما فعل ذلك تطوعا، لتعليمات البنك الدولي القاضية بان يكتب مراعيا، قبل كل شيء، رغبات كل من يكتب لصالح اسرائيل، والامبريالية والنظام العالمي.
ويصبح موقف الدباغ اكثر بؤسا حين يقول بعد فقرة من الاولى:

---

[138] See, The World Bank, Developing the Occupied Territories.An Investment in Peace, vol.I (Washington D .C, September 1993)p.8.

"شهدت التطورات الاخيرة تقييدات على تصدير المنتجات من المناطق الى الاردن في اعقاب قرار الاخير فك الارتباط مع الضفة والقطاع عام 1988، ومع بلدان الخليج في اعقاب الاحتلال العراقي للكويت عام 1990..."(ص1)

يستخدم الكاتب هنا كلمة "المناطق" وهي التسمية الاسرائيلية للضفة والقطاع، تقليلا من موقعها ووضعها السياسي الوطني بهدف تسهيل الضم او الاستيطان او الاستعمار الداخلي لها في احسن الاحوال، وهذا ما نراه اليوم وقد صيغ في اتفاق اوسلو باعطاء بعض الفلسطينيين صلاحيات على السكان والاحياء السكنية المكتظة وليس على الارض. يعتبر دباغ ان العراق قد احتل الكويت، ولكنه لا يعتبر ان فلسطين محتلة بالكامل (ثلاثة ارباعها عام 1948 والباقي عام 1967). ربما صح هذا بمعيار القطرية الرسمية العربية. اما الشعوب العربيةفقد احتفلت باستعادة العراق للكويت، فايهما الموقف الاصدق؟.

يبدو اننا لا نجانب الحقيقة عند القول ان الكاتب يتبع ادبيات البنك الدولي بشكل كلي بقوله:

"**من علاقات تجارية معدومة قبل 1967، اصبحت اسرائيل عمليا الشريك الاقتصادي الوحيد للضفة والقطاع، فقد تدهورت حصة الصادرات الى الاردن من الصادرات الكلية للضفة والقطاع من 45 بالمئة عام 1968 الى 15 بالمئة عام 1991 . لقد قيّدت الصادرات الى الاردن بتقييدات امنية وترتيبية فرضت من قبل اسرائيل**"**(ص2).**

ان طرح الامر بهذا الشكل يبين وكأن اسرائيل ليست احتلالا، وانما هي دولة تبنت سياسة اقتصادية جديدة لحماية اقتصادها فضبطت التصدير الى الاردن، ووجهته وجهة اخرى داخلية او ربما الى بلدان اخرى. . نعم، هذا ما اقتطفه الكاتب من دراسة قام بها البنك الدولي (انظر هامش 1). او ان الضفة والقطاع قد اختارتا "طوعا" استبدال الشريك الاردني بالشريك الاسرائيلي، مما قاد الى تدهور صادراتهما الى الاردن!!!

وهذا تزييف ايضا. انه تزييف نابع من خشية الكاتب ان يغيّر في الطرح "المحرّف بقصد" للبنك الدولي الذي على أية حال كان معظم العاملين معه في دراسته هذه فلسطينيين لم يجرؤوا ايضا على كتابة الحقائق التاريخية الصارخة!!. اضف الى هذا ان دراسة البنك ودباغ ايضا، تبدآن فيما يخص الضفة والقطاع من سنة خبيثة تماما كاساس وهي سنة 1968. أي السنة الثانية من احتلال الضفة والقطاع. في حين ان الصحيح ان يجري اعتماد سنة 1966 كأساس.

يقول دباغ:

"**تنتج الضفة والقطاع حاليا منتجات زراعية اكثر بشكل ملموس من قدرتها المحلية على الاستيعاب. يجري تصدير البعض...**"**(ص4).**

وهذا صحيح . لكن الكاتب والذي يبدو انه فلسطيني قد حصر معارفه عن اقتصاد الضفة والقطاع في الادبيات الاسرائيلية وادبيات البنك الدولي. فهو لم ير التشويهات والتحويرات

التي قامت بها سياسة الاحتلال الاسرائيلي في الضفة والقطاع سواء في تدمير او تغيير البنية الانتاجية لتتنتج ما يتواءم مع متطلبات السوق الاسرائيلية او ارتباطات هذه السوق خارجيا. فلم تكن لديهما فوائض في الخضار تحديدا، ولكن سياسة الاحتلال في التسهيل لانتاج الخضار، واحلالها محل المحاصيل الحقلية حوّل المزارع في الضفة والقطاع لانتاج خضار لهولندا، وشراء قمح من تكساس، على ان يبيع الخضار باسعار محلية ويشتري القمح باسعار السوق العالمية.

لقد ادى الحاق اقتصادي الضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي الى رسملة الاستهلاك والمشتريات فيهما، دون زيادة في الاجور ولا في اسعار مبيع منتجات هذه المناطق لاسرائيل، باعتبار اقتصاديهما ظلا معتقلين لصالح المستهلك او المستورد الاسرائيلي، مما قاد الى تقصير الدخل المتحقق سواء من بيع الانتاج او الاجور المتحصلة من العمل في اسرائيل عن كلف الشراء والاستهلاك، وهذا قاد الى الهدف النهائي والاساسي وهو اهمال الاراضي التي لا تحقق منتجاتها عائدا كافيا والذهاب للعمل في اسرائيل. وهو الامر الذي انتهى اخيرا الى انه رغم توقف العمل في اسرائيل لم يعد الفلاح الى الارض التي اصبحت خرابا وتحتاج الى راسمال لاصلاحها.

ثم يضيف الكاتب:

"**وبناء على ذلك، فان تطوير قطاع التجارة يتطلب بيئة مساعدة تشتمل فيما تشتمل عليه اطارا قانونيا مناسبا، ولا سيما فيما يخص التعاقدات وما يصاحبها من هوامش، ونظاما ماليا فعّالا، ونظام اتصالات جيدا ونظام نقل عمليا**"**(ص5)**

ورغم ان هذا متطلب صحيح وضروري لاي اقتصاد، إلا ان الكاتب يغضّ الطرف عن الحقيقة الصعبة في هذا المجال وهي ان توفير الاطار القانوني المناسب امر غير وارد طالما ان اقتصاد الضفة والقطاع محكوم بنصوص اتفاقات اوسلو وباريس. واي مراجعة للاتفاق تكفي لتوضيح ذلك. وحتى النظام المالي الفعال الذي يطلبه الكاتب هو امر فضفاض جدا. فقد يكون بمعيار ال "نيو لبراليزم" ان النظام المالي الفعال هو الذي يقوم على حرية كاملة لنقل الاموال من داخل البلد وخارجه بحجج كثيرة منها تشجيع الاستثمار الاجنبي مثلا. ولكن هذا النوع من السياسة المالية يقود في وضع الضفة والقطاع خاصة الى تشجيع البنوك على دفع المدخرات المحلية الى الخارج، علما بأن المستثمرين لا يجدون ما يغريهم بالاستثمار في الضفة والقطاع سواء بسبب هشاشة التسوية او بسبب عدم وجود مشاريع مجدية بما يكفي. وتكون النتيجة امتصاص الفائض البسيط المتحصل في البلد الى الخارج، وحتى قيام البنوك بالتردد في توفير قروض. اذا افترضنا ان هناك دورا تقريريا للسلطة الفلسطينية، فان تبنيها منذ لحظة ولادتها لسياسة البنك الدولي فيما يخص الانفتاح الاقتصادي هو سلوك يقود الى تشجيع تهريب الفائض الى الخارج.

الا ان الكاتب يقترب من الصواب قليلا حين يضع تصورا :"**بان تقل حصة اسرائيل من صادرات الضفة والقطاع الى 36 بالمئة ووارداتها من اسرائيل حوالي 20 بالمئة، ...وان**

تصل الصادرات الى الدول العربية الى 40 بالمئة، وان يزداد التصدير الى اوروبا ليصل 15 بالمئة"(ص 5).

وفي حين ان الدباغ لا يرتقي بموقفه هنا الى فك الارتباط باقتصاد الاحتلال، الا انه يدفع باتجاه توسيع التبادل مع الوطن العربي مما يقيم ، ولو لا مباشرة، مساواة بين علاقة اقتصاد الضفة والقطاع باسرائيل والوطن العربي على قدم المساواة، وهذا امر خطير قد يكون من نتائجه ان يكون هذا الاقتصاد صلة وصل بين الامبريالية الاسرائيلية الرثة والوطن العربي. اما بخصوص العلاقة باقتصاد الاتحاد الاوروبي، فان الكاتب يبقى في نطاق تبرير التبعية، ولكن هنا بتنويعها وتوزيعها بين اسرائيل والاتحاد الاوروبي الامبريالي.

يعتبر الكاتب ان سوق الخليج العربي ذات القدرة الاستيرادية العالية (60 بليون دولار) هدف طبيعي للضفة والقطاع. ويرى ان "**التحكم ب 1-1,5% من هذه السوق سوف يكون اختراقا ممتازا لصالح الضفة والقطاع حيث يصل الى 40-50 بالمئة من انتاجهما الاهلي الاجمالي. ونظرا لوجود المشترك اللغوي والثقافي ونمط الحياة وبشكل خاص المعرفة بالتقاليد الخاصة في ادارة الاعمال والاتصالات الكثيرة مع الفلسطينيين التي حصلت خلال الشتات، فان هذه سوف توفر ميزة نسبية للضفة والقطاع مع البلدان العربية الاخرى غير ذات القدرة التصديرية"(ص6).**

لعل من الطريف الاشارة هنا الى ان الكاتب يذكر معظم العوامل **القومية** المشتركة بين الضفة والقطاع وبلدان النفط، إلا انه يتجنّب ذكر المشترك القومي نفسه بشكل واضح أي القومية العربية والوحدة العربية نفسيهما بما هما ضد القطرية تنمويا وثقافيا وسياسيا واجتماعيا. وهذا امر غريب حقا. ولكن يبدو ان الكاتب ذو نزعة اقليمية قطرية فلسطينية مثيرة للانتباه. فهو يريد من البلدان العربية ان تعطي اولوية للفلسطينية دون ان يقدم الفلسطينيون حتى مجرد اعتراف بالرابط القومي. ولا شك ان الكاتب هنا قاصد مع سبق الاصرار على ان يكتب بخطاب سياسي يتجاهل المسألة القومية العربية لان هذا ما يقوم البنك الدولي والنظام العالمي بتثقيف الشعب الفلسطيني والامة العربية به، لأن المطلوب للعرب اليوم هو الذوبان في الترتيبات الامبريالية الامريكية للوطن العربي.

ان السمات المشتركة التي يذكرها الكاتب لا تشكل ميزة للفلسطينيين عن الاردنيين ولا المصريين...الخ. وعليه، فان تجارب الماضي والحاضر والمستقبل فيما يخص قيام العرب باعطاء اولوية او معاملة خاصة للشعب الفلسطيني، فذلك فقط من منطلق المنظور القومي وتبني القضية الفلسطينية، وعليه، يصبح المطلوب الاندماج في البنية الاقتصادية العربية الى درجة تقسيم العمل بين الاقطار، وليس الوقوف موقف الاقليم الصغير الذي يلعب دور الناقلة للاستعمار الاسرائيلي الاقتصادي الى الوطن العربي.

حينما نضع الامور في سياقها القومي الصحيح، يمكننا الانتقال الى الجانب الاقتصادي الذي يقول بوضوح، ان الضفة والقطاع ليس لديهما حقا ما تنافسان به البلدان العربية الاخرى، او

انهما ليستا ذلك المنافس القوي. ومع ذلك يصبح من الضروري تطوير منتجات زراعية وتصنيع زراعي يلبي متطلبات الاسواق العربية ولا سيما النفطية.

لكن الكاتب يشدّ ثانية الى ثقافته في الانتماء للتبعية للمركز الامبريالي وثقافته الراسمالية الغربية بقوله ان الظروف التي تكونت فيها فلسطين شبيهة بتلك التي واجهت اسرائيل، أي اقتصاد صغير نسبيا وبدون مصادر طبيعية ذات قيمة تجارية تقريبا ومعتمد على المساعدات الاجنبية ، فان اسرائيل اعتبرت متاجرتها مع اوروبا والولايات المتحدة حيوية لتحسين نوعية منتجاتها ولتحثّ المنافسة والفعالية. (ص7).
ولكن الكاتب يتجاهل هنا اموراً اساسية تناقض ما يطرحه. فمع ان اقتصاد اسرائيل صغير وفقير نسبيا للموارد الطبيعية، فانه لا تشابه بينه وبين الضفة والقطاع بمعنى ان فلسطين المحتلة عام 1948 هي الجزء الاكثر خصبا من فلسطين. اما المساعدات الاجنبية لاسرائيل فهي مساعدات ضمن مشروع امبريالي استراتيجي في المنطقة. أي ان اسرائيل هي مشروع استراتيجي اكثر مما هي مشروع اقتصادي اجتماعي، او هي معسكر اكثر مما هي وطن أم للشعب اليهودي. اما الوطن الام، فيأتي في سياق زمني طويل تنجح معه الامبريالية في تجليس اسرائيل "المنتصرة بدعم الامبريالية" في وطن عربي مهزوم. وبالمقابل، فان الالتزام بالدعم تجاه الضفة والقطاع بسيط وعابر وغير كاف ولا مؤكد مقارنة باسرائيل، وتجربة السنوات الثلاث ما بعد اوسلو توضح الامر جيدا.
وحين ركّزت اسرائيل تجارتها مع اوروبا وامريكا، فليس ذلك لانه خيارها الوحيد ولانها معتبرة منذ البداية جزءا من مركز السوق والنظام الراسمالي العالمي. فهي كمشروع استراتيجي في المنطقة، وكعدو للوطن العربي، فان المقاطعة العربية لها هي احد العوامل التي جعلتها دون خيار سوى الارتباط بالغرب الامبريالي اقتصاديا، وفي كل شيء بالطبع. كما ان دورها الاستراتيجي يسمح لها بذلك. اما الضفة والقطاع فالامر مختلف تماما، فلا هما امام مقاطعة عربية، ولا الغرب مستعد لاعطائهما الدعم الذي قدمه لاسرائيل. المهم ان الكاتب لا يتعرض لطبيعة العلاقة العربية باسرائيل ممثلة في المقاطعة. ولا إخاله هنا إلا راغبا في عدم ذكر أي شيء يغني ذاكرة القارىء العربي والفلسطيني عن الموقف القومي العربي ضد الاحتلال، فالورقة مكتوبة في معرض تسويق الانفتاح ولو على حساب الحقوق القومية العربية والفلسطينية. وهذا جزء من سلوك اعادة التثقيف بما هو ضد وطني وضد قومي. فلا اخال الكاتب لا يعرف ان السوق العربية بالنسبة لاسرائيل سوق مغرية جدا. كيف لا وهو في صفحة سابقة يؤكد اهمية هذه السوق للضفة والقطاع.
ويشتط الكاتب كثيرا بقوله:
"**مع تطوير المعرفة والتقانة الصناعية والزراعية، بالاساليب السوقية المناسبة، فان هذا سوف يرضي الطلب العالي على النوعية والمستوى ويقود الى اقامة صناعات اكثر تطورا وتعقيدا. وعليه، فان فلسطين قد تصبح منافسا كفؤا في الاسواق الاوروبية . لكن هذه**

عملية تحتاج الى وقت، فالنجاح الذي حققته اسرائيل وهونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية لم يتحقق بين يوم وليلة، لا بل إنه نتيجة لمجهودات تمت عبر فترة طويلة من الزمن"(ص7).

ولا إخال ان المسألة هي فقط مسألة الوقت. فهناك الكثير من بلدان العالم التي رافقت ترسملها فترة طويلة من الزمن ولكنها لا تزال مأزومة اقتصاديا. وحتى البلدان ذات النمو العالي، فهل حققت اوضاعا اقتصادية ومعيشية محترمة لمختلف الطبقات الاجتماعية فيها. هذا ليس موضوع بحثنا على أية حال، ولكن تجدر الاشارة الى ان الشعب الفلسطيني الذي عانت اكثريته الشعبية من الاحتلال لا يستحق ان ينتقل بعد الاحتلال، إذا حصل، الى وضع يقوم فيه راس المال المحلي باعتصار دم الفقراء على شكل ارباح للشركات المختلطة.

تجدر الاشارة هنا الى ان السياسات الاقتصادية التي طبقت في البلدان التي يذكرها الكاتب لا تؤمن بها سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني. ففي حين كانت اقتصادات هذه الدول هي عمليا اقتصادات محمية ، وتقودها بروقراطية مدربة جيدا، وصاحبة قرار، ومع انها كانت مدعومة من الامبريالية لتقف في مواجهة الشيوعية الاسيوية، كما ان اجور العمال هناك كانت متدنية جدا، فان كل هذه العوامل غير متوفرة اليوم للضفة والقطاع. ويكفي ان نشير هنا الى انه في حين نمت اقتصادات تلكم البلدان في ظل فرص الحماية الاقتصادية او تحكم الحكومة بالاقتصاد، فان اقتصاد الحكم الذاتي يجري تشكيله بشكل منفتح حتى الاطلاق لدرجة انه الاقتصاد الوحيد عالميا الذي بدأ منذ لحظات الولادة الاولى منفتحا كليا، بل ان الانفتاح "مركبه" الاساسي.

لكي ينمو اقتصاد الضفة والقطاع فانه محكوم بأن يتكامل مع الاقتصادات العربية لا ان يحاول منافستها اعتمادا على الدعم الامبريالي المحدود في نطاق تسيير الامور والذي لا ضمان لاستمراريته.

ويظل الدباغ اسير الاعجاب بتجربة اسرائيل المصطنعة، ولا سيما الارتباط بالاقتصاد الامبريالي معتقدا ان المسألة فنية ، وبالتالي فان اختيارا ماهرا يمكن ان يحل المشكلة:

" **وعلى أية حال، فقد ادركت اسرائيل باستمرار انه من السذاجة ان تجترىء سياسة تصديرية تركز فقط على ارقام الاستهلاك. فقد اشارت تجربة اسرائيل الى أن التغلغل في الاسواق الاوروبية هو بالاحرى عملية مملّة تحتاج الى بحث عن المحاصيل والفصول التي يفضل التصدير حينها. وفي هذا السياق، فان التركيز على الصادرات في الموسم المناسب والتي يتم اختيارها بعناية ولا سيما المنتجات الزراعية، يمكن ان يثبت انها مربحة جدا لفلسطين ايضا.(ص7).**

ولكن، ترى هل كان السبب وراء توفر اسواق لاسرائيل في اوروبا هو فقط ذلك البحث الدقيق للمسوق الاسرائيلي في امور الفصول والمواسم؟. الا يدخل هنا العامل السياسي كاساس، بان هذه البلدان التي تدعم اسرائيل لا بد ان تفتح ثغرة او عشا لصادرات اسرائيل في اسواقها؟. لا شك ان لمتابعة السوق العالمي ة والبحث في تطوراتها وفترات الطلب

العالي والكسول...الخ هي امور اساسية، ولكن هذا لا يغفل ان الاسواق يجري التحكم بها من قبل صانعي السياسة ايضا. ولان السياسة اساسية هنا فان العلاقة السياسية مع الوطن العربي هي الاساس الذي يمكن ان يفتح سوقا للمنتجات الفلسطينية من الضفة والقطاع.
وفي التسليم بدور خاص لاسرائيل في المتاجرة مع الضفة والقطاع يقول دباغ: "**انه بناء على القرب الجرافي فانه من المتوقع ان تستمر اسرائيل في حيازة منافع كبيرة مقارنة مع مصادر الاستيراد الاخرى(ص10).**

ولكن، ليس شرطا ان يكون الموقع الجغرافي هو الاساس هنا. فرغم القرب الجغرافي للضفة والقطاع من الاردن ايضا، ناهيك عن الروابط الاخرى وهي الاهم، إلا ان التبادل بينهما محدود بسبب الاحتلال. كما ان المتاجرة العربية البينية لا تتعدى 7–8 بالمئة رغم القرب الجغرافي والمشترك القومي وحتى حاجة الكثير من هذه الاقطار بشكل ملح لمنتجات قطر آخر. لقد اصبح المحدد الرئيسي هذه الايام فيما يخص التبادل هو السياسة الاقتصادية للبلد، وحدود تبعية النظام الحاكم ام لا. وفي حالة المناطق المحتلة، كان على الكاتب ايضا هذه المرّة ان يتكلم بوضوح وصراحة قائلا إن اواصر التبعية وقيود اتفاق التسوية هي التي ستبقي الضفة والقطاع كمستعمرات داخلية للاقتصاد الاسرائيلي.
يحذر دباغ من ان الانفتاح على الاردن قد يضر بالصناعات الفلسطينية الوليدة التي قد تقام. ويتساءل "**فيما اذا كان ممكنا لهذين الطرفين ان ينسقا لكي لا ينتجا منتجات غير متنافسة على المدى البعيد . ان اية علاقات تجارية مجدية مع الاردن على المدى القصير لتشترط حذف او تسهيل الترتيبات المفروضة من قبل الاردن على الواردات من الضفة والقطاع"(ص10–11).**
يصبح من الضروري هنا وجود علاقات وترتيبات اردنية–فلسطينية مباشرة بمعزل عن اسرائيل. وكما هو معروف، فان هناك اتفاقا اقتصاديا اردنيا–فلسطينيا. ولكن حدود فعاليته مشروطة برضى اسرائيل. لا بل ان اسرائيل هي التي تهندس علاقة الطرفين. لذا، فان الاتفاق الاقتصادي الاسرائيلي –الاردني، يفتح مدخلا لتنافس الضفة والقطاع مع الاردن وليس تكاملهما او التنسيق بينهما. والحقيقة، ان السبب وراء هذا الخلل كامن في هشاشة الاتفاق الاسرائيلي – الفلسطيني من جهة، واهتمام النظام الاردني بتقوية علاقاته الاقتصادية مع اسرائيل اكثر منها مع الضفة والقطاع طمعا في تحسين اوضاعه الاقتصادية المتدهورة من جهة ثانية.
انسجاما مع وصفات البنك الدولي، فان الكاتب يرى اعتماد الضفة والقطاع لسياسة عدم التضبيط، او الانفتاح غير المحدود باعتباره الطريق الصحيح ولا سيما بعد ثلاثة عقود من التسويه. وهنا، فهو "قلق" من ان اسرائيل والاردن بسياستيهما "الحمائية" سوف لن يقبلا بتعرّض هذه السياسة لتدفق حر من قبل منتجات الضفة والقطاع. وعليه، هناك امكانية لحل الامر وذلك بأن تعتمد الدولتان سياسة إخضاع منتجات الضفة والقطاع لجداولهما في

التعرفة. اما البديل، فهو ان بوسعهما حل المشكلة باستثناء الواردات القادمة من الضفة والقطاع. وفي الحالتين فان مناخا للتهريب والالتفاف سوف ينشأ.(ص 11).

والحقيقة، ان هذا يطرح سؤالا منهجيا اساسيا: هل الطريق الصحيح لبلد شبه مستقل، او مستقل حديثا وفقير في كل من الموارد ومستوى التطور، هل الطريق الصحيح له هو الانفتاح المطلق!؟.

ويرى دباغ ايضا، بما ان التهريب الى اسرائيل يصعب منعه، فان اسرائيل قد تتبنى سياسة جمركية تفرضها على مختلف المصادر التي تصدّر اليها، بينما لديها هي نفسها بديل لهذه الواردات، وذلك كبديل على سياسة المتاجرة الحرة. ويرى ان الضفة والقطاع سوف تضطران بالنتيجة لاختيار بديلين ليسا في مصلحتهما: فاما ان تقبل مطلب اسرائيل، او ان تواجه حواجز جمركية اسرائيلية تطبّق على المنتجات الزراعية بشكل خاص(ص11).

وأعتقد ان دبّاغ مبالغ في قلقه هذا كثيرا. فالمنتجات الفلسطينية تهرّب الى اسرائيل طوال فترة الاحتلال. رغم كافة التقييدات التي وضعتها سلطات الاحتلال. وهذا لم ينجم عن صعوبة الرقابة وضبط الحدود. بل بالعكس، فان من مصلحة اسرائيل ان تحوز على منتجات زراعية رخيصة من الضفة والقطاع بدل ان تستوردها من أي بلد آخر باسعار اعلى. هذه السياسة نفسها (او سياسة اللاسياسة) هي التي قادت الى تكيّف البنية الانتاجية في الضفة والقطاع بما يخدم متطلبات اسرائيل. لذلك، نجد ان البيض المنتج في الضفة والقطاع يصل الى اسعار مربحة عندما يجري تصديره (تهريبه) الى اسرائيل. ولذا، فان مزارع الدجاج البياض في هذه المناطق قائمة في الاساس لتلبية حاجة اسرائيل التي اخذ مزارعوها يهجرون هذه الصناعة، ولكن المواطنين لم يهجروا اكل البيض، ولا قررت السلطات استيراده من الخارج.

تجدر الاشارة الى ان قيام اسرائيل بتسهيل دخول منتجات الضفة والقطاع اليها يخدم استراتيجيتها في بقاء اقتصادهما تابعا لاسرائيل مما يحول دون الاستقلال السياسي الفعلي ويبقي على هذه المناطق كمستعمرات داخلية لاسرائيل. ولا شك ان اسرائيل قد تستخدم الانتاج الاردني المشابه لضرب الانتاج الفلسطيني، ولكن هذه السياسة قد تكون تكتيكية وحسب، لا سيما ان اسرائيل حساسة تجاه وجود اوضاع اقتصادية صعبة في الضفة والقطاع.

لا يخفي دباغ قلقه من انه "**اذا استمر التوجه الحالي، أي غياب الحماية الجمركية، من المنتجات الاسرائيلية والاردنية، ومع غياب أي نوع من الدعم الحكومي، فان ذلك يعني ان الصناعة الفلسطينية سوف تتطور فقط في نطاق ان تلعب دورا تكميليا لصناعات كلا البلدين. وفي اقصى الاحوال، وفيما يخص المنتجات الزراعية، فان الدعم الاسرائيلي للمنتجين هناك سيجعل من الصعب على المنتجين الفلسطينيين المنافسة**"(ص12-13).

لعل هذا يذكّرنا بذلك التغير الذي طرأ على السياسة الاقتصادية الاسرائيلية تجاه الضفة والقطاع عام 1990 عندما كان موشيه آرنس وزيرا للحربية هناك. فقد قرر الاخير

"التساهل" في تقديم رخص لرجال الاعمال الفلسطينيين معتمدا على رأي الاقتصادي البرجوازي الاسرائيلي **عزرا سادان**، الذي اكتشف بعد عمر طويل، ان اقتصادي الضفة والقطاع لن يتطورا الى مستوى منافسة الاقتصاد الاسرائيلي. وهو الامر الذي أكدنا عليه في معظم كتاباتنا طوال قرابة العقدين والذي بوسع من يقرأ دراسة واحدة عن التبعية ان يكتشفه. واليوم، فان السياسة الانفتاحية للسلطة الفلسطينية تقع في نطاق الرؤية الاسرائيلية هذه. وهذا ما يريده البنك الدولي. اما بخصوص الزراعة، فهي لن تختلف عن الصناعة. فان الفلسطينيين سوف يستمرون في انتاج ما "تمليه"عليهم السوق الاسرائيلية . لا بل ان المنتج الفلسطيني غير المحمي وغير المدعوم قد "صيغ" منذ ثلاثين عاما ليكمّل متطلبات السوق الاسرائيلية. كما وجاء الاتفاق الاقتصادي ليضع "فيتو" مؤقتا او طويل الامد ضد المنتجات الفلسطينية القوية الستة، لبينما "ترتب" نفسها، ويرتب الاقتصاد الاسرائيلي نفسه لقبولها. كما ان عدم وجود سياسة حماية اقتصادية لدى سلطات الحكم الذاتي هو بحد ذاته تسهيل لما يمكن ان نسميه تقسيم عمل بين اسرائيل ومناطق الحكم الذاتي ولكن على اساس تابع وسيد.

بعد هذا ينتقل الدباغ الى معايرة اكثر من سيناريو فيما يخص الحماية والانفتاح التجاريين في الضفة والقطاع. أي ربما يميل الاقتصاد الفلسطيني لتبنى سياسة الحماية الجمركية كما فعلت دول جنوب شرق آسيا ويحذر طبعا من مضارها بالمقابل(ص13). لكن الكاتب يفصل مرة اخرى السيناريو الاقتصادي المجرد عن السياسة . فهو يتجاهل ان اتفاقات اوسلو تقيد الفلسطينيين فيما يخص السيادة على الضفة والقطاع، وبالتالي، فهم لا يستطيعون تبني سياسة اقتصادية مخالفة لما يمليه الاتفاق، وهذا جوهر السيادة المحتجزة. هذا ناهيك عن مدى تطابق سياسة حماية اقتصادية مع وصفات البنك الدولي ومع الدور والتعليمات الجديدة لمنظمة التجارة العالمية!. ثم يعود ويذكّر بفعالية سياسة الحماية في دول جنوب شرق آسيا: فيقول:"**وابعد من هذا، فان الرأي الفلسطيني الذي ينقد السياسات الحالية التي أبّدت التخلّف الصناعي في الضفة والقطاع يعكس وجهة نظر متبناة على نطاق واسع في العالم الثالث بشكل عام. وان هذا الراي قائم على تفسير مقبول ظاهريا في تفسير طبيعة التخلف الاقتصادي**"**(ص13)**. في نقده للسياسة الحالية فان الدباغ لا يذكر اسم اسرائيل هنا، وكأن هذه السياسة كانت خطأ فلسطينيا ذاتيا. والحقيقة ان وجهة النظر هذه ليست متبناة من كل العالم الثالث، بل هي متبناة من التقدميين والماركسيين في العالم الثالث. وعليه، فان النظر الى العالم الثالث ككتلة واحدة هو ضرب آخر من التضليل، وهو تساوق مع التشويه المقصود الذي تقوم به المركزانية الاوروبية بطرح الامور وكأنها عالم ثالث منسجم أمام الغرب المتماسك ككتلة واحدة، وحبذا لو كان العالم الثالث هكذا. على ان الاسلوب االاستخفافي الذي يعامل به الكاتب هذه المسألة ينمّ عن تبنيه العكس ولكن بخجل ايضا.

يبقى دباغ في الاستنتاج ضمن السياق الذي رسمه لنفسه، وهو سياق وصفة البنك الدولي التي تدفع اقتصاد الحكم الذاتي بصدد الشرق اوسطية، وليس التكامل العربي، وهذا ينتهي اخيرا لصالح اسرائيل. فهو يقترح حماية او دعم لبعض المنتجات من المنافسة الاردنية

والاسرائيلية، ومواجهة الواردات من اسرائيل بتعرفات تمييزية، والسير ببطء نحو اتحاد جمركي مع الاردن، وتطوير اسواق للمنتجات المحلية خارج الشرق الاوسط.
وهكذا، فان الدباغ يتقاطع مع الشرق اوسطية التي تبقي للضفة والقطاع ارتباطا بنيويا تابعا مع اسرائيل، وتؤسس لنفس الارتباط للاردن مع اسرائيل، ثم تدفع بصدد تبعية للسوق العالمية والمهم انها تستثني السوق العربية التي فيها نواة التكامل. وهنا يناقض الكاتب نفسه. مثلا: اشرنا في صفحات سابقة حينما طرح اللغة والتقاليد كمحفزات يستورد الخليج بموجبها منتجات الضفة والقطاع. ان حصر العلاقة الاقتصادية للضفة والقطاع في المشروع التجريبي للشرق اوسطية (اسرائيل والاردن)، ومن ثم القفز الى السوق العالمية متخطيا السوق العربية، انما هو الشرق اوسطية بعينها.
ويعود الكاتب في (ص 15) ليذكر المتاجرة مع بلدان الشرق الاوسط ، مذكّرا بصعوبة توسع هذه التجارة. وهذا يشتمل على خللين:
الاول: ان استخدام مصطلح الشرق اوسطية مقصود به نفي التكامل القومي العربي اقتصاديا.
والثاني: ان هذا التشاؤم في تحقيق توسع تجاري مناقض لما بالغ به الكاتب في الصفحات السابقة.
وأخيرا، (ص16)، لا يمكن لدباغ إلا ان "يبقّ الحصوة" فيقول:
"...**هذا يعني انه ربما من المجدي عدم خلق صناعة موسعة فقط من خلال الحماية من اجل السوق المحلية الصغيرة جدا، بهدف توفير اساس لتصنيع مكتف ذاتيا. ان خلق صناعات جديدة في فلسطين قد يتطلب ما هو اكثر من سياسات الحماية التقليدية، قد يتطلب سياسات فعّالة لحفز اسواق جديدة خارج الشرق الاوسط**".
ولكن للاسف الشديد، فان هذه الامنية لدى الكاتب لا تقوم على اساس مناسب او كاف. فطبيعة اقتصاد الضفة والقطاع، وحتى التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية فيهما لا تشكل اساسا لاقتصاد قابل للوقوف على رجليه وحده سواء بتطوير صناعات تخلق له عشا تصديريا في السوق العالمية التي يصعب اللحاق بها، ولا هو لديه بنية ذاتية قادرة على استيعاب ما تنتجه لنفسها عبر منظومة اسعار قريبة على الاقل من الاسعار التي توفرها الاقتصادات المجاورة. وعليه، اذا كان لنا ان ننصح اقتصادنا بشيء، فهو ببساطة كما يلي: إما ان نتكامل مع الاقتصادات العربية، او ان نستمر في تبعية قاتلة لاسرائيل، ونعممها باتجاه المركز الامبريالي.

نقد ورقة د. عبد الفتاح ابو شكر

الموارد البشرية الفلسطينية
الواقع والمستقبل

جريا على ما درجت عليه مختلف الاوراق المقدمة من خلال البنك الدولي فان ورقة **ابو شكر** تبدأ بإطراء دول جنوب شرق آسيا. ولكن في مجال يبتعد عن الحقيقة اكثر من معظم الاوراق الاخرى حيث يعزو نجاح تلك البلدان الى الاهتمام بالعنصر البشري جنبا الى جنب مع تنمية راس المال المادي(ص2). في حين ان ادبيات تلك الانظمة نفسها تؤكّد بأن ما تسميه "تضحيات العمال" بالقبول بأجور قليلة هي احد اهم اسباب النجاح الاقتصادي هناك، والتي على اية حال لم تكن تضحيات. ولا يخفى ان قيام راس المال بدفع اجور قليلة لا يمت بصلة الى "الاهتمام" بالعنصر البشري. ان الاهتمام بالمعنى الذي تحدث عنه الكاتب، هو بفئة محدودة من العمال الفنيين الذين لا غنى لراس المال عن تدريبهم وتمهينهم وهذا أمر لا ينحصر في حنوب شرق آسيا. وفي هذا الصدد، فان الكاتب لم يتناول مسألة الاجور بالبحث مما يدرجه في خانة المهتمين"بالنجاح" الاقتصادي وحسب، وهم اصحاب النظرة الميكانيكية والبرجوازية للاقتصاد. وهي النظرة التي تخدم مصالح الطبقة الراسمالية وتعتبر الطبقات الاخرى ولا سيما الطبقة العاملة ضمن "اشياء– او موجودات" المشروع ولا تعامل بصفتها الطرف الانساني الذي صمّم المشروع لسعادته!. هذا مع ان الورقة نفسها هي عن الموارد البشرية.

أما بخصوص الموقف من اسرائيل، فان الكاتب يلتزم نفس الموقف "المتأدّب" الذي تقتضيه شروط العلاقة مع البنك الدولي فيقول:

"**صحيح بأن هناك اكتظاظا سكانيا في قطاع غزة، الا ان هذه الظاهرة تعود بصورة اساسية الى النزوح الكبير والهجرة القسرية للفلسطينيين عام 1948، بسبب الحرب العربية الاسرائيلية الاولى، الى قطاع غزة.**"**(ص6)**.

ان تصوير هذه الحرب بانها "حرب عربية–اسرائيلية" يعني انها حرب حدود بين دولتين، وهذا افتراء لا اساس له. ولا شك ان الكاتب كفلسطيني ومن جيل النكبة يدرك جيدا ان حرب 1948 هي حرب غزاة مستوطنين لوطن شعب آخر واحتلاله والاستيطان فيه. إن صدور عبارات من هذا الطراز ، ومن فلسطيني تحديدا، هو شكل من اشكال تطبيق منهج البنك الدولي والامبريالية "لاعادة تثقيف" الشعب الفلسطيني بثقافة تنفي ثقافته وبالتالي حقوقه ووجوده على الاقل عبر تجاوز حقائق التاريخ.

تتصف دراسة الكاتب بأنها وصفية ومعلوماتية، وإن كان الكثير من مراجع المعلومات قديما (انظر الهوامش). المهم انها ليست دراسة تحليلية وتنموية بشكل خاص، ومن هنا فهي تغرق القارىء في التفصيل الممل.

تتحدث الدراسة عن النساء العاملات في الضفة والقطاع، ورد في (ص9)، ان نسبتهن تتراوح ما بين 4,3–6,2 بالمئة باستثناء عام 1989 حيث وصلت الى 2 بالمئة في الضفة واقل من ذلك في القطاع. لكن الكاتب لم يذكر لنا إن كانت هذه النسب جميعا قد اخذذت بالاعتبار النسوة اللائي يعملن في الزراعة سواء الاسرية او المأجورة أم لا. وعلى الاغلب

فان الكاتب لم يفعل لأن النسب التي اوردها كان قد استخلصها من كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي الذي لا يأخذ العمالة الزراعية بالاعتبار سواء كانت اكتفائية او مأجورة.
يعزو الكاتب عدم تشغيل النساء الى عوامل اجتماعية وانخفاض نسبة التعليم لديهن مقارنة بالذكور (ص9). ولا إخال ان مجالات العمل في الضفة والقطاع قد وصلت درجة جعلت معها الشهادة هي المقرر. ربما كان الاصح القول، انها احد اهم اسباب ضعف البنية الاستثمارية في هذه المناطق. هذا ناهيك عن القول، ان تشغيل النساء ربما يكون اكثر ربحا من تشغيل الرجال حيث استعدادهن عال لقبول اجور منخفضة وحقوق اقل. ومن أجل تشغيل اوسع للنساء يقول الكاتب:"**ان تحسن الاحوال الاقتصادية وبناء المؤسسات الخاصة بالسلطة الفلسطينية سيقود في المستقبل الى ازدياد مساهمة المرأة في القوة العاملة، حيث يستوعب القطاع العام في العادة اكبر نسبة من النساء**"**(ص10)**. ان فرضية ان يستوعب القطاع نساء اكثر (بالمعنى النسبي، وربما ليس المطلق) من القطاع الخاص هي فرضية صحيحة. ولكنها تصبح اكثر صحة اذا كانت السلطة نفسها ذات اتجاه تقدمي او اشتراكي حيث تكون الدولة ملتزمة بتوفير فرص العمل. ومن هنا لا يعود المطلوب عبارات محايدة من طراز "ازدياد مساهمة المرأة في القوة العاملة"، بل المطلوب تساوي حجمها العددي بالرجل او على الاقل الاتجاه بهذا الصدد.، وإلاّ يظل الامر ضمن مملكة الذكور.
وربما كان على الكاتب ان يتحدث عن موقف سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية من القطاع العام. فهي تتبنى بوضوح سياسة السوق الحرة، ودعم القطاع الخاص. أما اذا كان مقصد الكاتب بالقطاع العام الوظائف الحكومية، فهذا امر متواضع جدا.
لكن الكاتب لم يتطرّق قط الى التشغيل البشع للمرأة الفلسطينية في اسرائيل سواء في الخدمات المنزلية او في الزراعة، علما بأن الكثير من النساء القرويات يجري استخدامهن هناك، وحتى في فترات الحصار الاقتصادي حيث الخطر السياسي القومي المحتمل من المرأة اقل من الرجل.
تهمل الورقة ايضا كلا من القضايا الاساسية التالية، المرأة في سوق العمل من منطلق مساواتها بالرجل، ودور المرأة في الزراعة . علما بأن دورها يزداد باضطراد في هذا القطاع، وان هذا القطاع نفسه تزداد اهميته اذا علمنا ان تطورا صناعيا في هذا البلد هو تطور محتجز لعوامل عدة، وان اهمية الزراعة تزداد على ضوء اهمية الامن الغذائي، واما في ظرفنا الخاص فعلى ضوء كوننا نعيش من انتاج عدونا وندعي مقاومته وتحرير البلد فان الزراعة تكتسب اهمية محورية!!!. وهكذا، فان قوة العمل او الموارد البشرية التي تحدث عنها الكاتب هي قوة العمل المقصود بها القطاعين الصناعي والخدماتي. ومعروف ان الكثير قد انفق على دورات تدريبية في الداخل والخارج ومعظمه في نطاق الصناعة والخدمات، في حين اهمل القطاع الزراعي. ولا شك ان هذا الاهمال مقصود به التساوق مع فلسفة البنك الدولي الخاصة بالضفة والقطاع والتي تبعد الاهتمام عن الزراعة...عن الارض.

ورغم ان العمل المنزلي اصبح امرا مطروقا من قبل مختلف الاقتصاديين وعلماء الاجتماع، الا ان ورقة الكاتب الطويلة ظلت في نطاق تقليدي بحت، ولم تتطرق لهذا القطاع الهام.
كما لا يتطرق الكاتب الى العمل غير الرسمي الذي يضم عددا كبيرا من النساء اللواتي يشكل هذا القطاع مصدر رزقهن الوحيد والاساسي. علما بان هذا القطاع الذي اتسع وتعدد خلال فترة الاحتلال المباشر، ما زال يتعرض للملاحقة على يد سلطة الحكم الذاتي بدل ان يجري ترتيبه والتعامل معه كقطاع تعتمد عليه اسر كثيرة ولا سيما في ظروف الحصار الاقتصادي التصفوي الذي تقوم به سلطات الاحتلال.
كما لم تتطرق ورقة الكاتب لتشغيل الصبية سواء داخل المناطق المحتلة نفسها او داخل الخط الاخضر. مع ان هذه المعالجة ضرورية على اساس تركيب قوة العمل ومساهمتها في زيادة معدل البطالة من جهة، وعلى الاساس الانساني والاجتماعي والتربوي لما فيها من استغلال لمن ليسوا في سن العمل من جهة ثانية. ان ما احتوته ورقة الكاتب من "قتامة الارقام والنسب" لا تكفي لايضاح الصورة الحقيقية التي تشتمل على الاستغلال ولاضطهاد الاجتماعي سواء على اساس السن او الجندر (النوع) او الطبقة. هذه جميعا لم يتعرض الكاتب لها!.
وفي حديثه عن العمالة والتشغيل، فان الكاتب لم يتعرض لاكثر من ظاهرة اساسية تلعب دورا هاما حتى في تحديد معدل البطالة مثل العمل ضمن التخصص أم لا، وكذلك العمل الموسمي والعمل بانصاف وظائف.
ولم تتعرض الورقة ايضا للتوزيع الجغرافي لقوة العمل في الضفة والقطاع وفي الخط الاخضر وفي البلدان العربية النفطية بشكل خاص، حيث ان لهذا التوزيع من جهة، ولاعادة حراك قوة العمل هذه من مواقعها ، كعودة عمال من الكويت بعد اعادة احتلالها من امريكا من جهة ثانية، تاثيرا كبيرا على بنية قوة العمل في الضفة والقطاع.
طالما ان حديث البنك هو عن الموارد البشرية وتمهينها، فأعتقد انه كان على الكاتب ان يقيم ربطا بين تعليم وتمهين وتدريب العمال، والاثار السلبية التي ستلحق بهذا الامر في سلطة الحكم الذاتي التي تتبنى السوق الحرة، وتقليل او انعدام دور السلطة في الانفاق العام مما يقود الى تقليص في ميزانيات التعليم، وهو الامر الذي حصل في البلدان التي طبقت وصفات البنك الدولي ولا سيما الصومال.
ورغم ان مؤتمر البنك الدولي نفسه الذي قدمت فيه هذه الورقة يحمل عنوان "رؤية مستقبلية"، إلا ان الورقة لا تتعاطى مع هذا الامر، أي استشراف دور ووضع القوى البشرية على ضوء السياسة الاقتصادية لسلطة الحكم الذاتي، ولا سيما في علاقتها باسرائيل والاردن والوطن العربي عامة، وفي مناخ هيمنة سياسة الخصخصة والانفتاح والعولمة على المنطقة واكثرية بلدان العالم. ولان الورقة لم تتعامل مع هذه الامور، فقد ابتعدت كليا عن ان تكون ورقة تعالج المسألة التنموية وظلت بالتالي ورقة تتقاطع مع الخطوط الرسمية للسلطة، أي وصفية وتفصيلية بحتة وبالتالي لا تحليلية ولا نقدية. ان العنوان الوارد في الورقة حول

تحديات المستقبل، لم يقدم أي تحليل. ومعروف ان ما يمكننا كتابته عن المستقبل ليس معطيات رقمية بمقدار ما هو تحليل استشرافي. لذا جاء هذا الفصل مجرد تكرار تلخيصي لما ورد قبلا في الورقة، وهو خال من نقد وتحليل وسياسات مقترحة. ولا شك ان تشخيصا غير نقدي وتحليلي لا يقود الى استنتاجات محددة.

لم تعالج الورقة آلية سلطة الحكم الذاتي في التشغيل. فحتى اليوم لا نلاحظ وجود سياسة تشغيلية في قطاعات الانتاج. فالتشغيل متروك لليد الخفية "للقطاع الخاص" الذي اذا استثمر فانه يقوم بذلك بشكل عفوي وانتقائي طبقا لتحصيل اعلى معدل للربح. لكن هذا لا يخلق بنية اقتصادية متمفصلة ذاتيا. وحتى الوظائف الادارية لسلطة الحكم الذاتي من اعلاها الى أدناها، هي بنية فصائلية تحابي فصيل حركة سياسية واحدة (انظر مقالة ركس بريان في نفس المؤتمر)، وهذا امر يفشل في مراعاة البعد الطبقي والمهني التخصصي . واما النتيجة فهي تنافر سياسي وتوتر طبقي، وخسارة مهارات كثيرة بسبب عدم ولائها لتنظيم معين.

المراجع بالعربية:

- **جميل الخالدي**، برنامج الاستثمار الفلسطيني لعام 1997، منشورات السلطة الفلسطينية 1997.
- **سمارة عادل**، اقتصاد تحت الطلب، منشورات مركز الزهراء، القدس 1989.
- **سمارة عادل**، الاتفاق الاقتصادي والتغيرات البنيوية المترتبة عليه، في مجلة كنعان، العددان 60، 61 لسنة 1995.
- **سيّد احمد عبد القادر**، وفريق العلوم الاقتصادية والاستراتيجية، إشراف جورج قرم، ادارة احمد ملك، دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، اصدار معهد الانماء العربي، بيروت 1977.

جرائد بالعربية

جريدة العربي، القاهرة
جريدة الاهالي ، القاهرة
جريدة القدس، القدس
جريدة النهار، القدس
نشرة تنمية، اصدار مؤسسة التعاون، جنيف.

English References:

- **Abdoulaye Bathily**, 1992. The Strategic Agenda for the 1990s. In, Onimode. The African Response, 1992.
- **Amin Samir**, 1990. Delinking: Towards a Polycentric World. Zed Books
- **Arrighi, G.** 1982 A Crisis of Hegemony. In, Dynamics of Global Crisis, SamirAmin, et el.. New York:Montly Review Publications.
- **Bathia, A** 1985 The Exchange Rate Policy in African Countries.". In , Monetary Management in Africa, African Center for Monetary Studies, May 1985. p 238. Cited in Nabudere, 1989.
- **Bennet. J & Susan George** 1987: The Hunger Machine. Polity.
- **Ben Tuork**, 1992:What Does The World Bank Mean by Empowering Ordinary People?. In Bade Ominode (ed) The African Response:Adjustment or Transformation, 1992. Published by United Nations Economic Commission for Asia. Addis Ababa, Ethiopia.
-**Bruno Frey**, Consensus and Dissensus Among Economists: An Empirical Inquiry. *American Economic Review*, vol. 74, no. 1, p. 32 in Wade, 1996, op.citp. 32.
- **ECLAC** (Economic Commission for Latin America and the Caribian). 1990a
- **Emy Siganga** 1992. The LTPS. The (World Bank Long Term Perspective Study, and the Role of Women. In, Onimode, The African Response 1992.
-**Ernest Maganya,** 1982: the World Bank's New Agricultural Policy for Sub-Saharan Africa. In Onimode, The African Response, 1992.
- **Fishlow, A.** The Debt Crisis:Round Two Ahead, in Azzam Maghoub, (ed) Adjustment or Delinking?, The African Experience, 1990. Zed Books, London.
- **George. S & John Bennett** 1987. The Hunger Machine, Polity press.
- **George. S**, 1989. A Fate Worst than Debt:A Radical Analysis of the Third World Debt Crisis. Penguin Books.
- **Kindelberger,C.P**. 1981: International Money. London:Allende & Unwin.
- **Kurtzman, Joel.** 1988: The Decline and Crash of the American Economy. Norton.
- **Leipziger Danny & Vinod Thomas**, The Lessons of East Asia: An Overview of Country Experience. 1985, p.7.

- **Mandaza Ibbo**, 1987: Perspectives on Economic Cooperation and Autonomous Development in Southern Africa, cited in Samir Amin, Derrick Chitala and Ibbo Mandaza (editors) 1988.
- **Mandaza Ibbo**, 1988 SADIC Prospects for Disengagement and Development in Southern Africa. Zed Books.
- **McIntyre Richard**, 1990: The Political Economy of Class. Analysis of International Capital Inflows:United States Industrial Capital in the 1970' and 1980's. In, *Review of Radical Political Economy*, vol,22(1).
- **Nabudere D. Wadada**, 1989: The Crisis of the International Financial Capital and it's Implications for the Third World . Published by SPAES Trust Harare, Zimbabwe.
- **Ninsin Kwame A.** 1990: Ghana Under the PNDC:Delinking or Structural Adgustment?, in ,(ed) Azzam Mahgoub, Adgustment or Declining? the African Experience. Zed Books, London 1990.
- **Nyong'o .P. Anyong** (ed)1990: Regional Integration in Africa:Unified Agenda. Published by Academy Science Publishers, Nairobi Kenya.
- **Noyong'o p. & Anyongand Coughlin Peter**1991: Industrialization in the Bay:African Experiences. Published by Academy Science Publishers, Nairobi Kenya.
- **Onimode Bade**, 1992:The African Response: Adjustment or Transformation. Published by Institute of African Alternative.
- **Pastor, M.Dymski, & Gray, A** 1990. Debt Crisis and Class Conflict in Latin America. In, *Review of Radical Political Economy*, vol. 22(1) 155-178.
- **Payer Cheryl,** 1982 The World Bank:A Critical Analysis. Monthly Review publications
- **Peters Dussel Enrique** 1993: The Brady Initiative: A Way Out of the Global Crisis. In, *Review of Radical Political Economics*, vol.25(1)78-107.
- **Petras James**, The Peasants Strikes Back: Latin America, the Resurgence of the Left, in *New Left Review*, no 223 May/June 1977.
- **Salim,A. Salim**, 1992:Opening Address. In Bade Onimode: The African Response.

- **Samara Adel**, Political Islam, Fundamentalism or National Struggle: Amaterialist Critique, Al-Mahriq/Al-A'amel for Cultural and development Studies , 1996.
- **Samara Adel**, Globalization, the Palestinian Economy and the Peace Process: A Marxist Analysis. A paper will be published by the Middle East Research Center at the University of Harvard in an edited book by Sara Roy, on the regional economics after peace process.
- **Taylor Lance**, 1993, The Rocky Road to Reform, in: Adjustment, Income, Distribution, and Growth in Developing World, edited by Lance Taylor, the MIT Press. Cambridge, Massachusetts, London, England.
- **William K. Tabb**. Globalization is an Issue, The Power of capital is the Issue. *Monthly Review*, vol, 49 no, 2 June 1997.

Reports

-**ANIRA**: Quarterly Report for the Period October-December 1995, Jerusalem, January 1996.
- **Commercial Guide** for West Bank and Gaza FY 1996. Prepared by the American Embassy, Tel Aviv and American Consulate, Jerusalem, July 1995. U.S. Department of State.
- **USAID** West Bank and Gaza:Summary Strategy 1996-2000, March 1996.
- A **World Bank Report** 1991, The Challange of Development, Washington D .C, quated in Robert Wade, 1996, op cit.
- **A World Bank Book**:World Debt Tables. External Finances for Developing Countries. vol I, Analysis and Summary Tables, 1993-94
- **A World Bank Report** : Economic Assistance Program for the Occupied Territories 1993.
- **A World Bank Report,** 1993, Instutional Development Objectives: Near Team Activities.
- **A World Bank Report**, Draft for Discussion, November 1993.
- **A World Bank Report**, Emergency Assistance Program, 1993-1996.
- **A World Bank Report**, Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace, vol. I (Washington D.C, September 1993).

- **A World Bank Report**, Water and Agriculture in the Occupied Territories, 1994.
- **The World Bank** Report on World Development, 1986. World Bank, 1989a,b.
Wade Robert, Japan vs the World Bank, in *New Left Review* no 217 May/June1996.

English News papers Magazines and Journals

-International Viewpoint.
-Left Business Review.
- Monthly Review.
-News From Within, West Jerusalem.
- NewLeft Review.
- Review of Radical Political Economics.
-Third World Resurgence.